2023 | 57

SEYASAT

سياسات

مداخلة افتتاحية

- النكبة كمسألة ثقافية: تدخلات مطلوبة في الصراع على رواية فلسطين/ عاطف أبو سيف

دراسات

- الكارثة الفلسطينية: بين وعد الرب ووعد بلفور/ علاء أبو عامر
- صناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران ١٩٦٧/ وليد سالم
- الجاليات الفلسطينية: الدور والعلاقة مع الوطن الأم (مقاربة سياساتية)/ صقر سليمان

مقالات

- مشروع «شطب» فلسطين: استجابات فلسطينية خاطئة / مهند عبد الحميد

تقرير

- «حصاد» ورشة وطنية حول «سياسات تمكين قطاع الطاقة في فلسطين: مسارات استراتيجية»/ إعداد: هيئة التحرير

سياسات عامة

- التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- الأسباب والمآلات وسبل العلاج/ محمد كمال أبو عمشة

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

57 2023

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عبد الله النجار، د. محمد عودة، د. عاطف أبو سيف

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٥٧) آب ٢٠٢٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: جنين: اللاجئ والمخيم.. ومحاولات احتلالية دائمة لـ «استنساخ» النكبة. (٤ تموز ٢٠٢٣، أف.ب)

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- كلمة في البداية ٥
- النكبة كمسألة ثقافية: تدخلات مطلوبة في الصراع على رواية فلسطين / د.عاطف أبو سيف ٧
- الكارثة الفلسطينية: بين وعد الرب ووعد بلفور/ د.علاء أبو عامر ١٩
- صناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران ١٩٦٧/ د. وليد سالم ٢٨
- الجاليات الفلسطينية: الدور والعلاقة مع الوطن الأم (مقاربة سياساتية)/ د. صقر سليمان ٥٨
- الثابت والمتغير في خطاب منظمة التعاون الإسلامي نحو التطبيع / د. علاء نزار العقاد ٧٤
- مشروع «شطب» فلسطين: استجابات فلسطينية خاطئة / مهند عبد الحميد ٩٠
- إسرائيل في «مصائد» الحروب الباردة/ نضال صلاح ٩٨
- فعاليات معهد السياسات العامة: ورشة وطنية حول «سياسات تمكين قطاع الطاقة في فلسطين: مسارات استراتيجية»/ إعداد: هيئة التحرير ١٠٤
- التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- الأسباب والمآلات وسبل العلاج/ د. محمد كمال أبو عمشة ١٢١
- قراءة في كتاب «فلسطينيو أميركا .. الجيل الثاني وصراع الهوية» لطارق موقدي/ محمد البريم ١٥٣
- قراءة في كتاب «نهب الممتلكات العربية في حرب ١٩٤٨» لآدم راز/ أمين دراوشة ١٥٩

لا يمر عام إلا وتتزامن ذكرى النكبة مع مشاهد نكبوية تذكّر بأنها ليست مجرد حدث مضى وانقضى إنما هي صيرورة متوالية، ومشروع عنيف لم يبلغ منتهاه. تزامنت الذكرى ٧٥ للنكبة التي نعيشها مع معايشة شيء منها، فكانت اندفاعة استيطانية شرسة ذات نوايا اقتلاعية مكشوفة تجلت في «نهج الحرق» من حوارة إلى ترمسعيا، ثم الإعدامات والاقتحامات وذروتها اجتياح مخيم جنين. تجاورت في المخيم صور التصدي والصمود مع مشاهد إجلاء آلاف أبناء وأحفاد الضحايا بالقوة من منازلهم، فبدا المشهد وكأنه إعادة بثّ ملوّن لصورنا الأرشيفية الكالحة وتحريك لها فقط.

يعرف المتابع الجيد للحدث الفلسطيني تماماً أننا بصدد سياسات نكبوية متجذرة، عناوينها القتل والنهب والاقتلاع وإعادة هندسة الحيز وفق اعتبارات كولونيالية وإثنية اتكاء على الأسطورة الأم وتفريخاتها. لذا فهذا العدد ليس عن النكبة كحدث، إنما كسياق، وفيه نركز على الحكاية، فالهجمة المسعورة تستهدف الحكاية عبر استهداف المناهج، والإعدام المعنوي لأسرى الحرّية، وضرب توقعات الفلسطيني من نفسه وتشكيكه بجدارته بالحرية والاستقلال والانتساب لوطن.

وبهذا، يكتب د. عاطف أبو سيف تحت عنوان «النكبة كمسألة ثقافية: تدخلات مطلوبة في الصراع على رواية فلسطين» مساجلاً التلفيقات الصهيونية وتشعباتها طارحاً إطاراً عملياً يستند إلى رؤية تصلّب الحكاية الرواية الفلسطينية وترقى بأدوات سردها. في حيث

يفكك د. علاء أبو عامر في «الكارثة الفلسطينية: بين وعد الرب ووعد بلفور» أساطير الوعود، قديمها وجديدها، بأدوات تضعها في سياقها التاريخي العلمي.

د. وليد سالم يراجع احتلال القدس بحيث يؤطره في السياق النكبوي تحت عنوان «صناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران ١٩٦٧»، فيما يقدّم د. صقر سليمان مقاربة سياساتة تقرأ واقع الجاليات الفلسطينية من حيث دورها وعلاقتها مع الوطن الأم تخرج بتوصيات حول شدّ خيوطها بما يخدم المسألة الفلسطينية الكبرى.

وفي باب دراسات أيضاً قراءة للثابت والمتغير في خطاب منظمة التعاون الإسلامي نحو التطبيع أنجزها د. عـلاء نـزار العقـــاد.

واستئنافاً للحديث عن السياق النكبوي يقرأ المحلل السياسي مهند عبد الحميد في باب المقالات الوقائع الميدانية وما تطرحه تحت عنوان «مشروع شطب فلسطين: استجابات فلسطينية خاطئة»، في ما يراجع الباحث نضال صالح جوانب من مناورات إسرائيل على الساحة الدولية مركزاً على المستجد الأوكراني تحت عنوان «إسرائيل في «مصائد» الحروب الباردة».

في العدد تغطية وافية لفعالية متميزة من فعاليات معهد السياسات العامة متمثلة بـ «الورشة الوطنية حول سياسات تمكين قطاع الطاقة في فلسطين: مسارات استراتيجية».

في باب السياسات العامة قراءة للتضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- الأسباب والمآلات وسبل العلاج أنجزها د. محمد كمال أبو عمشة، تتكامل مع دراسة سابقة عالجت مسألة التضخم سياقها الفلسطيني الخاص.

يختتم العدد بقراءتين في كتابين مرتبطين بما بدأنا به، الأول كتاب «فلسطينيو أميركا .. الجيل الثاني وصراع الهوية» لطارق موقدي أنجزها محمد البريم، والكتاب الثاني «نهب الممتلكات العربية في حرب ١٩٤٨» لآدم راز أنجزها أمين دراوشة.

النكبة كمسألة ثقافية:
تدخلات مطلوبة في الصراع على رواية فلسطين

عاطف أبو سيف*

يجوز القول إن الصراع الحقيقي في فلسطين هو صراع على الرواية، فاللصوص الغزاة الذين سرقوا البلاد ويواصلون مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار وتدمير المباني وتهويد المكان لم يسرقوا كل ذلك فحسب وإنما أرادوا أيضاً أن يسرقوا حكاية وجود الشعب الفلسطيني في البلاد من خلال خلق رواية مصطنعة مزيفة وهمية عن تاريخ وهمي لهم فيها لم تثبت اللقى ولا الموجودات الأثرية صحة أي حدث فيه.

قرر اللصوص الغرباء منذ البداية أن يسرقوا رواية الشعب الفلسطيني و«دحش» أنفسهم في متن تلك الرواية حتى ينسبوا لماضيهم ما ليس فيه. وهم إذ فعلوا ذلك فإنهم طوروا استراتيجيات نفي الوجود الفلسطيني ونكران حضوره في البلاد على مر العصور من خلال خلق روايات مزيفة وتعميمها كلها لتقود إلى مقولة الصهيونية الأساسية حول الأرض الفارغة التي تنتظر عودة أصحابها (الغرباء)، وأرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وغير ذلك من هذه الخزعبلات التي نجحت الصهيونية في تحويلها حقائقَ في نظر الدول الكبرى ووعي مواطنيها عبر أكثر من قرنين من التزييف والتزوير اللذين بدءا بعد انطلاق المشروع الاستعماري الغربي وتطور استراتيجيات الغرب نحو الشرق أو ما أسماه إدوارد سعيد الاستشراق.

بموازاة ما كان ينتجه الغرب من نصوص

*وزير الثقافة الحالي.

شعرية وروائية ورسوم حول الشرق من أجل استشراقه، كان أنصار المشروع اليهودي - ولم يكن بعد قد تطور إلى مقولات هيرتزل بشكل مكتمل - يضخون الأموال ويخطبون الخطب ويحيكون المؤامرات في أروقة صنع القرار الغربي من أجل صوغ صورة عن الأرض المقدسة في أدب الرحلات أو في الرسوم أو تقارير جنرالات الحملات لتتطابق مع التصورات الذهنية المرجوة من أجل تعميم المشروع الصهيوني لاحقاً. لقد استلبت فلسطين وسرقت على مستوى الفكرة والرواية قبل ترجمة ذلك على المستوى العسكري والمادي.

إذا كان أساس الصراع حول ملكية البلاد وقصة الوجود على الجغرافيا عبر مراحل التاريخ المختلفة، فإن صراع الرواية هو صراع حول صياغة سردية حول تاريخ البلاد والوجود الحضري والبشري فيها. لقد كان أساس الرواية الصهيونية المزيفة قائماً على جملة من الأكاذيب والافتراءات التي يرتكز قوامها إلى:

(١) وجود تاريخي لليهود في البلاد، وهو ادعاء غير مثبت ولا مسند بأي دليل تاريخي مادي غير الأساطير والحكايات واللاهوت.
(٢) نفي وجود الشعب الفلسطيني السابق والمستمر والمتجاوز للوجود اليهودي المزعوم.
(٣) الزعم أن فلسطين كانت على مر العصور شبه خالية وغير متحضرة وأن الوجود العربي فيها لم يغير شيئاً ولم ينتج تراكماً حضارياً مادياً ملموساً فكأنها أرض بكر تنتظر من يحرثها.
(٤) ما تم خلال النكبة كان عملية استقلال وتحرير وأن السكان المحليين - وفق هذا الزعم - ليسوا أصحاب البلاد، وأنهم قد هربوا خوفاً طواعية ولم يتم بحقهم أي فعل حربي غير لائق.

تتفرع من هذه الافتراءات مقولات فرعية متعددة تلامس الكثير من الجوانب والاتجاهات التي تحرف الحقائق وتزور الواقع وترمي إلى خلق واقع جديد بداية على صعيد المخيال ثم على صعيد الفعل الحقيقي. إن غاية كل هذه الرواية نفي الفلسطيني خارج سياق التاريخ ورميه أبعد من تخوم الجغرافيا وبالتالي لا يعود موجوداً. إنه «المخفي» الذي لا يريد الغازي أن يراه فيتعامل معه كأنه ليس موجوداً. فلا يكفي نفيه خارج البلاد ولا يكفي هدم قريته وبيته ولا يكفي اقتلاع بيارته وحقله ولا يكفي سرقة مطابعه ومسارحه ودور سينماه وإذاعته وإنما يجب أيضاً محو أي أثر له من التاريخ، فهو ليس موجوداً. وحتى عند سرقة البيوت والسكن فيها والاستيلاء على المسارح والمقاهي ودور

السينما، لا يشار إلى تاريخ المباني، لأن التاريخ يجلب سيرة صاحبه، لذا يتم التعامل معها كأنها أيضاً مثل أصحابها غير موجودة، فهي ليست مبانيَ لها روح وحكايات بل هي مجرد حجر مثل أي صخرة قد توجد في الطريق. هكذا لم يتم فقط نزع إنسانية التاريخ فحسب وإنما جُرّد الجماد أيضاً من حقيقة «جماديته». كل شيء في غير سياقه؛ حتى يتم «توطين» الغريب في سياق ليس سياقه وتراب ليس منبته.

على مدار عقود من الزمن استلبت فلسطين ثقافياً وسرقت على مستوى المخيال والمعرفة تحضيراً لسرقتها مادياً. لقد تم احتلال البلاد مفاهيمياً وتصويرياً قبل أن يطأها المستوطنون ليقيموا فيها ويقتلوا أهلها ويشردوها. طوال قرنين من الزمن تم توظيف كل مقدرات الأكاديميا والفن الغربي من أجل أن تقوم بـ«استشراق» فلسطين وخلق صورة عنها تتوافق مع الرواية والسرديات المزيفة التي تقول إن فلسطين أو البلاد المقدسة أرض فارغة وأن وجود العرب فيها وجود مؤقت ولم يحدث فرقاً من جهة تقدمها وحضارتها وأنها مازالت تنتظر عودة أصحابها، أي اليهود الذين يحملون بذور الحضارة الغربية من أجل إعادة البلاد ووضعها على مسار التقدم والرقي. لم تكن رسوم الفنانين للمدن الفلسطينية مثلاً في القرن التاسع عشر إلا جزءاً من تلك الماكينة. فالصياد في يافا ملابسه رثة وشبكته تثير الشفقة والقدس تبدو القبة فيها شيئاً غريباً عن حياة الراعي على الصخرة تحت الزيتونة، والمزارع المنهك المتعب على تخوم غزة يزيد من صورة المدينة البائسة، كذلك طبرية وحيفا وبئر السبع. المكان الفلسطيني في كل الأعمال الفنية التي أنجزها المستشرقون مكان يسيء سكانه الحياة فيه ولا يوجد ثمة حياة تستحق الاحتفال والثناء. كذلك الأمر كان أيضاً في الكتابات الأدبية خاصة الشعر الذي كان رائجاً قبل ذيوع فن الرواية وهيمنته. كانت الأفكار حول العودة للبلاد المقدسة واستعادة حياة المؤمنين الأوائل رائجة وتشكل دافعاً ليس فقط للشعراء وإنما أيضاً بشكل أكبر لكتّاب أدب الرحلات الذين أخذوا يصفون البلاد بما يتوافق مع أبشع الصور النمطية وتلك التي تخدم التصورات الجاهزة التي يراد لها أن تعم وتصبح حقيقة لا فرار منها. إنها الحقيقة المزيفة التي سيتم تأسيس المشروع الصهيوني برمته عليها، وستكون اللبنة الأهم في مقولات الصهيونية وخطابها السياسي بعد ذلك.

بعبارة أخرى «نُكبت» البلاد ثقافياً قبل أن تنكب بشكل حقيقي. وربما يجب القول إن هذا «الاستنكاب» الثقافي هو الفعل النكبوي الحقيقي ليس لأنه سبق وقوع النكبة بما هي عليه من سرقة البلاد وطرد أهلها وتدمير المدن

والقرى وقتل سكانها وإنما بما هو عليه من فعل تدميري قائم على التزييف واستلاب الوعي وتحريف التاريخ وتشويه الحقائق. لا يمكن تخيل حدوث كل ما جرى في البلاد دون استعادة عمليات التشويه الثقافي التي تعرضت لها خلال قرنين سبقا النكبة. هذه العمليات تمت بهدوء وساعد ظهور الصحافة والأكاديمية وبعد ذلك الأجناس الأدبية السردية خاصة الرواية وأدب الرحلات على تفشيها. وجدت عمليات التشوية والتزييف تلك في الصحافة والمقالات والقصص التي تنشرها منصات يمكن من خلال حشو العقل والمخيال بكل ما يراد قوله وتعميمه من أفكار وتصورات حتى تصبح حقيقة. لم يتم احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ ولا بدأ مشروع سرقة الأرض مع وعد بلفور واحتلال ألنبي القدس ولا مع إقامة أول مستعمرة في البلاد قرب يافا، بل بدأ قبل ذلك بكثير.

لنتذكر أن أولى المستعمرات في البلاد لم تكن يهودية بل كانت ألمانية وبعد ذلك أميركية وأن وجود هذه المستعمرات سبق المستعمرات اليهودية بسنوات. لقد بنيت هذه المستعمرات وفق التصورات الجاهزة عن الأرض المقدسة حيث رغب سكانها بالعيش كما عاش المسيح وأرادوا أن يعجلوا من ظهوره الثاني وانتصاره الأدبي وهي الأفكار نفسها التي جعلت غلاة المسيحيين من أشد داعمي إسرائيل لأنهم يعتقدون أن عودته تتطلب وجودها. وبالعودة لوجود المستعمرات الغربية في البلاد في سنوات سابقة لوجود مستعمرات اليهود، فإن تلك المستعمرات التي وجدت في شمال فلسطين لم تنجح لجملة أسباب كثيرة جزء منها، ويبدو هذا مهماً للتأمل، أن داعمي فكرة وجودها مع ظهور الصهيونية ومأسستها باتوا أكثر ميلاً لدعم وجود مستعمرات يهودية لتحقيق الحلم الكبير بوجود الوطن القومي، الشرط الأساس حتى تكتمل دورة التاريخ. بالطبع أيضاً لم يستطع هؤلاء المستوطنون الألمان أو الأميركيون أن يواصلوا الحياة في البلاد، فتفككت المستعمرات القليلة وعادوا من حيث أتوا وربما بقي لدينا شاهدان على هذا الوجود أكثرهما شهرة مستعمرة «الأميركان كولني» في القدس التي يشكل أرشيف الصور فيها مادة استشراقية غنية عن البلاد تدلل على ما قلناه سابقاً والألمانية في حيفا وهو الحي الذي يمتد شرقاً من شارع الملوك حتى المعبد البهائي.

لقد كان الحجاج والباحثون ولصوص الآثار والدجالون يأتون إلى البلاد يريدون أن يثبتوا تلك المعلومات المزيفة ليس لأنهم منشغلون ومهووسون بالتاريخ بل لأنهم يريدون لكل ما يقولونه ويصفونه أن يتوافق مع المقولة الكبرى التي يتم تجهيز العالم ليقتنع بها حتى يساعدوا اللصوص الحقيقيين على سرقة الأرض من أصحابها.

هذه ليست عملية احتيال ونصب فقط، إذ إنها عملية اعتداء على البشرية برمتها لأنها نجحت في تضليل العقل الغربي بالأساس مرتكزة إلى موروثه الديني ومكنزه الأسطوري والحكائي ومخياله الشعبي من أجل هدف غير نبيل.

صحيح أن الصهيونية بعد ذلك كانت مستعدة لأن تتعاطى مع أي فكرة لوجود وطن قومي لليهود حتى في أميركا اللاتينية أو إفريقيا وكان هذا قاب قوسين من الوقوع لكن البحث الصهيوني عن أرض لوضع اليهود فيها وإقامة دولتهم توافق مع تطلعات الغرب الاستعمارية في التوسع ووضع قاعدة غربية ثابتة في الشرق مختلفة وغير متجانسة معه كما مع رغبة الكثيرين في دوائر صنع القرار في العواصم الغربية الكبرى للتخلص من اليهود في بلادهم، كل ذلك أدى إلى ترسيخ مقولة أن فلسطين هي أرض الميعاد.

على مدار قرنين من الزمن كانت فلسطين محجاً لكل من يريد أن يهرطق في التاريخ ولكل هارب من وقع الحياة الجديدة ويبحث عن خلاص عبر الخرافات - التي كانت تغذى عبر وسطاء اليهود في المدن الغربية - ولكل لص يريد أن يرى يسوع ينزل عن الصليب ويتحدث معه، ولكل سياسي لا يجد ما يقوله لمواطنيه عن مشاكلهم لذا يبحر في الكتاب المقدس من خلال رحلة يقوم بها للجغرافيا المتخيلة فيه.

ما هي الرواية الفلسطينية؟

بالطبع، فإن الرواية الفلسطينية يجب ألا تكون ردة فعل على الرواية المزيفة وإن كان في صلب اهتماماتها تفنيدها وتكذيبها والتدليل على ما تحمله من استخفاف وتضليل للعقل البشري واعتداء على التاريخ والإنسانية بل يجب أن تنطلق من فهم طبيعة الصراع - وهو صراع على الرواية في جوهره - وفهم طبيعة التعاطي مع نتائج النكبة أولاً، ووجود دولة الاحتلال على أنقاض شعبنا ثانياً وتطلعات شعبنا للحفاظ على حلمه وحقه في البلاد مهما طال الزمن، ويجب وضع ألف خط تحت العبارة الأخيرة لأن الغاية من البرنامج الوطني للحفاظ على الرواية وتعزيزها وتعميمها يجب أن يكون وضع الأجيال الفلسطينية اللاحقة أمام كل الحقائق التي تحافظ على إيمانهم بحقهم وتوفر لهم كل الوسائل من أجل مواصلة هذا الإيمان والدفاع عنه حتى تعود البلاد لأصحابها. إنها رواية الحق والواقع والحقيقة، فهي - أي الرواية الفلسطينية - تقول ما في البلاد وكل شيء عنها وتفند كل ما تم صوغه حولها من أكاذيب، لأنها تسعى إلى إعادة الاعتبار للتاريخ وتصحيح مسار سردياته ومحكياته على طريق تصحيح مساره الكامل بإعادة تصويب ما تم تشويهه بعد النكبة من خلال عودة الحقوق إلى أصحابها. إن هذا الإيمان بصوابية الرواية الفلسطينية

يرتكز إلى الاعتماد على الحقيقة المشفوعة بالأدلة والبيانات والمعلومات وتعزيزها من خلال إعادة تظهيرها وتعميمها، إذ إن الحركة الصهيونية وعلى مدار قرن من الزمن لم تشوه فقط الواقع وإنما عمدت إلى طمس ودفن كل ما يمكن أن يشير إلى غير ما تريد. إنه الفعل نفسه الذي دفعهم لزراعة الأشجار الكثيفة فوق بقايا البيوت الفلسطينية التي هدموها لأنهم أرادوا أن يطمسوا كل ما يدل على الفلسطيني فلا يتذكره أحد. إن عملية الطمس تلك أو ما أشرت إليه آنفاً بعمليات التقصد اللامرئي هي جوهر عملية النفي والاستلاب اللتين قاما عليهما المشروع الكولينيالي الإحلالي. فاللص لم يسرق البلاد وإنما سرق أيضاً الحكاية والرواية عن البلاد، ولم يسرق ما فوق الأرض فحسب، وإنما عمد إلى سرقة ما في جوف الأرض من لقى وآثار، ولم يسرق المباني فحسب وإنما قصص هذه المباني. ببساطة لأن اللصوص يسرقون ما ليس لهم، فهم يفعلون كل شيء من أجل أن يوهموا أنفسهم أنهم يشبهون سكان البلاد وهم ليسوا كذلك.

تأسيساً، يمكن تعريف الرواية الفلسطينية بأنها كل ما يمكن من شأنه أن يعزز الحقوق التاريخية والقانونية والسياسية للشعب الفلسطيني في بلاده ويشمل هذا المعلومات والوثائق والبيانات والأدلة والشواهد التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في أرضه كاملة وعبر كل مراحل التاريخ، كما يشمل كل ما أنتجه سكان البلاد من أدب وفن سمعي وبصري وتراث مادي وغير مادي تناقلته الأجيال دون انقطاع في إشارة لوجوده المستمر وما أبدعه من ترجمة لتفاصيل حياته ومواكبته مسيرة الحضارة، كما يشمل إلى جانب ذلك توثيق ما تعرض له شعبنا من مجازر ومذابح وتطهير عرقي خلال النكبة وما تلاها حتى اللحظة أو تعرضت له أرضنا من تدمير وسرقة واستلاب وما واجهته من عمليات تهويد وأسرلة وما قدمه شعبنا من بطولات وتضحيات من أجل الصمود والبقاء، وتعميم كل ما سبق.

وهـي تسعى إلى التعريف بالحقوق الفلسطينية ونفي كل المزاعم والمقولات المزيفة حول البلاد وسكانها تثبيتاً لهذه الحقوق في مكانها السليم كسابقة على كل المشاريع الاستعمارية والتصفوية وتعميمها ونشرها من أجل تصويب مواقف الدول والأفراد والرأي العام الدولي وحشد كل المواقف المطلوبة من أجل إسناد الحق الفلسطيني. مرة أخرى غاية ذلك صون الهوية الوطنية وتعزيزها وتحصينها من أجل أن تكون قائمة على الإيمان بهذا الحق والنضال من أجل استرداده مهما طال الزمن.

لا يعني هذا بأي حال أن تظهير الرواية الفلسطينية لم يكن جزءاً مهماً من مسيرة

كفاح الشعب الفلسطيني منذ بداية المشروع والمطامع الصهيونية في البلاد بل يعني أنه لم يكن كافياً ولم يكن ممنهجاً ومتكاملاً. كان ذلك على مدار سنوات ساهمت في ذلك النصوص الأدبية الفلسطينية من قصائد وقصص وروايات وكذلك مداخلات ومحاضرات الساسة والأكاديميين الفلسطينيين في المحافل والجامعات الأجنبية ودبلوماسية منظمة التحرير للتعريف بالقضية الفلسطينية أو ما أسماه خالد الحسين دبلوماسية المواجهة. لقد كانت حرب المعلومات جزءاً من الصراع الناعم الدموي الذي دفع بعض ممثلي فلسطين في أوروبا حياتهم فيه. ومع ذلك لم يكن ثمة خطة وطنية متكاملة تقوم على تطوير خطاب يستند إلى هذه الرواية ويرى فيها مدخلاً لفهم طبيعة الصراع وواقعه ومستقبله. ربما أن الحالة الصعبة التي أنتجتها النكبة من تشريد شعبنا وسرقة بلاده والصدمة المهولة التي مست العقل السياسي والثقافي الوطني جعلت الانشغال بالتفاصيل والبحث عن النجاة والحياة على حساب وضع استراتيجية حقيقية تنظر للصراع من زاويته الحقيقية أمراً غير ملحاً.

استكمالاً للسابق، فقد برزت الحاجة إلى تطوير مشروع وطني شامل لتعزيز الرواية الفلسطينية وتعميمها في ظل استدامة عمر الصراع وقوة حضور رواية العدو في الإعلام والثقافة الغربيين وتنامي دور وسائط التواصل الجديدة خاصة الإعلام الاجتماعي ومجتمع المعلومات على الإنترنت وما يوفره كل ذلك من فرص في التأثير على الرأي العام.

تأسيساً، فإن التدخلات الوطنية في مجال حماية الرواية لابد أن تستند إلى استثمار كل ما توفره وسائط التواصل الجديدة وتبني على كل ما أنجز في هذا المضمار من جهود فردية مشتتة أو تدخلات رسمية ومؤسساتية سابقة من أجل وضع أسس تكون مرتكزاً لدفع النضال التحرري إلى الأمام. النضال الهادف إلى استعادة الحقوق.

ما هو نوع التدخلات المطلوبة؟

(١) صوغ راوية تاريخية فلسطينية

لا توجد رواية تاريخية فلسطينية بالمعنى الحقيقي. هناك معلومات تاريخية وهناك قصص وهناك تبنٍّ لبعض السرديات المعتمدة على النصوص الدينية وحتى على تفسيرها فيما لا توجد رواية فلسطينية قائمة على فهم ما جرى في البلاد من منظور وطني. سرقة الرواية التاريخية جزء من عملية السرقة الكبرى التي تعرضت لها البلاد.

يكاد المرء يصاب بالغثيان وهو يستمع إلى تفسيرات كثيرة تصدر من فلسطينيين حول تاريخ البلاد حتى نكاد نصدق أن تاريخنا

العربي فيها بدأ حديثاً للإصرار على ربط كل شيء بظهور الدين، فيما الحضارة في فلسطين سبقت ظهور الأديان السماوية بآلاف السنين. إن غياب كتابة التاريخ الفلسطيني بأيد فلسطينية خلق هذه الفوضى في تفسير التاريخ. فكل ما نعرفه إما تناقلناه من الكتابات اليونانية أو الرومانية أو تفاسير الكتب المقدسة. مثلاً تأسست أول مأساة أصابت عصب الرواية التاريخية الفلسطينية على تبني مزاعم هيرودوت حول تسمية فلسطين ونسبتها إلى قبائل الباليستا غير الموجودة على ما يبدو في أي مصدر آخر. وفيما قد يبدو من المنطقي الحديث عن تنقلات سكان البلاد على ضفاف المتوسط – البحيرة التي ظهرت حولها الحضارة البشرية – مثلما تنقلوا عبره إلى تونس وأقاموا قرطاج ومثلما تبادلوا التجارة مع الفراعنة، والمسلات المصرية تشير بوضوح إلى ذلك، فمن غير المنطقي تبني مقولة شخص يريد أن يمجد عرقه على حساب الحقيقة مثلما فعل هيرودوت.

لو كان ثمة مدرسة تاريخية فلسطينية لكان يمكن تطويع ما كتب هيرودوت، على افتراض صحته، ضمن نسق هذه المدرسة بوصف أن الفلسطينيين سكان البحر عاشوا خارج فلسطين في بعض الجزر اليونانية وفي شمال إفريقيا ثم عاد بعضهم ربما في سنوات القحط إلى بلادهم الأصلية. هذا يبدو أكثر منطقية من الزعم بنسبة بلاد تتمتع بكل هذه الحضارة إلى هجرة مفترضة من جزيرة صغيرة. الشيء نفسه ينسحب على تفاسير الكتب المقدسة الثلاثة، فالتوراة التي يقر المسلمون بأنها محرفة يتم تبني كل ما يرد فيها من المرجعيات الدينية حين يتعلق الأمر بفلسطين، فيما يتم الإصرار على أن ما يتداول منها الآن ليس الكتاب الذي أنزله الله على موسى في تناقض غريب، ويتم الاستناد إلى الإسرائيليات في تفسير القرآن الكريم مع أن المقدس من الكتاب نصوصه فقط.

لقد كان ياسر عرفات أجرأ من فهم هذا حين تبنى شعار «شعب الجبارين»، إذ إن الإشارة القرآنية كانت ضد تطلعات موسي النبي الذي قال له قومه إن فيها، أي فلسطين، شعباً جبارين. وعليه، فإنهم «كفار» بالإحالة إلى النص المقدس، لكن عرفات فهم أساس صراع الرواية وتبنى أن هذا الشعب وصفه القرآن بأنه شعب جبار وهذا لابد أن يكون مديحاً لأن هؤلاء أجدادنا. هكذا لم ينسق عرفات إلى التفسير التوراتي واستند إلى فهم فلسطيني لواقعة تاريخية.

وفي ظل عدم «توطين» الدراسة التاريخية عن فلسطين، فإننا سنظل نعاني من تشوهات في تلك الرواية. لاحظ كيف قامت الصهيونية بالتصالح مع أكاذيبها على منوال «إذا لم يأت الجبل لمحمد فإن محمداً سيذهب إلى الجبل»، كما يقول المثل الإنجليزي؛ فقرية «بيتين» تصبح

بيت إيل، وهذا لا يضر الرواية الفلسطينية لأن إيل هو إله الفلسطينيين الأول كما تصبح «زرعين» زرعيل» وهي بالفلسطيني القديم «زرع إيل» (مرج بن عامر) مثل كرمل «كرم إيل» وغير ذلك. بل ظهرت بعض المدارس الأكاديمية التي تعتبر اليهود جزءاً من الوجود الكنعاني الفلسطيني القديم لأن للأسف هناك من يتبنى الروايات الغربية الصهيونية بأن الكنعانية ليست حضارة متماسكة وإنما حقبة زمنية وبالتالي ليسوا شعباً واحداً. وعليه هناك المدرسة الكنعانية والفينيقية في الدراسات الصهيونية. انظروا كيف وبكل سفاقة زعم الوزير الصهيوني المتطرف «سموتريتش» أنه الفلسطيني الحقيقي وليس الفلسطينيين.

بالطبع ساهمت سنوات الانتداب وما سبقها من عمليات التنقيب ومهام البعثات في سرقة الآثار الفلسطينية، وبعد احتلال البلاد ونهب الآثار وتدميرها وتشويهها باتت مهمة كتابة هذه الرواية أمراً أكثر تعقيداً لأنها بحاجة لشواهد مادية تستند إليها. إن سرقة الآثار الفلسطينية كانت دوماً جزءاً من عمليات سرقة الرواية ومن حرماننا من كتابة روايتنا الخاصة. ومع ذلك لابد من تطوير هذه الرواية التاريخية بالاستناد إلى ما يتوفر في المتاحف الدولية وما يكتشف في المناطق التي نستطيع التنقيب فيها أو استخدام اللقى المنهوبة في متاحف دولة الاحتلال.

هذه ليست دعوة لوجود مدرسة تاريخية فلسطينية مع أننا لاحقاً لابد أن نعمل على تطوير هذه المدرسة مثل بقية المدارس التاريخية التي طورتها الشعوب التي لها تاريخ طويل وعريق ومتواصل مثلنا. لكن كل هذه الفوضى تشير إلى الحاجة لتطوير هذه الرواية كمدخل لتعزيز سردية وطنية وحماية الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني وتحصينها في وجه الضياع والتشتت والتفكك الذي يفرضه سياق التهجير والشتات القهري بعد النكبة.

(٢) يرتبط بالسابق تعزيز البحث العلمي التاريخي. في الحقيقة أمرنا يدعو للشفقة في هذا الأمر. لنتذكر التالي: الطالب الفلسطيني الذي يتخرج من قسم التاريخ في الجامعات الفلسطينية يدرس مواد في التاريخ الفرعوني وفي التاريخ الإغريقي والشرق الأدنى والرومان والفرس ولا يدرس أي مادة (ولا مادة) في التاريخ الكنعاني أو التاريخ الفينيقي. فقط هناك مادة واحدة بعنوان «تاريخ فلسطين القديم» ربما تجد فيها بضع صفحات للكنعانيين وأخرى للمدن الفلسطينية والبقية للحكم الروماني لفلسطين وهي كتابات تشبه أكثر تفسير توراتي بما جرى في البلاد. لا توجد مادة واحدة عن أجدادنا الكنعانيين في الجامعات الفلسطينية.

أيضاً لا يوجد مركز أبحاث فلسطيني واحد

متخصص بتاريخ فلسطين القديم. وفيما عندنا قرابة عشرات الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد لا يوجد مركز واحد يتبع هذه الجامعات متخصص بدراسات التاريخ القديم. من المحزن أن التاريخ الأكاديمي عندنا، أي الذي يدّرس ويتم بحثه في الجامعات بالكاد يبحر أكثر من القرن التاسع عشر بل إن جله في المرحلة الانتدابية. وفيما قد يبدو مفهوماً بسبب شح المصادر المالية غياب الصرف الرسمي والأهلي على البحث والتطوير (R&D) فإنه ليس مقبولاً ألا يتم الالتفات إلى أهمية توفر مراكز أبحاث متخصصة بالتاريخ الكنعاني والفينيقي والفلسطيني وتوفر مجلات وحلقات بحث وسيمنار سنوية لمراجعة الكتابات الجديدة والاكتشافات الحديثة في هذه الحقب التاريخية، بجانب توفر منح دراسية وتمويل أبحاث لتشجيع الدارسين على الغوص في هذا المضمار. بشكل عام لابد من الالتفات لتعزيز الدراسات التاريخية حيث إن أقسام التاريخ في الكثير من الجامعات تعاني من قلة المنتسبين بسبب عدم توفر فرص عمل للخريجين منهم إلا في حقل التعليم وهذا يتطلب وضع استراتيجية وطنية شاملة لتشجيع دراسات التاريخ وتمكين أقسام التاريخ في الجامعات مثل وضع حوافز وإعفاءات من الرسوم وإعطاء علامات تفضيلية في التوظيف في المجالات المختلفة لخريجي التاريخ. وبالطبع من شأن وجود مراكز أبحاث أن يشجع أكثر الدارسين على الالتحاق بتلك الأقسام.

(٣) تطوير المنهاج الفلسطيني بما يتوافق مع التطلعات الجديدة للتركيز على الرواية التاريخية والسردية والذاكرة الوطنية. إن غاية أي منهاج أن يكون المحراث الأول لزرع بذرة الهوية الوطنية في نفوس النشء، وعليه فإن التركيز على المحتوى التاريخي للمنهاج الفلسطيني يجب أن يأخذ في بعده جانبين مهمين، يتعلق الأول بالتاريخ القديم لجهة تعريف التلميذ بأجداده والتركيز على صوغ مقولات جاهزة تصبح جزءاً من تعريف الذات، فيما يتعلق الثاني بالحديث عن الصراع مع الصهيونية والتعريف بالنكبة وقبل ذلك بالحياة الفلسطينية قبلها. هذا لا يقتصر على مواد التاريخ والدراسات الاجتماعية وإنما يجب أن يتخلل مختلف المواد من لغة عربية خاصة وتربية دينية ووطنية.

(٤) استعادة الموروث الثقافي والحضاري من خلال إعادة طباعة كل ما طبع في فلسطين قبل النكبة من كتب ومجلات وصحف وحفظها ورقمنتها. من المحزن أن الصحف الفلسطينية القديمة تتوفر فقط على موقع المكتبة الوطنية للاحتلال فيما يمكن توفيرها على موقع فلسطيني مثل المكتبة الوطنية الفلسطينية.

نشر دراسات وكتب وكتب مصورة عن الحياة في فلسطين قبل النكبة لنفي الادعاء الصهيوني حول غياب الحياة عن البلاد قبل وجود دولة الاحتلال. كان ثمة حضارة وكانت فلسطين أرضاً عامرة وكانت المدن الفلسطينية تزخر بالمسارح ودور السينما والمطابع والمكتبات والصحف والمجلات والمجلات المتخصصة والمعاهد والفرق التمثيلية والموسيقية والمراكز الثقافية والإذاعة. كان قدوم الفنان العربي من القاهرة أو بلاد الشام لإحياء حفلة في يافا أو القدس أو حيفا أو لعرض مسرحيته جواز سفر واضحاً نحو الشهرة. كما كان مشاركة الكتاب العرب من العراق أو القاهرة أو دمشق أو بيروت جزءاً من تطويب تجربتهم وموهبتهم. كانت فلسطين محجاً لكل باحث عن الشهرة والمجد وكانت الحياة الثقافية فيها تشع وتضيء في كل النواحي.

يكمن جزء أساسي من أي مهمة للحفاظ على الرواية الفلسطينية في إبراز كل هذه الجوانب وتعميمها. هذا ليس من الماضي وإنما جزء من النضال من أجل المستقبل لذا يجب أن تظل هذه الحياة التي يريد الغزاة محوها حاضرة وبقوة تذكر بزيف واحدة من مقولاتها الكاذبة حول البلاد كما أن من شان هذا الحضور أن يعزز الهوية الوطنية ويمكّن الأجيال القادمة من مواصلة إبداعات أجدادهم.

(٥) دبلوماسية الرواية التي تعنى بفضح ممارسات الصهيونية بحق شعبنا، خاصة ما ارتكبته عصاباته وجيشه بعد ذلك من مذابح ومجازر وتطهير عرقي. هذه الدبلوماسية يجب أن تتأسس على توفير المعلومات والبيانات والصور والأفلام (وهذا يتطلب إنتاجات بصرية كثيرة) واستعادة أو استعارة أو نسخ أرشيفات مختلفة. في هذا لابد من استثمار قدرات شعبنا في الشتات وفي المهجر خاصة واستخدام اللغات المختلفة في هذه الدبلوماسية متعددة الجوانب. علينا أن نواصل تذكير العالم بما اقترف بحقنا حين صمت على جرائم دولة الاحتلال وحين ساعدت قواه الكبرى في وجودها على حساب حقوقنا. لذلك فإن التعريف بهذه المذابح والمجازر لابد أن يأتي ضمن فهم الغاية من وراء ذلك. إن إدانة العالم جزء من إدانة الاحتلال حتى يتحرك من أجل المساعدة في إزالته.

أيضاً يتطلب هذا تطوير اشتباك معرفي وثقافي مع مثقفي العالم وصحافييه كما مع سياسييه خاصة في الدول الأكثر تأثيراً. صحيح أن الأغلبية الأخلاقية التي تحوزها القضية والحقوق الفلسطينية مهمة إلا إن الأغلبية المؤثرة مهمة أيضاً وهذا بحاجة للتأثير في النخب وصناع الرأي حتى يتم تحقيق الإزاحة في المواقف السياسية. لأن غاية أي تدخل للرواية كما أسلفنا آنفاً هو تعزيز دعم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. كما

يتطلب تعميم الرواية الفلسطينية والسردية والنتاجات الفكرية والإبداعية الفلسطينية للتأكيد على أن شعبنا الذي اخترع أجداده أول أبجدية في التاريخ وقدم للعالم الكثير لا يزال يقدم دون كلل على الرغم مما يعانيه من ويلات الاحتلال وصمت العالم.

(٦) صون الرواية وحمايتها بحيث لا تندثر هذه الذاكرة مهما طال عمر الاحتلال. يشمل هذا تدخلات أولاً لحماية السردية الوطنية وتحصينها من أي تشويه وتجريم كل ما يحاول المساس بها ووضع شواهد وصروح ومتاحف تعيد سرد ما جرى وتطوير برامج دولية مشتركة مع الدول الصديقة للتعريف بالنكبة. يجب على العالم ألا ينسى ويجب علينا عدم الملل من تذكيره بما جرى لنا لأن حضور روايتنا جزء من انتصار إرادتنا.

(٧) وربما لا يتحقق الكثير من كل ذلك دون تعزيز المحتوى الرقمي الفلسطيني المعين الذي يتم عبره نشر كل ما يتعلق بالرواية الفلسطينية. هذا يتطلب استعادة ملكية هذا المحتوى الذي استلب هو الآخر أيضاً ويمكن لمراجعة مواقع المعلومات العالمية فيما يتعلق بفلسطين والصراع أن تكشف عن أن الاحتلال وخصوم الشعب الفلسطيني وأعداء روايته يقومون بتغذية هذا المحتوى حتى باللغة العربية. إن صراع المحتوى لا ينكشف فقط بشكل جلي في حرب المحتوى التي تشنها المنصات الكبرى مثل فيسبوك وتويتر على الحسابات الفلسطينية وإنما أيضاً فيما يعرض من بيانات عن فلسطين في محركات البحث.

وبينما هذه ليست بالوصفة السحرية فإن الحاجة الوطنية إلى مضاعفة ومأسسة العمل على مشروع صون الرواية والذاكرة الوطنية يجب أن تأخذ نواحي عدة تطال جميع جوانب هذه الرواية. هناك الكثير من المهام المطلوبة، وخلال ذلك يجب استثمار الطاقات المختلفة وتوظيف التطورات والتكنولوجيا بما يكفل تقديم روايتنا بشكل لائق. إن وجهة نظرنا فيما حدث لنا وما تم إيقاعه بنا يجب أن يتحول إلى الحقيقة الوحيدة التي يصدقها العالم وهذا يتطلب الكثير وبحاجة للأكثر، كما أن سرديتنا عن وجودنا في البلاد، الوجود الذي لا تتنافى حقيقته مع ما يرد في التاريخ أو جوهر الكتب المقدسة من حيث المبدأ، يجب أن تصير هي الحقيقة التي تفسر كل ما تم تداوله عبر التاريخ من قصص وأحداث وروايات. البلاد لأصحابها ونحن الورثة الحقيقيون لكل من مر فيها من سكان وأديان وثقافات لأنها كلها تصنع هويتنا وتصوغ ثقافتنا وكلها ساهمت في تكوين شخصيتنا الوطنية.

الكارثة الفلسطينية:
بين وعد الرب ووعد بلفور

د. علاء أبو عامر *

سُئِل دافيد بن غوريون (بولندي الأصل، كان اسمه قبل الهجرة إلى فلسطين دافيد جرينز) يوماً عن أحقية يهود العالم بفلسطين، فقال إنّ الوثيقة الوحيدة التي تمنحنا هذا الحق هي أسفار التوراة، وهو بذلك يشير إلى وعدين، أحدهما ورد في سفر التكوين، والثاني في سفر الخروج، قبل أن يكتملا بوعدٍ ثالث هو وعد بلفور الذي كما ظن هو وكهنة المسيحية البروتستنتية أنه تحقيق لوعد الإله لشعبه.

في الحقيقة، فإنّ التوراة كتاب ديني لا تاريخي، يتحدث بالفعل عن وعدٍ ديني أول من الإله إيل (إله الكنعانيين والبابليين والآراميين والعرب بأقوامهم وقبائلهم كافة)، إلى النبي إبراهيم، غريب الديار الهائم على وجهه بلا مستقر، في أنّه سيُورِّثه بعضاً من أرض كنعان (فلسطين أولاً أو بعضاً منها، وتمدد الوعد في ما بعد، ليصل إلى الأرض الواقعة بين النيل والفرات).

بناء على هذا الوعد نشأت الحركة الصهيونية اليهودية بشقيها التقليدي والعملي، وعلى أساسه أيضاً فسّرت الكنيسة البروتستنتية المسيحية «حق» اليهود في امتلاك فلسطين والتجمع فيها أو بحسب تصورهم العودة إليها.

بما أن النص الديني نص مقدس لا يمكن نقضه إلا بنص مقدس آخر، فهو شبيه بالقانون الذي لا يمكن نقضه إلا بقانون يوازيه من وزنه، لذا شغلت معضلة الوعد هذه كثيراً من

* مفكر وباحث في التاريخ القديم ومقارنة الأديان

الباحثين، لأن صداه له محل في الإنجيل والقرآن، وما عبارة أرض الميعاد التي تتكرر لدى العامة من الأوروبيين إلى المسيحيين الشرقيين العرب ... وغيرهم إلا إيمان لا يتزعزع بأن ما ورد في الكتاب المقدس، هو مسلمة لا تناقش وفق قوانين الحق والعدل، وإنما تنفذ كونها إرادة الخالق، وعندما نتحدث عن نص ديني فإن العودة إليه وتحليله يمنحاننا فكرة حول سياقه وأهدافه، لذلك لا يمكن مناقشة الوعد إلا بالاطلاع عليه، فماذا يقول الوعد كما جاء في سفر التكوين، الإصحاح الخامس عشر؟: «فِي ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقاً قَائِلاً: «لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ.» (تك ١٥: ١٨).

هذا الميثاق أو الوعد أعلاه هو النص الأساس الذي اقتبست منه باقي الوعود التي أكدت عليه الكتابات التوراتية والتلمودية والإنجيلية وحتى القرآنية وتكرر صداه في كتب الحديث الشريف.

يتحدث النص التكويني الواضح عن نسل بمعنى السلالة التي تخرج من نسل إبراهيم الخليل، ولو بقي الأمر على إبراهيم وسلالته دون تخصيص لما كانت هناك إشكالية دينية أو سياسية أو سلالية، فإبراهيم أنجب من نسائه الثلاث سارة وهاجر وقطورة ثمانية أبناء أكبرهم: إسماعيل من هاجر، وإسحق من سارة، و زِمْرَانَ وَيَقْشَانَ وَمَدَانَ وَمِدْيَانَ وَيِشْبَاقَ وَشُوحاً من قطورة، كلهم اعتبروا آباءً لعرب الشمال والجنوب أي العدنانيين والقحطانيين ما عدا إسحق فقد استثني يهودياً ومسيحياً وأُعتبر أباً للعبرانيين، أي أُخرج من دائرة الشعوب العروبية، وأصبح شعباً آخر مختلفاً مع أن التكوين في نص آخر سابق على ظهور إبراهيم الذي وصف في التكوين حينا بالآرامي وحيناً آخر بالعبري، يجعل عابراً أباً للعرب قاطبة، ولنلاحظ أن هذا الفصل هو فصل فني، أي كهنوتي لم يلغ الانتماء القبلي على الإطلاق فقد ظل العرب ينظرون إلى سلالة إسحق كأبناء عمومة نسباً وقوما ولغة وجغرافيا.

حقيقة الوعد التوراتي لإبراهيم وموسى

مع هذا التمييز الذي خُص به إسحق، جعل الكاتب التوراتي أو لنقل إله التوراة الوعد خاصاً بسلالته حصراً بالقول: ١٨ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِلهِ: «لَيْتَ إِسْمَاعِيلَ يَعِيشُ أَمَامَكَ!». ١٩ فَقَالَ اللهُ: «بَلْ سَارَةُ امْرَأَتُكَ تَلِدُ لَكَ ابْناً وَتَدْعُو اسْمَهُ إِسْحَاقَ. وَأُقِيمُ عَهْدِي مَعَهُ عَهْداً أَبَدِياً لِنَسْلِهِ مِنْ بَعْدِهِ. ٢٠ وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَقَدْ سَمِعْتُ لَكَ فِيهِ. هَا أَنَا أُبَارِكُهُ وَأُثْمِرُهُ وَأُكَثِّرُهُ كَثِيراً جِداً. اِثْنَيْ عَشَرَ رَئِيساً يَلِدُ، وَأَجْعَلُهُ أُمَّةً كَبِيرَةً. ٢١ لكِنْ عَهْدِي أُقِيمُهُ مَعَ إِسْحَاقَ الَّذِي تَلِدُهُ لَكَ سَارَةُ فِي هذَا الْوَقْتِ فِي السَّنَةِ الآتِيَةِ». ٢٢ فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الْكَلاَمِ مَعَهُ صَعِدَ اللهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ. (تك ١٧)

وتم التأكيد على حق إسحق في الوعد في إصحاح آخر وهذه المرة بمخاطبة مباشرة

من إيل إله إبراهيم لإسحق بالنص:١ وَكَانَ فِي الأَرْضِ جُوعٌ غَيْرُ الْجُوعِ الأَوَّلِ الَّذِي كَانَ فِي أَيَّامِ إِبْرَاهِيمَ، فَذَهَبَ إِسْحَقُ إِلَى أَبِي مَالِكَ مَلِكِ الْفِلِسْطِينِيِّينَ، إِلَى مدينة جَرَارَ. ٢ وَظَهَرَ لَهُ الرَّبُّ وَقَالَ: «لاَ تَنْزِلْ إِلَى مِصْرَ. اسْكُنْ فِي الأَرْضِ الَّتِي أَقُولُ لَكَ. ٣ تَغَرَّبْ فِي هذِهِ الأَرْضِ فَأَكُونَ مَعَكَ وَأُبَارِكَكَ، لأَنِّي لَكَ وَلِنَسْلِكَ أُعْطِي جَمِيعَ هذِهِ الْبِلاَدِ، وَأَفِي بِالْقَسَمِ الَّذِي أَقْسَمْتُ لإِبْرَاهِيمَ أَبِيكَ. ٤ وَأُكَثِّرُ نَسْلَكَ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، وَأُعْطِي نَسْلَكَ جَمِيعَ هذِهِ الْبِلاَدِ، وَتَتَبَارَكُ فِي نَسْلِكَ جَمِيعُ أُمَمِ الأَرْضِ، ٥ مِنْ أَجْلِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ لِقَوْلِي وَحَفِظَ مَا يُحْفَظُ لِي: أَوَامِرِي وَفَرَائِضِي وَشَرَائِعِي». ٦ فَأَقَامَ إِسْحَاقُ فِي جَرَارَ». (تك ٢٦)

وكما نرى فالوعد الذي منح لإسحق هو وعد مشروط، وليس وعداً مطلقاً، (٥ مِنْ أَجْلِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ لِقَوْلِي وَحَفِظَ مَا يُحْفَظُ لِي: أَوَامِرِي وَفَرَائِضِي وَشَرَائِعِي). إذن النص يحدد ملكية الأرض واستمرارها بالإيمان وليس بالنسل أو السلالة.

بعد موت البطاركة الكبار إبراهيم واسحق ويعقوب والأسباط الإثني عشر، يتجدد الوعد مع النبي موسى الذي يقود جماعة من البشر مختلفة المشارب أعراقاً وقبائل، حيث احتوت على قبيلة بني إسرائيل أو بقاياهم وبالأحرى جماعات هندو آرية وحبشية ومصرية من المستعبدين في مصر (أي مصر غير معلوم رجح المؤرخ العراقي جواد علي وأنا أؤيده أن تكون مصر هي مصر الأدومية وكانت تقع جنوب فلسطين بما فيها شرق الأردن وحتى دلتا النيل وقد عرف وادي العريش تاريخياً باسم وادي مصر).

لكن في هذه المرحلة الوعد يأتي من إله قبلي صغير وليس إيل إله إبراهيم وإسحق ويعقوب بل إله آخر جديد يدعى يهوه، وهو إله قبيلة قيدار المديانية وإله مدينة مدين، إحدى مدن شمال جزيرة العرب (تقع اليوم شمال جزيرة العرب)، ذات الأصل الثمودي، وكاهنهم يدعى رعوئيل المديانى (شعيب في القرآن) الذي أصبح حمى موسى عليه السلام، وقد منح الإله الأخير الجماعة الفارّة من مصر بقيادة النبي موسى وعداً آخر، بتملّك الأرض المقدسة أي فلسطين بنص توراتي في سفر الخروج : «وَأَنَا ظَهَرْتُ لإِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ بِأَنِّي الإِلهُ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. وَأَمَّا بِاسْمِي «يَهْوَهْ» فَلَمْ أُعْرَفْ عِنْدَهُمْ.» (خر ٦: ٣). ويضيف في الإصحاح الرابع من الخروج «٧ وَأَتَّخِذُكُمْ لِي شَعْباً، وَأَكُونُ لَكُمْ إِلهاً. فَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَنَا الرَّبُّ إِلهُكُمُ الَّذِي يُخْرِجُكُمْ مِنْ تَحْتِ أَثْقَالِ الْمِصْرِيِّينَ.٨ وَأُدْخِلُكُمْ إِلَى الأَرْضِ الَّتِي رَفَعْتُ يَدِي أَنْ أُعْطِيَهَا لإِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ. وَأُعْطِيَكُمْ إِيَّاهَا مِيرَاثاً. أَنَا الرَّبُّ». (خر:٤)

وكما نرى، وعلى الرغم من محاولة الربط

الّتي دبجها محررو التوراة بين إبراهيم والأسباط وموسى، فإنّ النص يفضحُ الفعل، فنحن هنا نتحدث عن مرحلتين منفصلتين، وعن إلهين، لا واحد. الأول إله كوني تؤمن به وتتعبد له شعوب المنطقة ويدعى إيل وهو ما فخم لاحقاً آرامياً ومن ثم عربياً ليصبح إلها أولَ ولاحقاً الله وقد ارتبطت باسمه كل الملائكة مثل جبرائيل وميكائيل وأنبياء مثل «إسمع إيل» والسموأل يترجم غربياً «صمو إيل» «سمو إيل» وغيرهما.

وعلى الرغم من تغير اسم الإله أو الإله ذاته وجوهر الدين بين إبراهيم وموسى، فإن الوصايا التي ارتبط بها الوعد والواردة نصاً في الإصحاح العشرين من الخروج توضح أن الوعد هو وعد مقيد بشروط، وهذه الشروط هي ما يعرف بالوصايا العشر: «٣ لاَ يَكُنْ لَكَ آلِهَةٌ أُخْرَى أَمَامِي.، ٥ لاَ تَسْجُدْ لَهُنَّ وَلاَ تَعْبُدْهُنَّ، لأَنِّي أَنَا الرَّبَّ إِلهَكَ إِلهٌ غَيُورٌ، أَفْتَقِدُ ذُنُوبَ الآبَاءِ فِي الأَبْنَاءِ فِي الْجِيلِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ مُبْغِضِيَّ، ٦ وَأَصْنَعُ إِحْسَاناً إِلَى أُلُوفٍ مِنْ مُحِبِّيَّ وَحَافِظِي وَصَايَايَ.٧ لاَ تَنْطِقْ بِاسْمِ الرَّبِّ إِلهِكَ بَاطِلاً، لأَنَّ الرَّبَّ لاَ يُبْرِئُ مَنْ نَطَقَ بِاسْمِهِ بَاطِلاً، ١٢ أَكْرِمْ أَبَاكَ وَأُمَّكَ لِكَيْ تَطُولَ أَيَّامُكَ عَلَى الأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلهُكَ.١٣ لاَ تَقْتُلْ. ١٤ لاَ تَزْنِ. ١٥ لاَ تَسْرِقْ. ١٦ لاَ تَشْهَدْ عَلَى قَرِيبِكَ شَهَادَةَ زُورٍ.١٧ لاَ تَشْتَهِ بَيْتَ قَرِيبِكَ. لاَ تَشْتَهِ امْرَأَةَ قَرِيبِكَ، وَلاَ عَبْدَهُ، وَلاَ أَمَتَهُ، وَلاَ ثَوْرَهُ، وَلاَ حِمَارَهُ، وَلاَ شَيْئاً مِمَّا لِقَرِيبِكَ». (تك:٢٠)

على الرغم من تغير الإله من إيلي إلى يهوي، واختلاف جوهر الدين والجماعة الدينية، في البداية كان الوعد مفرداً لإبراهيم ومن ثم لإسحق ثم ليعقوب ثم ليهودا، فقوم موسى بغض النظر عن أصولهم فإن الوعد حافظ على شروطه بالإيمان والعمل الصالح، لكن اللافت للنظر أننا منذ البدء، أمام وعدين لجماعتين مُختلفتين تاريخاً ودينياً عن بعضهما البعض. وكباحث في مقارنة الأديان استطعتُ في كتبي الأربعة التي تناولت تاريخ فلسطين القديم، إقامة فرز بين الجماعة الإيلية واليهوية والكهنوتية البابلية، وفرّقتُ بين النصوص الّتي دمجت فنياً في ما بينها، وهذا الدمج باعتقادي حدث للنصوص في زمن مملكة «يهودا» العربية الفلسطينية (الحشمونية/ الحسمية)، بين ١٤٠-١١٦ ق.م، حتّى ٣٧ ق.م، في العصر البطلمي-السلوقي، باتفاق الجماعتين الصدّوقية (الزندوقية) والفريسية (الموسوية)، فأنتجت كتاباً مليئاً بالتناقضات، أصبح في ما بعد، مقدساً لدى كل الكنائس المسيحية، بعد دمجه مع الأناجيل في كتابٍ واحد، من الكاهن الألماني مارتن لوثر، في القرن السابع عشر، الّذي ركّز في دعوته على ارتباط تنفيذ الإله الوعدَ الوارد في سفر الرؤية بعودة

الإله أو ابنه يسوع - حسب التّصور الكهنوتي المسيحي عبر تجميع اليهود في فلسطين- لأنّ المسيح وفق زعمه وتفسيره الخاص، سيخرُج منهم؛ أي اليهود، الذين سيتم تجميعهم في فلسطين، وأصبح هناك تيار مسيحي صهيوني يتبنّى هذه الرؤية، أُطلق عليه التيار الصهيوني العملي، حيث نشط في بريطانيا وهولندا، وأسس جمهورية «كروموِيل» في إنكلترا، بدعم من الحركة البروتستنتية المتشددة المعروفة بالتطهيريين «البيوريتان»، الّتي نقلت نشاطها في ما بعد، إلى الولايات المتحدة بعد الهجرة الأوروبية الكبيرة إلى الأرض الجديدة، كما كانت تُسمى في ذاك الحين.

إذاً، تفسيرات دينية كنسية لوثرية، أدّتْ في النهاية، إلى تغلغل ما أصبح يُسمى لاحقاً بـــ»عقيدة العودة إلى صهيون»، وربطتْ مجيء يسوع المسيح الثاني - كما يعتقدُ المسيحيون بطوائفهم كافة - أو المجيء الأول للمسيح بن يوسف - كما يؤمن بذلك اليهود- لذلك جُعلت دولة إسرائيل ركناً مقدساً، يجب حمايته والذود عنه، لأنّه أصبح بمثابة الأمل والبُشرى لتحقيق الأحلام الدينية بالألفية السعيدة، وعلى الرغم من الاختلافات الدينية في هذه التفسيرات، بين المسيحيين البروتستنت واليهود، فإنّ الصهاينة، مسيحيين بروتستنت ويهوداً، اتفقوا على أن يضعوا خلافاتهم جانباً، ويُمهدوا الطريقَ لمجيئه بغضِ النظر عمّن يكون القادم، مع أنّه إن كان يهودياً، بحسب التفسيرات القديمة للأناجيل، وأعمال الرسل الكاثوليكية والأرثوذكسية، فيكون ذاك الذي يُطلق عليه لقب ضد المسيح أو عدوه! وهكذا، تلاقى الصهاينة البروتستنت، مع أقرانهم من اليهود بالتكتيك، أي تجميع اليهود في فلسطين في كيان خاص بهم، واختلفوا في الإستراتيجية، لكن على ما يبدو فإن ما جمعهم هو العداء للمسلمين والمسيحيين الشرقيين، سُكّان الأرض وقوم السيد المسيح الأصليّين.

لذا، فالأساس في كل الحكاية؛ حكاية الوعد، هو أساس ديني بُني عليه هَرم سياسي مُتكامل الأجزاء، أدى للنكبة الفلسطينية الثانية عام ١٩٤٨، إذ إن النكبة الفلسطينية الأولى حدثت في الزمن الصليبي، حيث تأسست على أنقاضها مملكة القدس وغيرها من الإمارات المسيحية، الّتي استمرت زهاء ١٥٠ عاماً. قدسية الأرضية جعلت منها محل صراع وبدل أن تكون أرضاً للسلام والحرية والمساواة تحولت بفعل التفسيرات الدينية للكتب المقدسة إلى أرض للحروب والمجازر، حيث كل طرف يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، وأسوأ ما أصاب الأديــان الثلاثة من تشوش هو التفسيرات الأهوائية، حيث لعبت السياسة دوراً في تحويرها وإخراجها من إطارها الأصلي الذي كانت عليه،

ولاستيعاب الأمر أكثر، لِنَعُد إلى أصل الحكاية، أي الوعد الإيلي لإبراهيم واليهوي لموسى، حيث يجد الوعد صداه لدى المسيحيين والمسلمين في الإنجيل والقرآن الكريم.

لكن يبقى السؤال: ضمن أي سياق تمّ ذلك ولأي مغزى؟

جاء في سورة المائدة القرآنية كتأكيد على حصول وعد الله لجماعة موسى أو قومه :{وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكاً وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ (٢٠) يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ (٢١) قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ (٢٢)} (المائدة).

في هذه الآيات، هناك إقرار إلهي قرآني وبالتالي إسلامي بأن الوعد الوارد في التوراة، قد حصل من، الله عزّ وجل، بغض النظر عن اسمه المتغير؛ إيل، يهوه، الله.

فهل في هذا إقرار إسلامي بأن تلك الأرض هي لقوم موسى؟ وهل كانت جماعة موسى أصلاً يهودية؟ ماذا تقول الكتب المسيحية في ذلك؟ مَن إبراهيم وموسى وقوماهما؟

الإجابة الأهم في هذه الكتب تردُ على لسانِ السيد المسيح في الأناجيل، وتتلخّصُ بنفي المسيحية في كتبها المقدسة، أن يكون أتباع إبراهيم أو موسى عليهما السلام يهوداً. ودليلنا في ذلك، الحوار الذي دار بين يسوع واليهود الفلسطينيين سكان بيت المقدس، في القرن الأول للميلاد، كما تورده الأناجيل، وفيه اختصار الحكاية: «أَجَابُوا وَقَالُوا لَهُ: «أَبُونَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ». قَالَ لَهُمْ يَسُوعُ: «لَوْ كُنْتُمْ أَوْلاَدَ إِبْرَاهِيمَ، لَكُنْتُمْ تَعْمَلُونَ أَعْمَالَ إِبْرَاهِيمَ!» (يو ٨: ٣٩). أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ أَعْمَالَ أَبِيكُمْ». فَقَالُوا لَهُ: «إِنَّنَا لَمْ نُولَدْ مِنْ زِنىً. لَنَا أَبٌ وَاحِدٌ وَهُوَ اللهُ».» (يو ٨: ٤١). «فَقَالَ لَهُمْ يَسُوعُ: «لَوْ كَانَ اللهُ أَبَاكُمْ لَكُنْتُمْ تُحِبُّونَنِي، لأَنِّي خَرَجْتُ مِنْ قِبَلِ اللهِ وَأَتَيْتُ. لأَنِّي لَمْ آتِ مِنْ نَفْسِي، بَلْ ذَاكَ أَرْسَلَنِي.» (يو ٨: ٤٢). «أَنْتُمْ مِنْ أَبٍ هُوَ إِبْلِيسُ، وَشَهَوَاتِ أَبِيكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَعْمَلُوا. ذَاكَ كَانَ قَتَّالاً لِلنَّاسِ مِنَ الْبَدْءِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْحَقِّ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ. مَتَى تَكَلَّمَ بِالْكَذِبِ فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ مِمَّا لَهُ، لأَنَّهُ كَذَّابٌ وَأَبُو الْكَذَّابِ.» (يو ٨: ٤٤). وعليه، فإنّ الانتماء لإبراهيم، ليس انتماءً سُلالياً، بل انتماءً إيمانياً، ليس أقوالاً، بل أفعالاً.

وهذا ما يؤكد عليه بولس الرسول في رسالته إلى العبرانيين: «بِالإِيمَانِ إِبْرَاهِيمُ لَمَّا دُعِيَ أَطَاعَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ عَتِيداً أَنْ يَأْخُذَهُ مِيرَاثاً، فَخَرَجَ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ إِلَى أَيْنَ يَأْتِي.» (عب ١١: ٨) «بِالإِيمَانِ تَغَرَّبَ فِي أَرْضِ الْمَوْعِدِ كَأَنَّهَا غَرِيبَةٌ، سَاكِناً فِي خِيَامٍ مَعَ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ الْوَارِثَيْنِ مَعَهُ لِهذَا الْمَوْعِدِ عَيْنِهِ.» (عب ١١: ٩) «لأَنَّهُ كَانَ يَنْتَظِرُ الْمَدِينَةَ الَّتِي لَهَا الأَسَاسَاتُ، الَّتِي صَانِعُهَا وَبَارِئُهَا اللهُ.» (عب ١١: ١٠) بِالإِيمَانِ سَارَةُ نَفْسُهَا أَيْضاً

أَخَذَتْ قُدْرَةً عَلَى إِنْشَاءِ نَسْل، وَبَعْدَ وَقْتِ السِّنِّ وَلَدَتْ، إِذْ حَسِبَتِ الَّذِي وَعَدَ صَادِقاً.» (عب ١١: ١١) «فِي الإِيمَانِ مَاتَ هؤُلاَءِ أَجْمَعُونَ، وَهُمْ لَمْ يَنَالُوا الْمَوَاعِيدَ، بَلْ مِنْ بَعِيدٍ نَظَرُوهَا وَصَدَّقُوهَا وَحَيُّوهَا، وَأَقَرُّوا بِأَنَّهُمْ غُرَبَاءُ وَنُزَلاَءُ عَلَى الأَرْضِ.» (عب ١١: ١٣) فَإِنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ مِثْلَ هذَا يُظْهِرُونَ أَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ وَطَناً.» (عب ١١: ١٤) فَلَوْ ذَكَرُوا ذلِكَ الَّذِي خَرَجُوا مِنْهُ، لَكَانَ لَهُمْ فُرْصَةٌ لِلرُّجُوعِ.» (عب ١١: ١٥) «وَلكِنِ الآنَ يَبْتَغُونَ وَطَناً أَفْضَلَ، أَيْ سَمَاوِياً. لِذلِكَ لاَ يَسْتَحِي بِهِمِ اللهُ أَنْ يُدْعَى إِلهَهُمْ، لأَنَّهُ أَعَدَّ لَهُمْ مَدِينَةً.» (عب ١١: ١٦). وجاء في إنجيل القديس المسيحي متى: «طُوبَى لِلْوُدَعَاءِ، لأَنَّهُمْ يَرِثُونَ الأَرْضَ.» (مت ٥: ٥).

إذن، الوعد الذي منحهُ الله لإبراهيم بحسب الإيمان المسيحي، كان في الجنة في مدينة السماء، ولو كان الوعد بأرض - كما يقول بولس الرسول - لعادوا من حيث خرجوا في البدء؛ أي عادوا إلى وطنهم. وأقوال بولس، ومن قبله المسيح، تنسفُ كل حكاية الوعد الإلهي اليهودي، التي يحاولُ البروتستنت الصهاينة تطبيقها اليوم، من خلال دعم كيان الصهاينة اليهود، على حساب الشعب الفلسطيني.

ولنعد للقرآن، الذي ذكر هو الآخر في إحدى آياته، أن الله قد كتب الأرض المقدسة لجماعة موسى الهاربة من مصر، والقرآن هنا، يُميّز بين جماعة إبراهيم وموسى، وجماعة اليهود وديانتهم. كيف ذلك؟ جاء في سورة آل عمران: {هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٦٦) مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِياً وَلَا نَصْرَانِياً وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٦٧) إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ۗ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ (٦٨)} آل عمران. وفي آية أخرى يقول تعالى: {قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (٨٤) وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٨٥)} آل عمران. إذن وفق التفسير الإسلامي، فالأرض كُتبت للمسلمين، كون محمد (صلى الله عليه وسلم)، هو خاتم الأنبياء المسلمين، وكلّهم حملوا الرسالة السماوية نفسها.

وقد بينا وجهة النظر الإسلامية والمسيحية كونهما الديانتين اللتين ورثتا - كما يقول مؤسساهما المسيح ومحمد عليهما السلام - إبراهيم وموسى.

فكيف فسر القرآن كتاب المسلمين المقدس الوعد بوراثة الأرض، القرآن لم يأت بجديد أو تفسير خاص وإنما طالب بالعودة إلى أصل النصوص لا تفسيراتها لفهم طبيعة الوعد بالقول : { قال مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا ۖ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (١٢٨)} (الأعراف).

وفي آيات أخرى يحدد القرآن مكان ورود الوعد وتفاسيره ويؤكد أنه ليس لقوم أو عرق أو جماعة، وإنما للمؤمنين: {يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ ۚ وَعْداً عَلَيْنَا ۚ إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ (١٠٤) وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (١٠٥)} (الأنبياء).

إذن الوعد الوارد في التوراة (الذكر) والزبور (المزامير)، هو للصالحين من عباده، وليس وعداً مطلقاً لجماعة ما، في زمانٍ ما.. وفي الآية التي تسبق هدا التذكير يشير القرآن إلى أن الأرض المقصودة والمحددة في جغرافيا ليست الهلال الخصيب أو فلسطين فقط، وإنما الأرض هنا هي أرض الجنة الموعودة.

والسؤال هل فعلاً وردت مثل هذه النصوص في التوراة والزبور كما يشير القرآن؟

يقول داود في الزبور: «الصِّدِّيقُونَ يَرِثُونَ الأَرْضَ وَيَسْكُنُونَهَا إِلَى الأَبَدِ.» (مز ٣٧: ٢٩) انْتَظِرِ الرَّبَّ وَاحْفَظْ طَرِيقَهُ، فَيَرْفَعَكَ لِتَرِثَ الأَرْضَ. إِلَى انْقِرَاضِ الأَشْرَارِ تَنْظُرُ.» (مز ٣٧: ٣٤). «لأَنَّ عَامِلِي الشَّرِّ يُقْطَعُونَ، وَالَّذِينَ يَنْتَظِرُونَ الرَّبَّ هُمْ يَرِثُونَ الأَرْضَ (مز ٩: ٣٧). «أَمَّا الْوُدَعَاءُ فَيَرِثُونَ الأَرْضَ، وَيَتَلَذَّذُونَ فِي كَثْرَةِ السَّلاَمَةِ» (مز ٣٧: ١١). «الشِّرِّيرُ يَسْتَقْرِضُ وَلاَ يَفِي، أَمَّا الصِّدِّيقُ فَيَتَرَأَّفُ وَيُعْطِي» (مز ٣٧: ٢١). «لأَنَّ الْمُبَارَكِينَ مِنْهُ يَرِثُونَ الأَرْضَ، وَالْمَلْعُونِينَ مِنْهُ يُقْطَعُونَ» (مز ٣٧:٢٢).

وجاء في أشعياء: «لاَ تَتَّحِدُ بِهِمْ فِي الْقَبْرِ لأَنَّكَ أَخْرَبْتَ أَرْضَكَ، قَتَلْتَ شَعْبَكَ. لاَ يُسَمَّى إِلَى الأَبَدِ نَسْلُ فَاعِلِي الشَّرِّ.٢١ هَيِّئُوا لِبَنِيهِ قَتْلاً بِإِثْمِ آبَائِهِمْ، فَلاَ يَقُومُوا وَلاَ يَرِثُوا الأَرْضَ وَلاَ يَمْلأُوا وَجْهَ الْعَالَمِ مُدُناً» (اش:١٤) «إِذْ تَصْرُخِينَ فَلْيُنْقِذْكِ جُمُوعُكِ. وَلكِنِ الرِّيحُ تَحْمِلُهُمْ كُلَّهُمْ. تَأْخُذُهُمْ نَفَخَةٌ. أَمَّا الْمُتَوَكِّلُ عَلَيَّ فَيَمْلِكُ الأَرْضَ وَيَرِثُ جَبَلَ قُدْسِي».» (إش ٥٧: ١٣). ويقول النبي سليمان في سفر الأمثال: «لأَنَّ الْمُسْتَقِيمِينَ يَسْكُنُونَ الأَرْضَ، وَالْكَامِلِينَ يَبْقَوْنَ فِيهَا.» (أم ٢: ٢١) أَمَّا الأَشْرَارُ فَيَنْقَرِضُونَ مِنَ الأَرْضِ، وَالْغَادِرُونَ يُسْتَأْصَلُونَ مِنْهَا.» (أم ٢: ٢٢).

ويقول النبي حزق إيل، مُلخّصاً كل حكاية الوعد الإلهي لإبراهيم وموسى: ««يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّ السَّاكِنِينَ فِي هذِهِ الْخِرَبِ فِي أَرْضِ إِسْرَائِيلَ يَتَكَلَّمُونَ قَائِلِينَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ وَاحِداً وَقَدْ وَرِثَ الأَرْضَ، وَنَحْنُ كَثِيرُونَ، لَنَا أُعْطِيَتِ الأَرْضُ مِيرَاثاً.» (حز ٣٣: ٢٤). «لِذلِكَ قُلْ لَهُمْ: هكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ: تَأْكُلُونَ بِالدَّمِ وَتَرْفَعُونَ أَعْيُنَكُمْ إِلَى أَصْنَامِكُمْ وَتَسْفِكُونَ الدَّمَ، أَفَتَرِثُونَ الأَرْضَ؟» (حز ٣٣: ٢٥). «وَقَفْتُمْ عَلَى سَيْفِكُمْ، فَعَلْتُمُ الرِّجْسَ، وَكُلُّ مِنْكُمْ نَجَّسَ امْرَأَةَ صَاحِبِهِ، أَفَتَرِثُونَ الأَرْضَ؟» (حز ٣٣: ٢٦).

وبعد استعراض حقيقة الوعد المُعطى لإبراهيم، نستنتج أنّه وعد لأمة الإيمان للودعاء لفاعلي الخير، للمصلحين، وليس لعرق أو أمة/ جماعة. وعليه، فوعد بلفور، الذي جاء بناء

على رؤية توراتية إنجيلية، هو وعد باطل، لأنه يُخالف التوراة والزبور والأناجيل والقرآن والقيم الإنسانية، وهذا ما يؤكده اليهود الأرثوذكس من جماعة ناطوري كارتا وجماعة السامرة الفلسطينيتين، وغيرهما من الجماعات اليهودية الأصولية.

لكن الوعد وتفسيراته قادت إلى نظرية من أخطر النظريات التي مازالت حية على الرغم من اختفائها التدريجي في الديانات الأخرى، فقد ظهرت بين اليهود نظرية تقول إن اليهود هم «شعب الله المختار» وهم على الرغم مما عانوا من اضطهاد فإنهم هم من سيحكمون العالم، فهم المفضلون لدى الرب، وأنهم تناسلوا من زواج الآلهة مع البشر، بينما باقي البشر تناسلهم حيواني، وقد وضع للنظرية التفوقية هذه سيناريو يتحدث عن أنه عندما يظهر الملك المخلص «المسيح بن يوسف» أولاً، و«المسيح بن داود» ثانياً، التي إذا تُرجمت بكلمات أخرى تُصبح «الملك ابن يوسف» أي من سلالة النبي يوسف والثاني الملك ابن داود، أي من سلالة النبي داود، سيأتي إلى صهيون وهو إحدى جبال القدس، ومن هناك سينشئ مملكته، ويلم شتات بهود العالم في فلسطين، ويدوم حكمه ألف سنة.

وهكذا أولت عبارة الإله وأصبحت حقوقاً وملكية ذات طابع أرضي بشري، حملت نفساً استعمارياً تمييزياً عنصرياً، مع أنه لم يكن كذلك، وعلى الرغم من ظهور الصهيونية في عصور النور والعلم فإن الأسطورة تحولت إلى حقيقة عندما استخدمت كغلاف لتمرير مخطط استعماري ذي طابع أمني استراتيجي لا علاقة تجمعه بالأديان وضعية أرضية كانت أو سماوية.

ما نكبَ الشعب الفلسطيني ليست إرادة إيل أو يهوه أو الله، كما يروج البروتستنت الإنجيليون الصهاينة، أو أمثالهم اليهود بالقول، ولم يفعل ذلك، لا الإله إيل، ولا يهوه، ولا الله عز وجل، بل ساسة بريطانيا والولايات المتحدة، وغيرهما من الدول الاستعمارية، فقد صاغوا أيديولوجيا استعمارية، ولبّسوها ثوباً دينياً؛ ليجعلوا مستعمرتهم في الشرق الأوسط خالدة، فلا يُخلّد إلّا ما هو ديني ومقدس، وقد فعلوا ذلك مع سبق الإصرار، غير مُبالين بالضّحية، وأنهم يقتلون ويشردون شعب الأنبياء والرسل، حارس الأرض المقدسة، الّتي توارثها، منذ وجِدَ الإنسان على هذه الأرض.

خمسة وسبعون عاماً مرّت من عمر النكبة، وشعب فلسطين - شعب الرسل والأنبياء - ما زال نصفه مشرداً، والنصف الآخر، يخضعُ للقتلِ والقمع والاحتلال والتمييز. ما زال الشعب الفلسطيني صامداً، يُقاتل على الرغم من عظمة جبهة الأعداء، وما زال يحمل مفاتيح البيوت التي اغتُصبت، ويقول بمجموعهِ: سنعود يوماً.. لا بدّ عائدون.

صناعتا الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران ١٩٦٧

د. وليد سالم *

ملخص

تحلل هذه الورقة صناعة الحرب وطرق تصميم القوانين والسياسات والقرارات وصياغتها بوصفها أجزاء من صميم عقيدة الدولة الاستيطانية الاستعمارية وسلوكها لتحقيق توسعها، وتدرس حرب حزيران في العام ١٩٦٧ في القدس كحالة دراسية تجسد ذلك.

تناقش الورقة الذرائع الإسرائيلية لشن تلك الحرب وما ترتب عليها. تحاجج الورقة أن السياسات التي صممتها الدولة الاستيطانية الاستعمارية إسرائيل للقدس الشرقية غداة عملية احتلالها، التي بدأت في السادس من حزيران ١٩٦٧ وانتهت في السابع منه، هي استكمال للمهمة التي حددتها الحركة الصهيونية لنفسها بالاستحواذ على كل فلسطين، وبالتالي استمرار سياسات الاقتلاع والإحلال التي مارستها قبل العام ١٩٤٨، ووضعتها في قوانين رسمية بعد قيامها في أيار من العام ١٩٤٨ من جهة، وأنها سياسات تأسيسية لكل ما ترتب على ذلك من توسع استيطاني استعماري في فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم من جهة أخرى.

تفسر هذه السياسات القرارات المتعلقة بالضم والأشكال القانونية للتعبير عنه، التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك العام، بصرف النظر عن هويتها السياسية.

*مدير تحرير مجلة المقدسية، ومحاضر في برنامج ماجستير دراسات القدس في جامعة القدس.

بالنسبة للقدس، فقد جرى التحضير لتلك السياسات مسبقاً من خلال سلسلة من القوانين والإجــراءات التي أقرتها حكومات الدولة الاستيطانية الاستعمارية للقدس بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، وترتب على تلك القوانين التوسيع المستمر للقدس في ما يسمى «القدس الموحدة» ثم «القدس الكبرى» ثم «حاضرة القدس الكبرى: «المتروبوليتان»، وإحلال بلدية القدس الإسرائيلية مكان أمانة القدس الفلسطينية، وإخضاع مختلف أوجه حياة المقدسيين ومؤسساتهم للقوانين الإسرائيلية، وتصعيد العمليات الهادفة للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك والهيمنة على المقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى في القدس. وتنتهي الورقة برصد الردود الفلسطينية والعربية والدولية المتناقضة التي تلت حرب العام ١٩٦٧.

مقدمة

تعالج الدراسات السائدة حرب العام ١٩٦٧ ونتائجها بمعزل عن نكبة ١٩٤٨ وما ترتب عليها من اقتلاع الشعب الفلسطيني من ٧٨ بالمائة من بلاده، وإحلال أقوام غير متجانسة مكانه، أطلق عليها اسم «شعب إسرائيل». تضفي هذه الدراسات صفة الشرعية على ما ترتب على حرب ١٩٤٨، وفي الوقت نفسه تعتبر أن ما ترتب على حرب ١٩٦٧ هو احتلال غير شرعي منقطع تماماً عما جرى في العام ١٩٤٨ ولا يمثل استمراراً له، لكنه يتمتع في الوقت ذاته بصفة المؤقتية التي تجعله عرضة للزوال نتيجة تغير حسابات الطرف القائم عليه، أو جراء تسوية تفاوضية.

يجد المرء نسخة من هذه المقاربة في الدراسات التي تصدر من أوساط أكاديمية مرتبطة بما يسمى «اليسار الصهيوني»، كما يجد نسخة أخرى منها في مشاريع التسوية السياسية التي انطلقت من الإقرار بأن هناك شعبين لهما حقوق في المنطقة الجغرافية نفسها المسماة فلسطين عند أحدهما، و«أرض إسرائيل» عند الآخر، لذا لا بد من الاعتراف المتبادل بينهما، ثم تقسيم البلاد بينهما وإن بشكل غير متساو نظراً لموازين القوى القائمة على شكل دولتين: إسرائيل في حدود العام ١٩٤٨(وفي صيغ أخرى تضاف إليها الكتل الاستيطانية الاستعمارية التي أقيمت في الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية كلياً أو جزئياً)، وفلسطين في حدود العام ١٩٦٧، أو أقل منها حسب بعض الصيغ.

تعاني هذه الدراسات المهيمنة من مجموعة من الإشكاليات:

أولاً- أنها تتجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣ الصادر بتاريخ ١١ أيار ١٩٤٩ الذي قبل عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مشروطة بتنفيذها قرار الجمعية

العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ بشأن حدودها، وقرار الجمعية ذاتها رقم ١٩٤ للعام ١٩٤٨ بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهي قرارات تعني أن إسرائيل في الحدود التي صنعتها لنفسها بما يتجاوز الحدود التي رسمها لها قرار التقسيم لا تزال غير متمتعة بالشرعية، نظراً إلى عدم عودتها إلى حدود قرار التقسيم، نظراً لعدم تلبيتها منطوق قرار ١٩٤ بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

ثانياً – تتجاهل هذه الدراسات أن ما تسميه احتلال العام ١٩٦٧ ليس مؤقتاً، لا لسبب مرور ٥٦ عاماً عليه، بل لأن هذا الاحتلال – وهو الأهم – لم يتخذ الطابع العسكري البحت، وإنما وظف قوته العسكرية لتحقيق الضم الفعلي وممارسة السيادة بالقوة بعكس الإرادة الحرة للشعب الخاضع للاحتلال (بن نفتالي، غروس، وميخائيلي، ٢٠١٢)، والاستمرار في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال أقوام شتى مكانه، مما يجعله استيطاناً استعمارياً اقتلاعياً إحلالياً وليس مجرد احتلال.

ثالثاً: تتفادى هذه الدراسات أن ما جرى من استحواذ على أراض فلسطينية عام ١٩٦٧هو استمرار لما تم الاستحواذ عليه في حرب ١٩٤٨، وذلك كأجزاء من تنفيذ خطة الصهيونية التي قدمت إلى مؤتمر فرساي في العام ١٩١٩ التي نصت على اعتبار أن «أرض إسرائيل» تشتمل على ٥٩ ألف كيلومتر مربع تضم فلسطين وشرق الأردن وأجــزاء من لبنان وسورية (جريس، ٢٠١٥، ص٥٣، وخارطة ص. ٥٥)، ولاحقاً أزيل منها شرق الأردن. ينطبق هذا الأمر على القدس أيضاً حيث جرت عملية استكمال السيطرة عليها عام ١٩٦٧.

تنطلق هذه الورقة من النظر إلى المشروع الصهيوني في فلسطين على أنه مشروع استيطاني استعماري، وقد تمت مناقشة المنظورات الأخرى في نتاجات سابقة (سالم، ٢٠١٩). وهنا تتم دراسة صناعتي الحرب والاستحواذ في السياق الاستيطاني الاستعماري مع تناول القدس كحالة دراسية. وتتسلسل الورقة بدءاً من عرض نتائج حرب ١٩٤٨، مروراً بحرب ١٩٦٧ ومساراتها وتداعياتها على القدس وفلسطين والعالم العربي وإسرائيل ذاتها، وتنتهي بعرض موجز للردود الفلسطينية والعربية والدولية على الحرب وآثارها على القدس، خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة.

صناعة الحرب

يناقش هذا القسم صناعة الحرب في عامي ١٩٤٨و ١٩٦٧ ويبين كيف أن الثانية قد مثلت استمراراً للأولى.

حرب ١٩٤٨ في القدس

أسفرت حرب ١٩٤٨ في القدس عن تدمير الأحياء الفلسطينية التي كانت قائمة في القدس الغربية. وقد بلغ عدد اللاجئين من أحياء القدس الغربية ثلاثين ألفاً (Davis, 1999، p.52) انتقلوا إلى القدس الشرقية وبلدتها القديمة ومدن الضفة، والدول العربية المجاورة. أما القرى المحيطة بالقدس الغربية فقد تم تهجير ٣٨ قرية من مجموع ٤٠ قرية، بلغ عدد سكانها ٧٣٢٥٨ نسمة (Tamari, 1999, p.85)، وتوجه ثلثا لاجئي قرى القدس إلى الأردن، والثلث الآخر إلى الضفة الغربية وذلك كما يتبين من أعدادهم في مناطق توزعهم في نهاية تسعينيات القرن الماضي (تماري، ١٩٩٩، ص ٨).

بعد الاستيلاء على القدس الغربية، قسمت القدس إلى قدس شرقية وقدس غربية ومناطق حرام إضافة إلى منطقة منزوعة السلاح تديرها الأمم المتحدة في جبل المكبر، وأخرى تديرها الأمم المتحدة في جبل المشارف وأوغستا فكتوريا وقرية العيسوية، ونظمت عملية الانتقال المحدودة بين شطري المدينة عبر بوابة مندلبوم لعاملي الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، والمسيحيين لكي يزوروا الناصرة والأماكن المسيحية الأخرى التي أصبحت داخل إسرائيل، وكذلك لكي يعبروا الطريق الرئيس نحو بيت لحم الذي سيطرت عليه إسرائيل في الحرب في فترة الأعياد المسيحية. وبالنسبة إلى منطقة جبل المشارف التي أطلق عليها الإنجليز اسم جبل سكوبس تيمناً بقائد روماني قديم، فقد رتب لها وضع خاص تخضع فيه السلطة العليا للأمم المتحدة مع جيب إسرائيلي فيها يشمل الجامعة العبرية ومستشفى هداسا. بينما نظم اتفاق أردني إسرائيلي وقع في ٧ تموز من العام ١٩٤٨ تحت رعاية الأمم المتحدة وجود قوة حراسة يهودية في الموقع تبلغ زهاء ١٢٠ حارساً منهم ٨٥ من البوليس و٣٣ مدنياً، وآلية الوصول إلى الموقع عبر قافلة تنقل المعدات الطبية والتعليمية بمرافقة من قوات الأمم المتحدة وتستبدل الحراس بآخرين، وقد سمحت الاتفاقية بوجود ٤٠ شرطياً عربياً في منطقتي قرية العيسوية وأوغستا فكتوريا (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٧، والتل ص ٢٣٥-٢٣٧).

عكس التقسيم أعلاه اختلافاً عن قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثاني من العام ١٩٤٧، حيث فرضت إسرائيل سيطرتها على القدس الغربية، ومواقع في القدس الشرقية كجبل المشارف، فيما اعتبر قرار التقسيم القدسَ مدينةً دوليةً.

في البداية، تحاشت إسرائيل ذكر القدس

فيما يسمى «إعلان الاستقلال» الذي صدر في ١٤ أيار من العام ١٩٤٨، أي قبل قيامها بيوم واحد. وفي العام نفسه أعلن مجلس دولة إسرائيل المؤقت آنذاك يوم ١٦ أيلول ١٩٤٨، وهذا يعني أن أي قانون يسري على دولة إسرائيل سيصبح نافذاً على أي جزء من فلسطين يحدده وزير الدفاع عبر تصريح بأنه تمت السيطرة عليه من الجيش الإسرائيلي (Berkowitz, 2018, p.14).

مهّد هذا القرار لإسرائيل أن تبدأ الإشهار عن سياساتها بشأن القدس الغربية، ففي الثاني من آب عام ١٩٤٩، صدر إعلان من الجيش الإسرائيلي طرح سريان القانون الإسرائيلي على مناطق القدس التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي (Berkowitz,2018. P.14).

كان قد سبق هذا الإعلان نقل المحكمة العليا الإسرائيلية إلى القدس الغربية في ١٤ أيلول من العام ١٩٤٨، ونقل مؤسسات الحكومة إليها في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٨، وفي ٣١ كانون الأول ١٩٤٨ تم تشكيل مجلس بلدية القدس الإسرائيلي، وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ شارك سكان القدس الغربية في انتخابات الجمعية التأسيسية لدولة إسرائيل، وبعد الانتخابات تم حل مجلس الحكومة العسكرية والحكومة المؤقتة، وأعلنت الحكومة الناشئة في أعقاب ذلك اعتبار القدس الغربية جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأعلنت الكنيست والحكومة نقل مقراتهما إلى القدس الغربية يوم ١٣ كانون الأول ١٩٤٩ رداً على نقاش في الأمم المتحدة جرى يوم ٩ كانون الأول تم فيه التأكيد على استمرار المساعي لجعل القدس مدينة دولية، وأعلنت الكنيست بطلان قرار جعل القدس دولية، وتلت الكنيست ذلك في ٢٣ كانون الثاني من العام ١٩٥٠ أنه "مع إقامة دولة إسرائيل، فإن القدس عادت لتصبح عاصمتها من جديد» (Berkowitz, 2018, p.16). والعبارة الأخيرة تحوي رجوعاً إلى الادعاء بأن القدس كانت عاصمة دولة إسرائيل أيام الملك داود قبل ٣٠٠٠ عام.

ستعود القوانين نفسها مجدداً وإن بصيغ مختلفة جزئياً لكن قريبة بعد احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧. وإلى حين ذلك يجدر القول إن الأردن لم يقم بفرض سيادته على القدس الشرقية كما فعلت إسرائيل بشأن القدس الغربية، فقد وضعها تحت الإدارة الأردنية المؤقتة حسب كما كتب الأمير الحسن بن طلال (بن طلال، ١٩٨٠). من جهتها، تدعي المصادر الإسرائيلية أن الأردن فرض سيادته على القدس الشرقية، وهو ما لم تعترف به سوى دولة واحدة في العالم هي باكستان، وبناء على هذا الادعاء حاجج البروفيسور الإسرائيلي يهودا بلوم بأن إسرائيل دخلت القدس الشرقية عام ١٩٦٧

فيما كانت منطقة فارغة من ناحية قانونية، حيث لم يكن هناك اعتراف دولي بالسيطرة الأردنية عليها حسب ادعائه، ويضيف بلوم إن كون الأردن هي الدولة المعتدية في حرب ١٩٦٧ يجعل دخول إسرائيل إلى القدس الشرقية بمثابة دفاع عن النفس. ومع ربط هذه الحالة بادعاء الفراغ القانوني فإن الوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية لا يصبح احتلالا، بل وجوداً يملأ فراغاً قانونياً كان قائماً (بنزيمان، ١٩٧٦، ص. ١٤٨- ١٤٩).

من جهة أخرى، يذهب آخرون إلى أن الفراغ القانوني في القدس يعود إلى ٣٠٠٠ سنة خلت، حكمت القدس خلال غالبيتها من الغرباء الذين أجهضوا وضعيتها كعاصمة تاريخية لليهود دون غيرهم، ومع عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ استعاد اليهود عاصمتهم التاريخية مرة وإلى الأبد، ولن يتنازلوا عنها بأي حال من الأحوال كما صرح ديفيد بن غوريون رئيس وزراء دولة إسرائيل في ٩ كانون الأول من العام ١٩٤٩ وذلك كرد على قرار الجمعية العامة بشأن القدس آنذاك، حيث قال:

«بالنسبة لدولة إسرائيل، كانت هناك عاصمة واحدة فقط: القدس العاصمة الأبدية. هكذا كانت منذ ٣٠٠٠ سنة، وهكذا ستظل، كما نحن نعتقد على مر الزمان» (Berkowitz ,2018, p. 15).

في الأيام السابقة لهذا التصريح وأثناء نقاش الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية القدس استبق بن غوريون القرار وأدلى بتصريح خاص في الكنيست يوم ٥ كانون الأول ١٩٤٩ قال فيه:

«القدس اليهودية جزء عضوي وغير قابل للفصل من دولة إسرائيل، وهي جزء لا يتجزأ من التاريخ اليهودي والعقيدة. القدس هي قلب دولة إسرائيل ... لا يمكننا تصور أن الأمم المتحدة ستحاول فصل القدس عن إسرائيل أو تعطيل سيادتها على عاصمتها الأبدية... ولهذا فإننا لم نعد ملزمين أخلاقياً بقرار الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني، لأن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على تطبيقه. وبرأينا فإن قرار ٢٩ تشرين الثاني بشأن القدس هو باطل ولاغ» (Berkowitz,2018, p. 15).

تظهر اللغة التوراتية حول ارتباط اليهود بالقدس في تصريحي بن غوريون «العلماني»، وفي التصريح الثاني يعلن جهارة تراجع إسرائيل عن اعترافها السابق بقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ الذي تضمن اعتبار القدس منطقة دولية ذات وضع خاص (Corpus Seperatum)، وهو ما لم تعلن الأردن تراجعها عنه حين قبلت إدارة الضفة الغربية والقدس الشرقية لكن دون أن تعلن بسط سيادتها عليهما كما فعلت إسرائيل بشأن مناطق فلسطين التي استحوذت عليها.

حرب عام ١٩٦٧ في القدس

تشير المصادر الرسمية الإسرائيلية إلى أن حرب عام ١٩٦٧ قد كانت حرباً دفاعية، اضطرت إسرائيل خلالها الرد في حالة الأردن على الاستفزازات الأردنية التي بدأت من القدس، وتذهب هذه المقولة بعيداً إلى الادعاء بكون الحرب التي خاضتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ حرباً دفاعية وأن ذلك يبيح لإسرائيل قانونياً حسب زعمها كل النتائج التي ترتبت عليها مثل فرض السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية وإعـلان سريان القانون الإسرائيلي عليها (انظر/ ي أدناه). في المقابل هناك مصادر أكاديمية وصحافية إسرائيلية تشير إلى أن الخطة الإسرائيلية للسيطرة على القدس الشرقية وانتزاعها من الإدارة الأردنية هي خطة معدة مسبقاً، وترى هذه المصادر أنه كان يمكن للرد الإسرائيلي أن يقتصر على رد عسكري مماثل وحسب، لكن بدلا من ذلك فقد لجأت إسرائيل إلى تنفيذ خطتها المبيتة باحتلال القدس الشرقية، مما يجعل الأمر عدواناً من إسرائيل اشتمل على احتلال أراض لم تكن تعود إليها. عوضاً عن ذلك، تشير الوقائع إلى أن إغلاق مصر مضائق تيران أمام السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي في أيار من العام ١٩٦٧ لم يؤثر على إسرائيل، حيث كانت غالبية وارداتها تأتي عبر ميناء حيفا وميناء تل أبيب وليس عبر مضائق تيران، من جهة أخرى كانت هناك وساطة من الأمم المتحدة شاركت فيها الولايات المتحدة أيضاً لمعالجة موضوع مضائق تيران، وهذان أمران جعلا الحرب أمراً من الممكن تلافيه كما يبين بابيه ومحارب (بابيه، ٢٠٢٠، ص ٤٥- ٧٠، ومحارب، ٢٠١٧، ص ١٩) لولا الخطة الإسرائيلية المبيتة لتوسيع دولة إسرائيل التي على أساسها بدأت حرب العام ١٩٦٧ من خلال عدوانها على مصر، حيث كان هناك حلف دفاعي عربي حينذاك، لذا فإن الهجوم الأردني على القدس الغربية وجبل المكبر جاء من باب الرد على العدوان الإسرائيلي على العرب بدءاً من مصر، هذا علماً أن البلاغ العسكري رقم ١ للجيش الأردني يؤكد مباشرة إسرائيل العدوان بدءاً من منطقة القدس وذلك الساعة ١١:٣٠ من يوم ٥ حزيران ١٩٦٧(خوري - نصرالله، ١٩٦٩، ص ٣١٥).

يذهب بنزيمان أبعد من ذلك (لكن دون أن يحسم أن الحرب هي عدوان إسرائيلي) ليبين أن القرار الإسرائيلي باحتلال القدس الشرقية كان جاهزاً للتنفيذ أثناء حرب السويس مع مصر عام ١٩٥٦ وذلك إذا ما قام الأردن باحتلال جبل المكبر (بنزيمان، ١٩٧٤، ص. ٨)، وبهذا الاتجاه يوضح بنزيمان أن احتلال القدس لم يكن ذا صلة بالرد العسكري على قصف الجيش الأردني القدس الغربية، ثم احتلاله جبل المكبر يوم ٥ حزيران الذي دام ساعات عدة قبل أن

تستعيده القوات الإسرائيلية، حيث كتب:

«كان قرار نقل قوات إلى القدس لمنع استيلاء الجيش الأردني على جبل المكبر نتيجة وضع عسكري معين لم تكن له صلة بالمداولات الأولى حول احتلال المدينة القديمة التي جرت في الوقت نفسه تقريباً بين ليفي أشكول ويغئال ألون ومناحيم بيغن، واتخذ القرار قبل جلسة الحكومة التي عقدت في الكنيست التي تقرر فيها الاستيلاء على القدس القديمة» (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٨). كانت جلسة الكنيست هذه قد عقدت الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء ٦ حزيران، وممن حضرها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق ديفيد بن غوريون الذي قال: «يجب عدم تفويت فرصة احتلال القدس العربية»، وأيده في ذلك ليفي أشكول رئيس الحكومة آنذاك (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٢٦). تبين هذه النقاشات النية المبيتة لاحتلال القدس الشرقية، حيث تم اعتبار أن القصف الأردني على القدس الغربية واحتلال جبل المكبر وفّرا الذريعة لتنفيذ هذا الاحتلال.

يذهب شلومو غازيت، الذي شغل منصب منسق أعمال الاحتلال في المناطق، أبعد في توضيح أن خطة احتلال الضفة الغربية والقدس قد أعدت منذ العام ١٩٦٣، وفي ذلك العام عين حاييم هرتسوغ في وظيفة الحاكم العسكري للضفة التي سيتم احتلالها (غازيت، دون تاريخ إصدار، ص ١٥- ١٦). وتم في أعقاب ذلك وضع خطة جرانيت للسيطرة على الضفة وغزة بالاستفادة من تجربة الحكم العسكري الذي طبق على فلسطينيي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ في الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٦(غازيت، ص. ١٨).

يجب أن يضاف هنا أن القوات الصهيونية قامت بمحاولات لا هوادة فيها لاحتلال القدس الشرقية وبلدتها القديمة في حرب العام ١٩٤٨ قادها قائد منطقة القدس آنذاك موشيه ديان (وزير الحرب عام ١٩٦٧)، ويغئال ألون قائد كتيبة هارئيل، ومناحيم بيغن قائد منظمة الإتسل (أرغـون تسفاي ليئومي: المنظمة العسكرية القومية)، وتصدت القوات الأردنية ببسالة وصدت كل عمليات احتلال البلدة القديمة ومحيطها وهو ما يوثقه قائد معركة القدس عبد التل (التل، ١٩٩٠). وإذ فشلت هذه العمليات في احتلال كل القدس عام ١٩٤٨، فقد وضعت خطط لتنفيذها عام ١٩٥٦، ثم نفذت هذه الخطط عام ١٩٦٧، كتطبيق للمسار التوسعي للمشروع الاستيطاني الاستعماري الذي سعى منذ البداية للسيطرة على كل فلسطين بما فيها شرق الأردن، ثم اضطر «للتنازل» عن شرق الأردن بعد أن أخرجها صك الانتداب الصادر من عصبة الأمم المتحدة من نطاق منطقة الانتداب البريطاني على فلسطين،

وبالتالي من نطاق ما أطلق عليه اسم «الوطن القومي لليهود في فلسطين».

تؤكد الدراسات الحديثة التي أجريت بعد الإفراج عن قسم من الوثائق الإسرائيلية الرسمية عن حرب ١٩٦٧ في العام ٢٠١٧، أي بعد خمسين عاماً من حصول الحرب التخطيط الصهيوني المسبق لحرب العام ١٩٦٧. ففي دراسة بابيه يسرد بالتفصيل دور الجامعة العبرية في التخطيط للحرب، حيث عقدت دورة عن الحكم العسكري وكيفية تنظيم عمليات تطهير عرقي إضافية في ظروف الحرب بتنظيم من قسم العلوم السياسية بالجامعة صيف العام ١٩٦٣ شارك فيها أعضاء في قيادة الحكم العسكري الذي كان مفروضاً على فلسطينيي ١٩٤٨، وأساتذة من الجامعة، وكانت الدورة جزءاً من استراتيجية رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الذي أراد التخطيط لكيفية إدارة الضفة الغربية عسكرياً بعد احتلالها (بابيه، ٢٠٢٠، ص ١١- ١٢).

لاحقاً للدورة، طورت خطة شاكهام (على اسم ميشائيل شاكهام الحاكم العسكري في مناطق فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨)، حيث عمل عليها طاقم من وزارتي العدل والداخلية وأساتذة من الجامعة العبرية. قسمت الخطة الضفة الغربية إلى ثماني مناطق لتسهيل حكمها عسكرياً، وتضمنت تعيين مستشار قانوني، وإنشاء أربع محاكم عسكرية، وطورت خطة شاكهام إلى خطة جرانيت التي تنظم جوانب عمل الحكم العسكري القادم في الضفة، والعمل على خلق قيادة فلسطينية محلية متعاونة (بابيه، ٢٠٢٠، ص ١٣- ١٤).

يضيف محارب: إن إسحق رابين نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، طرح على الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٣ أن حدود إسرائيل غير كافية لضمان الدفاع عن الدولة، واقترح توسيع الحدود حتى نهري الأردن والليطاني وقناة السويس، وأعاد التأكيد على ذلك عندما أصبح رئيساً للأركان في العام التالي ١٩٦٤، حين تم إقرار أربع خطط عسكرية: كلشون (الشوكة) لاحتلال غزة وسيناء، وملكحايم (الكماشة) لاحتلال الجولان حتى مشارف دمشق، وموكيد (الموقد) لتدمير سلاح الجو المصري على الأرض، وفرجول (الكرباج) لاحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال ٧٢ ساعة وهو ما تم لاحقاً (محارب، ٢٠١٧، ص ١٥- ١٧). ويسمى بنزيمان خطة الكرباج بخطة «السوط». (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٧).

ملخص ما سبق هو أن قرار احتلال القدس الشرقية وبلدتها القديمة كان جزءاً من خطة مبيتة للسيطرة على القدس وفلسطين كلها معدة منذ فجر الحركة الصهيونية، وطبقت على دفعات بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ كل منها انتظرت

اللحظة المواتية لتنفيذها وحسب.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها باحتلال القدس الشرقية ضمن عملية الكرباج/ السوط في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٦ حزيران الباكر، وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي كانت القوات الإسرائيلية قد وصلت حائط البراق مستكملة بذلك المهمة خلال ما يزيد قليلاً على ٣٠ ساعة (بنزيمان، ١٩٦٧، ص ٩-١١)، فكيف تم هذا الإنجاز السريع؟

يشير هدسون إلى أن أحد التفسيرات الجزئية يعود إلى حقيقة أنه قد تم تهدئة الأردن ومصر من خلال نشاط دبلوماسي مصري أميركي مكثف سبق يوم ٥ حزيران ١٩٦٧، وهو يوم شنت إسرائيل عدوانها على مصر. لكنه يقول في المقابل إن الدفاع عن القدس قد انحصر بـ ٥٠٠٠ جندي فقط غير مزودين بالمدرعات في الوقت المناسب، ودون تغطية جوية (هدسون، ٢٠٠٠، ص ٢٦٨). ويضيف الدكتور سمير مطاوع وزير الإعلام الأردني السابق في كتاب توثيقي شامل له عن حرب العام ١٩٦٧ - استند فيه إلى مقابلات مكثفة بما في ذلك مع الملك حسين نفسه وإلى أرشيف الجيش والدولة الأردنية إضافة إلى المراجع الثانوية ... - أسباباً أخرى منها تدمير إسرائيل طائرات سلاح الجو المصري وهي رابضة في المطارات منذ بداية الحرب بعكس ادعاء المشير عبد الحكيم عامر (Mutawi,1989, p123). وتلا ذلك تدمير الطائرات الأردنية والسورية والعراقية، مما جعل العرب دون غطاء جوي. وصار الجو مفتوحاً بحرية أمام هجمات الطائرات الإسرائيلية، ثم جاء الاختلاف بين الاستراتيجية الأردنية التي أرادت تطويق جبل المشارف والسيطرة عليه لكي يصبح الجانب العربي في وضع أفضل لاستعادة أراض سيطرت عليها إسرائيل، وبين الاستراتيجية المصرية التي عبر عنها عبد المنعم رياض قائد الجبهة الأردنية المصري الذي جاء إلى الأردن بعد أن وقع الملك حسين على اتفاقية دفاع مشترك مع مصر يوم ٣٠ أيار ١٩٦٧ (النص في خوري - نصرالله، ١٩٦٩، ص. ٢٥٢- ٢٥٨). أراد المصريون على العكس من الموقف الأردني توجيه القوات العربية للبدء باحتلال النقب من الجنوب، والبدء بالسيطرة في القدس على جبل المكبر لدعم القوات المصرية في الجنوب، واحتلال مناطق أخرى من إسرائيل انطلاقاً من جنين. عوضاً عن ذلك كانت هناك جوانب خلل وتأخر في الهجمات التي كان مقرراً أن يقوم بها الجيشان السوري والعراقي وفي مناطق تموضعهما، ووصول وحدات سعودية ناقصة، وأخرى وصلت من منظمة التحرير الفلسطينية مع الجيش العراقي لكن الطيران الإسرائيلي استطاع تصفيتها فيما كانت تحاول

العبور من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، وهذا من أسباب الإخفاق العربي في الحرب (Mutawi, 1989, pp.124- 129).

أدى الخلاف بين الاستراتيجيتين المصرية والأردنية إلى تمكين الجيش الإسرائيلي من فصل فرق الجيش الأردني في شمال وجنوب ووسط الضفة الغربية عن بعضها البعض، وبدء الجيش الإسرائيلي احتلال مناطق حول القدس، وتحصين وضعه في جبل سكوبس والانتقال منه نحو احتلال جبل الزيتون ومنطقة متحف روكفلر قبل بدء معركة القدس الفاصلة في الصباح الباكر من الثلاثاء ٦ حزيران. ومع كل هذا العزل للجيش الأردني عن باقي فرقه في الضفة وفي المناطق المحيطة بالقدس، فقد اقتصرت معركة داخل القدس على فرقة طلال المكونة من ثلاث كتائب، واحدة انتشرت بين باب العامود وحتى تلة شعفاط، وثانية تموضعت داخل البلدة القديمة، وثالثة في حي الثوري، مع تموضع سريتين منها في كرم العلمي كقوات احتياط. وكانت فرقة طلال مزودة بفوج مدفعية ميداني واحد فقط مزود ببنادق عيار ٢٥ رطلاً. واجهت فرقة طلال ثماني كتائب من فرقة عتصيوني، وفرقة هارئيل الميكانيكية، وفرقة المظليين. وقد كان التناسب بين القوات الأردنية والإسرائيلية هي ١ إلى ٤ في العدة البشرية، وصفر إلى ٣ في الدبابات، و١ إلى ٤ في سلاح المدفعية، هذا إضافة إلى تمتع إسرائيل بحرية العمل الكاملة في الجو (Mutawi,1989, pp. 132). مع ذلك خاضت القوات الأردنية معارك بطولية حتى الرمق الأخير في تلة المدورة ليلة ٦ حزيران (تلة الذخيرة كما سمتها إسرائيل) بقيادة الرائد منصور كريشان، ومعارك أخرى في تل الفول بين شعفاط وبيت حنينا، واللطرون، والرادار، والشيخ عبد العزيز، وبيت إكسا، والنبي صموئيل، وأوغستا فكتوريا، ومعركة الجنود الثلاثة في المقبرة الإسلامية نحو البلدة القديمة، وقناص البلدة القديمة (Schleifer, 2020, pp. 249- 270)، وهي كلها معارك تحتاج إلى توثيق شامل لم يتم بعد. لكن في العاشرة صباحاً من يوم ٧ حزيران استكملت القوات الإسرائيلية احتلال القدس بشكل كامل. وبلغ عدد الإصابات الأردنية في معارك القدس ورام الله والخليل نحو الألف بين قتيل وجريح، مقابل مقتل ٢٠٠ جندي إسرائيلي وجرح ٦٠٠ (Mutawi, 1989, p. 135). ويذكر بنزيمان أن الشهداء الفلسطينيين والأردنيين في معركة القدس قد بلغوا ٣٦٠ ثلثاهم من الجنود (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٣١).

يروي الصحافي عبد الله شليفير الذي كان صحافيا في جريدة جيروزاليم ستار في القدس أحداث الحرب التي كان شاهد عيان عليها يوماً

بيوم، ومن الإضاءات الإضافية التي يسلط الضوء عليها تلك التي تتعلق بلجنة المقاومة المدنية في القدس التي قادها بهجت أبو غربية، وكان من قادتها أيضاً إسحق الدزدار وموسى البيطار، ويبين قيام الجيش الأردني بتزويدهم بنحو ٣٠٠ بندقية من أنواع مختلفة يوم ٥ حزيران، ويروي عن قتال المقاومة المدنية الضاري في واد الجوز وداخل أسوار البلدة القديمة لاسيما بعد انسحاب الجيش الأردني منها حيث استشهد ١٠٠ شخص منهم (Schleifer , 2020, p. 254, 256، 264). ويشرح شليفير أيضاً التفاعلات اليومية بين محافظ المدينة أنور الخطيب ورئيس البلدية روحي الخطيب، وقائد الجيش الأردني في المدينة عطا علي، والسيد حازم الخالدي الضابط السابق في الجيش الإنجليزي والمرشد في كلية الجيش السوري، والأدوار التي لعبها كل هؤلاء بالتفاعل مع القائد عطا علي في الدفاع عن المدينة.

توثق مصادر عديدة عملية هدم حارة المغاربة التي بدأت يوم ١٠ حزيران ١٩٦٧، وتواصلت أياماً عدة نجم عنها هدم ١٣٨ مبنى يسكنها ٦٥٠ شخص وتورد رواية الضابط إيتان بن موشيه حول عملية الهدم.

في العام ١٩٨١ تم هدم ١٥ مبنى إضافياً في الموقع (الجعبة، ٢٠١٩، ص ٢٥٨- ٢٦٠، المغربي، ٢٠٢٢، وعرامين والرفاعي، ٢٠١٨). وأعطى السكان ثلاث ساعات فقط لإخلاء بيوتهم قبل الهدم (مصالحة،٢٠٠٣، ص. ١٩٠)، ورفضت الغالبية المغادرة وهدمت بعض البيوت على رؤوس ساكنيها، وأجبر البقية على الرحيل إلى شعفاط وبيت حنينا وسلوان (مصالحة، ٢٠٠٣، ص ١٩٣). وكان ديفيد بن غوريون قد زار الموقع ورأى المكان وطلب من يعقوب يناي مدير الحدائق القومية وتيدي كوليك رئيس البلدية اللذين كانا يرافقانه ضرورة «إزالة المنافع» و«تنظيف المنطقة وإعطاء شكل لحائط المبكى». قام كوليك بعدها بالتحدث مع القائد العسكري لمنطقة القدس شلومو لاهط، وقائد المنطقة الوسطى عوزي نركيس، والحاكم العسكري للضفة حاييم هرتسوغ، ووزير العدل يعقوب شابيرا، وبارك جميعهم العملية، وعلم بها وزير الحرب موشيه ديان (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٤١- ٤٢).

خلال هذه الفترة، كانت القدس تخضع للحكم العسكري الـذي اتخذ من فندق الإمبسادور مقراً له، وانتهى الحكم العسكري يوم ٢٩ حزيران بعد إقرار ٣ قوانين من الكنيست (انظر/ ي لاحقاً).

لحق عملية إخلاء حارة المغاربة عملية أخرى تم فيها طرد ٤٠٠٠ فلسطيني من حي الشرف، وذلك لإنشاء حي يهودي جديد أوسع بما لا يقاس بالحي اليهودي الذي كان

قائماً على ٥ دونمات فقط قبل العام ١٩٤٨. تمت عملية الإخلاء يوم ١٧ حزيران، حيث أمر الفلسطينيون بمغادرة بيوتهم خلال ٢٤ ساعة فقط (مصالحة، ٢٠٠٣، ص ١٩٤). ويكشف الهندي استناداً إلى أرشيفات الحكومة الإسرائيلية عن تلك الفترة التي نشرت في العام ٢٠١٧، عن أن الحكومة الإسرائيلية قد قررت بعد ثمانية أيام من حرب حزيران ١٩٦٧، ترميم الكنس في الحي اليهودي من البلدة القديمة من القدس وإصلاحها، وتضمن القرار هدم حي الشرف، وطالب موشيه ديان بأن تتم عملية الهدم بأسرع وقت ممكن خلال يومين إلى ثلاثة، وتم تشكيل لجنة من وزارات الداخلية والعمل والأديان ومهندسين لضمان التنفيذ السريع لعملية الهدم، وطالب الوزير يغئال ألون في جلسة الحكومة «تنظيف» الحي اليهودي من العرب خلال يومين، وتم تخويل وزير المالية حق إصدار أوامر بمصادرة أراض وعقارات في الحي اليهودي يقيم فيها فلسطينيون (الهندي، ٢٠٢١، ص ١٠٥- ١٠٨). وقد استكملت عملية طرد الفلسطينيين من حي الشرف بطرد من رفضوا المغادرة بأنفسهم يوم ١٨ حزيران ١٩٦٧(بابيه، ٢٠٢٠، ص ١٨٦).

إضافة لعملية التهجير التي تمت أثناء الحرب وفي الأيام العشرة التي تلتها، فقد تم وضع باصات في باب العامود من الحكم العسكري الإسرائيلي لنقل الفلسطينيين الراغبين بالرحيل إلى الأردن، كتب عليها «إلى عمان مجانا» ووضعت الباصات نفسها في مدن أخرى من الضفة، وفي البداية كانت تنقل ٦٠٠- ٧٠٠ شخص يومياً نحو جسر أللنبي ومن هناك إلى الأردن، وصار العدد يتناقص تدريجياً إلى أن توقفت عملية الباصات بعد شهرين أو ثلاثة، وهي عملية تفاخر حاييم هرتسوغ الحاكم العسكري للضفة الذي أصبح رئيساً لدولة إسرائيل لاحقا بأنها نقلت نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني إلى الأردن (مصالحة، ٢٠٠٣، ص ٢٠٠- ٢٠٢). وقد ادعى هرتسوغ أنه نفذ العملية بناء على طلب من أنور الخطيب محافظ القدس الذي طلب منه السماح للفلسطينيين بالانتقال إلى الأردن للالتحاق بعائلاتهم هناك (بنزيمان، ١٩٧٦، ص. ٣٢). وفي المقابل، نفى أنور الخطيب في مؤتمر صحافي ذلك وقال إن كل ما طلبه من هرتسوغ هو السماح لعائلات ١٥ موظفاً أردنياً الالتحاق بهم في الأردن، وإطلاق سراح قناصل مصر وسورية والعراق ولبنان والسعودية الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي (مصالحة، ٢٠٠٢، ص ٢٠٢). من الواضح هنا أن هرتسوغ قد استغل هذا الطلب المحدد والمحدود من الخطيب من أجل تنفيذ سياسة ترحيل شاملة موجودة ضمن أجندة الصهيونية لتقليص الوجود الفلسطيني في القدس وبقية

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

كانت عمليات التهجير أثناء الحرب وبعدها بأيام قد أسفرت عن ترحيل ٤٩٢٢٧ مقدسياً من مدينتهم، منهم ١٦ ألفاً نزحوا إلى خارج فلسطين، وما يزيد على ٣٣ ألفا نزحوا داخلها (سابيلا، دون تاريخ إصدار). إضافة لذلك فقد تم تدمير قرى يالو وعمواس وبيت نوبا في منطقة اللطرون القريبة من القدس. ويشير بابيه إلى أن عمليات الطرد قد مثلت سياسة شاملة لم تقتصر على القدس وحدها، وإنما شملت كل الضفة، حيث تم تدمير ٨٥٠ من مجموع ٢٠٠٠ بيت في قلقيلية، وترحيل عدد يناهز ٧٠٠٠ شخص من طولكرم، و٥٠ ألفاً من أريحا، وتدمير قريتين في محافظة الخليل، وطرد أهالي قرى من المحافظة نفسها كبيت عوا التي طرد منها ٢٥٠٠ نسمة، وبيت مرسم التي طرد منها ٥٠٠ نسمة (بابيه، ٢٠٢٠، ص. ١٨٩) ويورد معلومات تقرير صادر من الأمم المتحدة بأن إسرائيل قد طردت ١٨٠ ألف فلسطيني خلال الأيام الأولى بعد حرب ١٩٦٧(بابيه، ٢٠٢٠، ص ٢٠٢). ويورد عمرو أن عدد نازحي ١٩٦٧ يناهز ٤١٢،٦٦٠ نسمة (عمرو، ١٩٩٦، ص. ١٤). ولا يشمل هذا الرقم فئات أخرى من النازحين تشمل من كانوا خارج فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ أثناء الحرب، ومن نزحوا أو أبعدوا بعدها، والمهجرين داخل الوطن، ومهجري قطاع غزة إلى غور الأردن على أيدي أرئيل شارون عندما كان قائدا عسكريا لقطاع غزة في أوائل سني الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ (سالم، ١٩٩٦، ص ١٧- ١٩).

صناعة الاستحواذ: السياسات الإسرائيلية في القدس حزيران ١٩٦٧

بناء على الادعاءات بفراغ السيادة وأن الحرب فرضت على إسرائيل ممارسة حق الدفاع عن النفس بما شمل احتلال أراضي العدو، فقد منحت قوات الاحتلال نفسها حق التصرف بالمناطق التي تم الاستحواذ عليها جراء الحرب، وفي القدس قررت بلدية القدس الغربية البدء بتنفيذ خدمات في القدس الشرقية منذ السابع من حزيران ١٩٦٧، وسعى تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الغربية إلى حل مجلس بلدية القدس العربي (بنزيمان، ١٩٦٧، ص. ٣٧).

بدأت في الوقت نفسه مناقشات داخل الحكومة الإسرائيلية وفي وزارة العدل حول آليات ضم القدس الشرقية. شارك فيها الوزراء، وكذلك طاقم خبراء في وزارة العدل شارك فيه كل من وزير العدل يعقوب شابيرا الذي عمل عام ١٩٤٨ كمستشار قضائي للحكومة وساهم برسم سياساتها تجاه القدس الغربية آنذاك، ومستشارته الكبيرة نعمي سلمان، وأوري يادين نائب المستشار القضائي للحكومة، وشلومو غوبرمان المساعد الكبير للمستشار القضائي،

ومئير شمغار المدعي العام العسكري، وموشيه بن زئيف المستشار القانوني للحكومة، وتسفي طرلو المستشار الكبير لوزير العدل (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٥٥- ٥٦).

خلال النقاشات داخل الحكومة تبلور موقف غالبية - شمل رئيس الحكومة ليفي أشكول، والوزراء يعقوب شابيرا وزير العدل، وآبا إيبان وزير الخارجية، ويغئال ألون وزير العمل، وموشيه ديان وزير الأمن، ويسرائيل غاليلي وزير الإعلام، وإسرائيل يشعياهو وزير البريد والخدمات البريدية، وموشيه كرمل وزير المواصلات، وزيراح وارهافنيج وزير الأديان - دعا إلى الضم دفعة واحدة، أو بالتدريج، وطالب وزير السياحة موشيه كول بالتريث في عملية الضم ودعت أقلية من الوزراء إلى التدويل مثل موشيه شابيرا وزير الداخلية وزلمان أران وزير التربية والتعليم، فيما طالب إلياهو ساسون وزير الشرطة وإسرائيل برزيلاي وزير الصحة ومردخاي بنطوف وزير الإسكان بالتريث من أجل الحيلولة دون إثارة العالم ضد إسرائيل، وإبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكانية التفاوض على مستقبل المدينة (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٤٩- ٥٢). وقد انفرد مناحيم بيغن الوزير في مكتب رئيس الوزراء بطرح سن قانون القدس كعاصمة لإسرائيل. وقد عارضه الوزراء الآخرون وقيل له: «إن صياغة قانون خاص يضع السيادة الإسرائيلية على القدس سيفسر كتنازل مسبق عن ضم مناطق أخرى» (بنزيمان، ١٩٧٦، ص. ٥٥، والهندي، ٢٠٢١، ص ٩٤).

في ضوء نقاشات مجلس الوزراء تقرر إحالة الموضوع إلى الطاقم المهني المذكور من وزارة العدل. وقد اجتمع الطاقم مرات عدة، ودرس الخيارات المختلفة، وبعد نقاشات طويلة وتقديم أوراق تقرر استبعاد خيارين نتيجة اختلاف الظروف عن العام ١٩٤٨. الخيار الأول الذي تم استبعاده هو إقرار فرض الحكم الإسرائيلي على مناطق متروكة كما جرى في العام ١٩٤٨، والخيار الثاني الذي رفض هو خيار الاعتماد على قرار من وزير الحرب كما جرى في العام ١٩٤٨ حين أقر مجلس الدولة المؤقت في ١٦ أيلول منه أن قانون دولة إسرائيل يسري أيضاً كما ورد أعلاه على أي جزء من فلسطين يحدده وزير الحرب عبر تصريح بأنه تمت السيطرة عليه من الجيش الإسرائيلي. هنا أرادت الحكومة وطاقم وزارة العدل استخدام سلطة أعلى من سلطة وزير الحرب لإنفاذ سريان القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، ووجدت ضالتها لتحقيق ذلك في قانون أنظمة الإدارة والقضاء، وقانون البلديات الصادرين عام ١٩٤٨ بعد إضافة تعديلات عليهما (بنزيمان،١٩٧٦، ص ٥٦).

بشأن القانون الأول، فقد أضيف إليه يوم

٢٧ حزيران بند ١١/ب الذي نصه:

«يطبق قانون الدولة الخاص على جميع مساحة أرض إسرائيل التي حددتها الحكومة بمرسوم». وبهذا تم رفع صلاحية إصدار المرسوم من وزير الحرب كما كان عليه الحال في العام ١٩٤٨ إلى الحكومة ككل. وصدر المرسوم المذكور من الحكومة في اليوم التالي ليحدد بجدول مساحة أرض إسرائيل التي يسري عليها قانون قضاء وإدارة الدولة، وشمل الجدول أراضي القدس الشرقية بعد توسيعها من ٦ كلم مربع كما كانت عليه قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ إلى ٧٢ كيلومتراً مربعاً على حساب ضم أراضي ٢٨ من الضفة إلى القدس. لم يذكر التعديل القانوني ضم القدس، كما لم يذكر القدس بالاسم، بل اكتفى بذكر ما تحدده الحكومة على أنه أرض إسرائيل بمرسوم، وجاءت الصيغة بهذه الطريقة من أجل إبقاء الباب مفتوحاً أمام إجراء عمليات ضم أخرى لاحقاً لأراض أخرى تقرر الحكومة سريان أنظمة القضاء والإدارة الإسرائيلية عليها. وبمراجعة لنقاشات أعضاء الحكومة آنذاك يجد المرء تخوفات تم التعبير عنها من إقرار ضم القدس فقط مما لن يتيح ضم أجزاء أخرى من فلسطين المحتلة في العام ١٩٦٧.

أدت الصيغة المقرة إلى تهدئة هذه التخوفات من جهة، ومن جهة أخرى فقد عبرت هذه الصيغة عن التوجه الصهيوني منذ مرحلة مبكرة منذ شهر الاحتلال الأول لضم الأراضي المحتلة كلياً أو جزئياً إلى إسرائيل. وكما هو واضح فقد وكلت الكنيست عبر تعديل ١١/ب الحكومة حق إصدار مراسيم تصبح معها أي مساحة جزءاً من أرض إسرائيل التي تطبق عليها قوانين دولتها. أي أن تضم إلى أرض إسرائيل دون استعمال كلمة الضم مباشرة. وليلاحظ القارئ أيضاً أن نص التعديل القانوني تحدث عن تطبيق قانون قضاء وإدارة الدولة على «أرض إسرائيل» المحددة بمرسوم، ثم جاء مرسوم الحكومة لينص على سريان قانون الدولة على أرض إسرائيل المحددة بجدول، وهو ما يعني أن مراسيم أخرى ستكون كافية لتوسيع سريان قانون القضاء والإدارة على مناطق أخرى. بلغة أخرى فقد تم إقرار قانون القضاء والإدارة عام ١٩٤٨ ليسري على أرض إسرائيل كما كانت عليه في ذلك الوقت، ثم جاء التعديل ١١/ب لعام ١٩٦٧ ليضيف القدس التي تمت مضاعفة مساحتها ١٢ مرة إلى أرض إسرائيل، لكنه أبقى الباب مفتوحاً أمام عمليات إضافية أخرى في ظل عدم التطابق الموجود صهيونياً بين حدود الدولة وبين أرض إسرائيل التي لا تزال أوسع من الدولة ولم تدرج ضمن قوامها بعد، ولهذا فإنه ليس من الصدفة أن إسرائيل لم تحدد حدودها من خلال

أي قانون بعد، ولا تزال هذه الحدود مفتوحة وغير معينة. يراها البعض أنها تشمل أرض فلسطين الكاملة، ويضيف آخرون الأردن إليها كما يدعو حزب الصهيونية الدينية، كما لا تزال هناك مجموعات محدودة لا تزال تنادي بدولة من «النيل إلى الفرات».

لحق تعديل قانون القضاء والإدارة تعديل آخر في اليوم التالي لقانون البلديات الصادر عام ١٩٤٨، بحيث أضيف لهذا القانون مادة ٨/ أ التي نصت على (أ) يجوز للوزير، حسب تقديره ودون إجراء أي تحقيق بموجب المادة ٨ أن يصدر إعلاناً يوسع فيه اختصاص بلدية ما بوساطة مادة تحددت في مرسوم صادر بموجب المادة ١١ ب من قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨- ١٩٤٨. ب) إذا وسع الوزير منطقة اختصاص بلدية ما كما ذكر، فيجوز له في مرسوم أن يعين من بين سكانه أعضاء إضافيين للمجلس، ويعمل عضو المجلس المعين كما ذكر طيلة مدة خدمة المجلس، غير أنه يحق للوزير في مرسوم أن يعين آخر بدلاً منه» (حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠١).

هكذا، توسيع دون استعمال كلمات «ضم منطقة بلدية القدس الفلسطينية في القدس الشرقية إلى بلدية القدس الغربية». وقد تم الاستناد إلى هذين التعديلين لضم ٧٢ كيلومترا مربعاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى منطقة بلدية القدس الغربية، وللقيام بإصدار قرار عسكري لحل مجلس أمانة القدس (بلدية القدس العربية) يوم ٢٩ حزيران ١٩٦٧، دعي روحي الخطيب أمين القدس إلى فندق جلوريا وتلي عليه قرار حل الأمانة من قبل يعقوب سالمان مساعد قائد القدس العسكري برفقة ديفيد فرحي الضابط في الحكم العسكري، وعندما طلب الخطيب استلام نص مكتوب من القرار التقط سالمان وفرحي ورقة مروسة من أوراق فندق جلوريا وكتبا عليه النص بخط اليد وسلماه للخطيب (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٦٤).

في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ صدر أيضاً «قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لضمان حرية العبادة» ووصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها» (في حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠٢- ١٠٣).

مع صدور هذه التعديلات القانونية تكون إسرائيل قد أقرت سريان قانون القضاء والإدارة على القدس الشرقية، وشملت القدس الشرقية تحت منطقة عمل بلدية القدس الإسرائيلية، وذلك تمهيداً لقرارات أخرى لسريان ذات القوانين على مناطق أخرى من الضفة المحتلة عام ١٩٦٧، بمعنى آخر فإن ما يجري من تكريس للضم الفعلي في مناطق مختلفة من الضفة الفلسطينية، ومن محاولات لشرعنته قانونيا بدءاً من قانون القومية لعام ٢٠١٨

وإعلان نية الضم في العام ٢٠٢٠ هو استمرار لما بذرت بذوره الأولى في القدس في حزيران من العام ١٩٦٧، والذي لحقه إصدار قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل في ٥ آب ١٩٨٠ الذي اعتبر أن «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل ... مقر رئيس الكنيست والحكومة والمحكمة العليا» (حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠٤). مرة أخرى لم يستعمل قانون عام ١٩٨٠ كلمة الضم، لكنه فرض أمرا واقعا باعتبار القدس كلها عاصمة لإسرائيل، أما جزؤه الثاني المتعلق باعتبار القدس مقر الكنيست والمحكمة العليا والحكومة فليس إلا تأكيداً لوقائع فرض على القدس بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٠ كما تبين آنفاً.

تبعات قوانين حزيران ١٩٦٧ على القدس

تصمم القوانين ويكون لتنفيذها تبعات قصيرة وبعيدة المدى. وفي حالة قوانين حزيران ١٩٦٧ الصهيونية للقدس الشرقية فقد كانت تبعاتها ذات تأثير لا على الحياة اليومية للناس فقط، وإنما أيضاً على تغيير المكان وتهويد أسماء ومعالم ومشهد وفضاء، فقد أدى سريان أنظمة الإدارة والقضاء إلى اتخاذ القرارات بالاستحواذ على الأراضي والمنازل وتفعيل قرارات هدم المنازل الفردية منها والجماعية، وتفعيل ترسانة القوانين الموجهة لفعل ذلك مثل قانون أملاك الغائبين وغيره. وعلى الأراضي المصادرة وعلى أنقاض المباني المهدمة أقيمت مستعمرات أزالت المشهد القديم للمدينة وأحلت مشهدا آخر مكانه، كما تم احتلال الفضاء بأسماء عبرية ومشهد جديد غير كلياً طابع بعض أجزاء المدينة، واستعرت مساعي السيطرة على المسجد الأقصى المبارك بدءاً برفع العلم الإسرائيلي عليه بعد الحرب مباشرة ثم إنزاله، وتلى ذلك كما يروي غازيت صلوات من حاخام الجيش الإسرائيلي موشيه غورين داخل الأقصى، قامت الأوقاف بعدها بإغلاق باب المغاربة والمطالبة بإخلاء دار أبو السعود التي سيطر عليها غورين، فردت إسرائيل بمصادرة مفتاح باب المغاربة يوم ٣١ آب ١٩٦٧، وأعادت فتح باب المغاربة بإدارة من الشرطة العسكرية (غازيت، بدون تاريخ إصدار، ص. ٢٨٠-٢٨٧)، ومنعت الأوقاف من بيع تذاكر زيارة الأقصى لليهود وهدمت دار أبو السعود وتلة من التراب من أجل الكشف الكامل لحائط المبكى وأقامت مصعداً بديلا لبوابة المغاربة وذلك كما قررت الحكومة يوم ١١ كانون الأول عام ١٩٦٧ (غازيت، دون تاريخ نشر، ص. ٢٨٨).

وفق ما تقدم، يمكن الاستنتاج أنه حين صدر قانون «المحافظة على الأماكن المقدسة» في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ ونص على عدم المساس بـ»حرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو مشاعرهم تجاه تلك الأماكن»

(النص في حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠٢)، فإن هذا النص قد عكس النية التي كانت مضمرةً تجاه المسجد الأقصى لادعاء كونه مكاناً مقدساً لجميع الأديان وليس للمسلمين وحدهم، كما تعززت وتيرة الاعتداءات على الكنائس والأديرة، في الوقت نفسه تمت سرقة تاج السيدة العذراء أواخر العام ١٩٦٧، وتلاه في السبعينيات من القرن الماضي تحطيم قناديل الزيت فوق القبر المقدس عام ١٩٧١، وسرقات أكاليل وعمليات إحــراق للكتاب المقدس ومراكز مسيحية ومصادرة أراضٍ كنسية، وإرهاب رجال الدين المسيحي وضربهم واعتقال المطران ايلاريون كبوشي عام ١٩٧٤ وإبعاده العام ١٩٧٧، وغير ذلك مما يوثقه الخطيب (الخطيب، ١٩٩٠، ص ٨٩٢- ٨٩٤).

لم يقتصر الأمر على التهويد عبر إنفاذ القوانين المذكورة، بل تعداه إلى أسرلة المؤسسات وتشويه الهوية الوطنية للفلسطينيين المقدسيين، واتخذت أسرلة المؤسسات شكلين:

الأول - يتعلق بإغلاق المؤسسات الوطنية والتضييق عليها.

الثاني - إحلال مؤسسات إسرائيلية مكانها وفرض التحاق العمال والمهنيين الفلسطينيين بتلك المؤسسات الإسرائيلية.

أما تشويه الهوية فقد اتخذ أشكالا عدة، في مقدمتها فرض هوية الأجنبي المقيم في القدس على المقدسيين، من خلال اعتبار الفلسطيني المقدسي مواطناً أردنياً مقيماً في أرض إسرائيل، ونشر الادعاء بنشوء هوية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها من خلال دراسات مركز القدس لبحث السياسات وغيرها التي حللها الباحث في عددين سابقين (سالم، صيف ٢٠٢٢، وسالم ربيع ٢٠٢٢)، كما نشر وهم إمكانية التأسرل عبر التجنيس وزرع قيم وعادات سلوكية، مع أن هذه الإمكانية مستحيلة حيث إنها حق مقتصر على اليهود دون أن يسمح لغيرهم مشاركتهم فيه (سالم، صيف ٢٠٢٢)، وكذلك إثارة النعرات الدينية والطائفية والعشائرية لتفسيخ المجتمع الفلسطيني المقدسي من الداخل وشرذمته.

بعد احتلال العام ١٩٦٧ مباشرة بدأت إسرائيل ممارسات لفرض سيطرتها على جوانب الحياة في القدس الشرقية، ومن ذلك إغلاق البنوك العربية في المدينة، وإجراء إحصاء سكاني في ٢٥ تموز من العام ١٩٦٧ نتج عنه فرض بطاقات هوية الإقامة دون مواطنة على الحاضرين ونزعها عن الغائبين عن القدس ممن كانوا وقت إجراء الإحصاء في الخارج أو في مناطق أخرى من الضفة غير القدس، وجراء ذلك بدأت عمليات مصادرة أملاك الغائبين، وبدأت عملية إنشاء المستوطنات الاستعمارية

على الأراضي المصادرة، كما بوشر بالحفريات تحت المسجد الأقصى، وعمليات إجلاء السكان من بيوتهم بالقوة، وتهويد القضاء الإسلامي والشرعي والتعليم، وإغلاق المؤسسات، وإلحاق المقدسيين الفلسطينيين من مختلف المهن بالمؤسسات الإسرائيلية وفق قانون التنظيمات القانونية والإدارية الذي صدر في أول أيلول من العام ١٩٦٨، ووفق هذا القانون تم فرض عضوين من بلدية القدس الإسرائيلية في مجلس شركة كهرباء القدس العربية بديلين عن عضوي أمانة القدس التي تم حلها فيها، كما حولت أسهم بلدية القدس في الشركة إلى بلدية الاحتلال وغيرت الأسماء، وفرض النظام الصحي الإسرائيلي ومؤسساته على القدس الشرقية (الخطيب ١٩٩٠، ص ٨٧١- ٩١٢).

وتوسع سريان هذه القوانين على مناطق أوسع فأوسع من الضفة ضمت للقدس قانونياً (حسب القانون الإسرائيلي)، أو فعلياً دون ترسيم قانوني، وفي هذا الإطار نشأت ضمن المخططات الصهيونية أقداس ثلاثة: القدس الموحدة، والقدس الكبرى، وحاضرة القدس الكبرى.

انعكاسات احتلال القدس على إسرائيل

يرى بشارة أن حزيران ١٩٦٧ «هو تاريخ نشوء إسرائيل الحقيقي» (بشارة، ٢٠١٧، ص. ٨). التاريخ الذي أنتج استقرار الدولة، بعد أن تمكنت خلال الحرب من أن تنتصر على ثلاثة جيوش عربية مدعومة من وحدات قتالية من دول عربية أخرى، وأن تستكمل سيطرتها على كل فلسطين والوصول إلى قلب القدس التي تدعي أهميتها لليهود منذ ثلاثة آلاف عام، كما أن هذه الحرب قد أدت إلى إقناع يهود العالم بها وزيادة الهجرة إليها كما جعلت الولايات المتحدة ترفع علاقاتها معها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي (بشارة، ٢٠١٧، ص. ٨). وهذه إنجازات إسرائيلية جراء هذه الحرب ولا شك. وبالنسبة لفلسطين فإن هذه الإنجازات تتركز في القدس، وكذلك بتوسيعها المستمر على حساب الضفة لخلق واقع يمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في المقابل يناقش الجرباوي في كتاب جديد نتائج الحرب من زاوية المأزق الذي خلقته لإسرائيل في تعاملها مع الشعب الفلسطيني، ويفيد الكتاب بما ملخصه أن احتلال إسرائيل الضفة والقطاع والقدس الشرقية شكل لها مأزقا وإن انتصرت عسكرياً. وتمثل المأزق برأي الجرباوي في أن إسرائيل لم تستطع التخلص من الفلسطينيين وطردهم من بلادهم (الترانسفير الفيزيائي)، ولهذا فقد اضطرت إلى تطوير صيغة ترانسفير قانوني للفلسطينيين الباقين في بلادهم وذلك عبر صيغة مبتكرة من الحكم الذاتي خارج السيادة الإسرائيلية بعكس التجارب العالمية للحكم الذاتي حيث يتم في

نطاق سيادة الدولة، وهو حكم ذاتي دون سيادة فلسطينية في ذات الوقت، مما يجسد حالة الترانسفير القانوني للسكان مع الاستحواذ الإسرائيلي على الأرض. لم تؤد هذه الصيغة إلى وأد الشعب الفلسطيني الذي قاوم ولا يزال يقاوم، وبهذا المعنى فقد نتج عن حرب حزيران ١٩٦٧ مأزق لإسرائيل جعلها غير قادرة على تطبيق الطرد واستبدلته بالحكم الذاتي كحل تسعى لأن يكون نهائيا للقضية الفلسطينية كما يرى الكاتب (الجرباوي، ٢٠٢٣).

في الواقع، ترتب على احتلال عام ١٩٦٧ وما تناسل عنه من سياسات حكم ذاتي على أقسام من الضفة تتمثل في المنطقة أ و ب اللتين لا تتعدى مساحتهما ٣٦ بالمائة من مساحة الضفة، فيما ضمت المنطقة ج التي تمثل ثلثي مساحة الضفة ضما فعليا وإن لم يكن قانونيا إلى إسرائيل، وفرض نظام سجن كبير على قطاع غزة، وتمت عملية ضم قانوني وفق القانون الإسرائيلي للأرض إلى إسرائيل في القدس الشرقية، مع إبقاء اعتبار فلسطينييها على أنهم «مواطنون أردنيون مقيمون في أرض إسرائيل». يعني ذلك أن القدس الشرقية وثلثي الضفة (المنطقة ج) لا تخضع لصيغة الحكم الذاتي خارج السيادة المذكورة، كما بات هناك وضع خاص لقطاع غزة منذ انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي وتفكيك المستعمرات الإسرائيلية داخلها عام ٢٠٠٥ يحتاج إلى تحليل خاص.

يبين ما سبق أن إسرائيل قد وضعت مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية ضمن الحكم الذاتي في الضفة، فيما استولت على ثلثي الضفة التي لا يوجد فيها كثافة سكانية. وبالنسبة للقدس الشرقية فقد استحوذت إسرائيل على الأرض وضمتها إليها وفق القانون الإسرائيلي، وأبقت السكان خارج سيادتها، لكن دون أن تتبعهم للسلطة الفلسطينية كما حصل مع فلسطينيي الضفة. واستثمرت هذا الوضع المختلف المفروض على القدس من أجل توسيعها باضطراد على حساب أراضي الضفة لاسيما المنطقة ج منها. في البداية تم عام ١٩٦٧ إنفاذ مشروع «القدس الموحدة» كما تمت تسميته، وشمل القدس الشرقية كما كانت قبل الحرب، لكن مع ضم ٢٨ قرية إليها من الضفة الغربية، وإقامة مستعمرات في أرجائها كافة. ثم جاء مشروع القدس الكبرى ليلتهم ١٠ بالمائة من أراضي الضفة عبر ضم الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى إلى «القدس الموحدة» وهي كتل معاليه أدوميم من الشرق، وجبعات زئيف من الشمال، وغوش عتصيون من الجنوب. وأخيراً جاء مشروع حاضرة القدس الكبرى (المتروبوليتان) ليضم مساحات أخرى من الضفة إلى القدس تصل من الجنوب حتى مشارف مدينة الخليل، ومن الشرق إلى مشارف

البحر الميت، ومن الجنوب إلى منتصف الطريق بين مدينة رام الله ونابلس، ويشمل المشروع خلق غالبية يهودية تطوق مدن رام الله وبيت لحم وأريحا (سالم، شتاء، ٢٠٢٢).

يستخلص من ذلك أن مـشروع الحكم الذاتي منحصر على ما يزيد قليلاً على ثلث مساحة الضفة الغربية، فيما تجري عمليات توسيع المستعمرات وزيادة عدد المستعمرين في المنطقة ج، كما تجري عملية تهويد مضطردة للقدس الشرقية. ومع اتساع عملية التهويد هذه للقدس والمنطقة ج فإن صلاحيات منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية تخضع للتآكل المستمر، وتزداد الاقتحامات الإسرائيلية لها مما يحولها إلى مناطق مستباحة. فهل يمثل الحكم الذاتي في هذه المناطق حلا نهائيا مستديما من وجهة نظر المخططات الإسرائيلية، أم سيجري الانقلاب عليه في فترة من الفترات عندما يصل التوسع الاستيطاني الاستعماري في القدس والمنطقة ج ذروته المطلوبة في فترة ما؟ وبهذا المعنى هل مثل انتصار إسرائيل عام ١٩٦٧ مأزقا دائما لها؟ أم أنها قد وصلت في التوسع الاستيطاني الاستعماري في القدس الشرقية المتوسعة وفي المنطقة ج تمكنها من التخلص من المأزق المذكور والتغلب عليه؟ في هذه الحالة الثانية يصبح المأزق مؤقتا وليس دائما. ودون حسم هذا الأمر يمكن القول إن الحال القائم حتى الآن هو حال كر وفر بين الشعب الفلسطيني والصهيونية بما في ذلك في القدس لم تستقر نتائجه بعد سواء بانتصار تام للشعب الفلسطيني أو طرده أو تأبيد صيغة الحكم الذاتي خارج السيادة.

الردود الفلسطينية والعربية والدولية

نتج عن هزيمة العرب في حرب حزيران عام ١٩٦٧ نتائج متناقضة، ففي الوقت الذي انهزمت فيها الأنظمة فقد تعززت قوة الثورة الفلسطينية المعاصرة التي كانت قد نشأت منذ عام ١٩٦٥، وأنشأت الثورة ركائز عسكرية لها في الأردن ولبنان وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما أن مصر وسورية سرعان ما تجاوزتا الهزيمة لتبدآ حرب استنزاف مع الجيش الإسرائيلي توجت بحرب العام ١٩٧٣ التي تحطم فيها جدار بارليف الحصين في سيناء واستعادت سورية مدينة القنيطرة، واستمرت بعد ذلك حرب الاستنزاف حتى العام ١٩٧٤. أما على الجبهة الأردنية فقد تصدت قوات الجيش الأردني لهجمات إسرائيلية وخاضت معارك مظفرة لعل أهمها معركة الكرامة التي حارب فيها الجيش الأردني وقوات الثورة الفلسطينية معاً كجسم واحد. وبعد الحرب انعقدت قمة الخرطوم في آب من العام ١٩٦٧ التي رفعت الشعارات الثلاث: لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل.

في ظل هذه الأجواء المتناقضة بين الهزيمة

ومحاولات تجاوزها نشأت في العالم العربي اتجاهات مختلفة لتفسير الهزيمة، فراحت الأنظمة تتنصل من الهزيمة وتقلل من شأنها تحت ادعاء أنها مجرد نكسة، ورأى الإصلاحيون أنها ممكنة التجاوز بيسر من خلال بعض الإصلاحات، ورأى الثوريون ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تجاوز الهزيمة ممكن فقط عبر الثورة الشاملة وحرب التحرير الشعبية، ورأى الإسلاميون أن الهزيمة تعود للبعد عن الإسلام ودعوا للعودة إلى الدين من أجل تحقيق الانتصار (هركابي، ١٩٧١، ص. ٢٦- ٢٧، وبشارة، ٢٠١٧، ص. ٧- ١١). من جهة أخرى كثرت بيانات التنديد وإعلانات رفض الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وثقها الكتاب السنوي حول القضية الفلسطينية للعام ١٩٦٧ والوثائق الفلسطينية العربية للعام نفسه وسعد جمعة رئيس الوزراء الأردني أثناء الحرب (الدجاني، ١٩٦٩. وخوري - نصرالله، ١٩٦٩. وجمعة ١٩٦٩)، وتميزت الأردن ببياناتها المتعلقة برفض ضم القدس وإجراءات الاحتلال الباطلة فيها وضد مقدساتها مثل البيان المبكر لرئيس وزراء الأردن سعد جمعة الصادر يوم ٢٩ حزيران من العام ١٩٦٧ ورسالة الملك حسين إلى البابا بولس السادس حول الموضوع نفسه (خوري- نصرالله، ١٩٦٩، ص ٤٣٥). ووثقت الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس باسيا ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية وبياناتها ومواقفها تجاه القدس بما في ذلك في العام ١٩٦٧ وذلك في أربعة مجلدات صدرت باللغة الإنجليزية وحررها الدكتور مهدي عبد الهادي (Abdul Hadi , 2007).

على صعيد ردود الأفعال في القدس ذاتها يجد المرء أولاً إعادة تشكيل الهيئة الإسلامية العليا في القدس بعد الحرب مباشرة بقيادة الشيخ عبد الحميد السائح، ولجنة التوجيه الوطني في القدس التي تأسست في أوائل آب من العام ١٩٦٧ وتسميها الترجمة العربية لكتاب عوزي بنزيمان باسم لجنة الإرشاد القومي التي تشكلت أياما بعد نفي أربعة من أعضاء الهيئة الإسلامية العليا إلى صفد والخضيرة وطبرية هم: أنور نسيبة، والدكتور داود الحسيني، والمحاميان عبد المحسن أبو ميزر وإبراهيم بكر (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٧٥).

ثانياً، يجد المرء رفض بلدية القدس (أمانة القدس) قرار حلها، وكذلك رفض أعضائها الانضمام للبلدية الإسرائيلية بشكل انفرادي. ففي ٢٢ تموز من العام ١٩٦٧، رد أعضاء مجلس أمانة القدس على دعوة رفائيل ليفي مساعد الحاكم الإداري لمدينة القدس للاجتماع مع كل منهم انفرادياً لبحث انضمامهم لبلدية القدس الإسرائيلية بما يلي:

«بالإشارة إلى الدعوة التي وجهتموها خطيا لنا بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٠، بتوقيع السيد أنطون صافية وبطلب منكم، بشأن الاجتماع فرادى صباح الأحد ١٩٦٧/٧/٢٣، وبالإشارة إلى استفسارنا التلفوني من السيد صافية عن موضوع البحث في هذه اللقاءات، وإفادته لنا بأنه حاول أخذ رأي كل منا في ما إذا كان يرغب في الانضمام إلى عضوية مجلس بلدية القدس بعد ضم شطريها، نفيدكم بأننا وجدنا أن بحث هذا الموضوع بالذات يستوجب تشاورنا مع بعض كأعضاء لمجلس أمانة القدس، بصفتنا منتخبين من أهل مدينة القدس بموجب قوانين، ووفقاً لظروف لا نملك حق التجاوز عنها، وفعلاً تم لقاؤنا مع بعضنا ومع السيد روحي الخطيب - أمين القدس- وبعد تداولنا بالموضوع انتهى إلى ما يلي:

١- لما كان مجرد البحث - من وجهة نظرنا العربية - في الانضمام إلى مجلس بلدية القدس تحت الحكم الإسرائيلي، وعلى الوجه الذي استخدمته السلطات الإسرائيلية، هو بمثابة اعتراف رسمي منا بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس، الأمر الذي لا نسلم به كأمر واقع، ولا نقره ونعتبره مخالفا لميثاق هيئة الأمم المتحدة وقراريها في جلستها الاستثنائية الأخيرة ومخالفا للقانون الدولي العام، وتعتبره كذلك إجراء غير مشروع، وتطالب بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه الحال في ١٩٦٧/٦/٥.

٢) بناء على ذلك، تجدوننا آسفين لعدم تلبية دعوتكم لمقابلتكم والتحدث معكم بهذا الشأن». التوقيعات: الدكتور إبراهيم طليل، الدكتور رشيد النشاشيبي، عبد الغني النتشة، نهاد أبو غربية، علي الطزيز، موسى البيطار، روحي الخطيب، فائق بركات (النص في بنزيمان في كتابه بالعبرية، ص. ٧٦، وبشكل مجزوء في الترجمة العربية، ١٩٧٦، ص. ٧٤، كما يوجد النص في: خوري- نصرالله، ١٩٦٩، ص. ٥٠٠، وفي حلبي ٢٠٠٠، ص ٤٣- ٤٤، وفي:
(Abdul Hadi, 2007,vol.2, p.3).

ثالثا، هناك رفض الإجراءات الإسرائيلية بشأن المسجد الأقصى والكنائس المسيحية. ففي تاريخ ١٤ آب من عام ١٩٦٧ صدر قرار من مجلس الأوقاف الإسلامية ولجنة الشؤون الإسلامية حول إزالة ٨٢ مترا من منطقة حائط البراق يشير إلى أن هذه الإزالة باطلة وقد شملت الزاوية الأشرفية والمدرسة التنكزية وموقع المحكمة الشرعية القديم، وتدمير معهد الدراسات الإسلامية وسكرتارية المؤتمر الإسلامي العام ومبان أخرى (Abdul Hadi, 2007, vol.1, p. 135). وفي تلك الفترة تم التصدي لمحاولات وزارة الأديان الإسرائيلية التدخل في خطبة الجمعة، وإدخـــال زوار

إسرائيليين إلى الأقصى بملابس غير محتشمة (بنزيمان، ١٩٧٦، ص ٧١). وفي ٢٤ تموز ١٩٦٧ صدرت رسالة عن الشخصيات الدينية والدنيوية موجهة للحاكم العسكري نصت على رفض القوانين الإسرائيلية المفروضة على المدينة وكل ما تلاها من انتهاكات، وعين الموقعون على الرسالة مجلسا إسلاميا اعلى وكلفوا عبد الحميد السائح مسؤولية قاضي القضاة في الضفة وقرارات أخرى (خوري- نصرالله، ١٩٦٩، ص. ٥١٥- ٥١٧، و:

.(Abdul Hadi, 2007, vol.2. p.4)

وفي ٢٦ آب ١٩٦٧ وجهت مجموعة من الشخصيات الإسلامية والمسيحية تم استلامها من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ترفض الإجراءات الإسرائيلية كافة التي تم اتخاذها في القدس، وشملت الشخصيات الموقعة على الرسالة ١٤ شخصية منها الشيخ عبد الحميد السائح، وروحي الخطيب، ومن الشخصيات المسيحية المطران نجيب ابعيم (ربما قبعين: و. س) المطران الإنجيلي في الأردن، وأنطون عطالله وزير خارجية الأردن السابق، ويوسف خوري من نقابة المهندسين (Abdul Hadi, vol.2, pp. 12–14).

رابعاً، تم رفض محاولات فرض المنهاج الإسرائيلي ليكون المنهاج التعليمي في القدس الشرقية، حيث صدر بيان بذلك في العام ١٩٦٧ عن حسني الأشهب مدير التربية لمحافظة القدس ومساعده الإداري أحمد عبد اللطيف (خوري- نصرالله، ١٩٦٩، ص ٥٧٥). وأضرب المعلمون شهوراً طويلة حتى شباط ١٩٦٨ حين عادت آخر المدارس للتدريس، وتم التراجع عن تدريس المنهاج الإسرائيلي في مدارس الوقف الإسلامي والمسيحي في القدس، وأعيد العمل بالمنهاج الأردني في المدارس الحكومية في العام ١٩٧٠(بنزيمان، ١٩٧٦. ص ١٢٧- ١٢٨).

لا يشمل ما تقدم كل أوجه الكفاح الفلسطيني المقدسي، بل بعضا منها فقط، ومنذ العام ١٩٦٨ بدئ بالكفاح في مواجهة التوسع الاستيطاني الاستعماري حين بدأ ينتشر خارج البلدة القديمة، حيث كان التوسع الاستيطاني في الحي اليهودي من البلدة القديمة قد بدأ منذ ما بعد الحرب مباشرةً. وعموما يمكن القول إن كفاح الفلسطينيين المقدسيين قد بدأ بمرحلة تثبيت الوجود من ١٩٦٧- ١٩٧٤، تلتها مراحل أخرى تناولها الباحث في وقت سابق (سالم، خريف ٢٠١٨، ص ١٤١- ١٦٨).

في المواقف الدولية، يجدر الانتباه إلى المواقف الأميركية التي طرحت بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة، فقد صدر من البيت الأبيض تصريح في ٢٨ حزيران من ذاك العام يعلن رفض الولايات المتحدة اتخاذ أي إجراءات أحادية في القدس دون التشاور مع الأديان الثلاث. أما

بيان وزارة الخارجية الأميركية الصادر في اليوم نفسه، فقد ذهب أبعد من رفض الإجراءات الأحادية الإسرائيلية المتخذة في المدينة ليكرر الموقف الأميركي بأن القدس هي مدينة ذات وضع دولي. مع ذلك فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ (انظر /ي أدناه). ولدى تصويت الجمعية نفسها على القرار ٢٢٥٤ في ١٤ تموز من العام نفسه أدلى المندوب الأميركي في الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ ببيان أكد فيه رفض أي إجراءات تهدف لتغيير وضع القدس وأن أي إجراءات كهذه تعتبر طارئة ومؤقتة، ولا تجحف بحق الوضع النهائي والدائم للقدس، وطالب بمعالجة وضع القدس في إطار المشكلة الأوسع وفي نطاق ترتيبات أشمل يجب صنعها لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة (Abdul Hadi, 2007, vol.1, pp. 271- 272).

يلاحظ من بيان السفير غولدبرغ لغة جديدة حيث لم تعد الولايات المتحدة تتحدث عن الوضع الدولي للقدس، وإنما عن الحاجة لحل وضعها في إطار مفاوضات تتعلق بالمشكلة الأوسع، وتهدف لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة.

على صعيد الأمم المتحدة، فقد تعاملت الجمعية العامة للأمم المتحدة مع موضوع القدس بشكل مبكر عبر ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ المذكورين أعلاه، اللذين يعتبران التدابير التي اتخذتها إسرائيل في المدينة غير صحيحة وطالبا بإلغائها (النصين في حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠٦-١٠٨). أما مجلس الأمن الدولي فلم يصدر بيانات ذات علاقة مباشرة بالقدس سوى منذ نيسان ١٩٦٨. أما في العام ١٩٦٧ فقد اكتفى بقرارين لهما علاقة غير مباشرة بالقدس أولهما القرار ٢٣٧ الصادر بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٦٧ الذي دعا من ضمن أمور أخرى حكومة إسرائيل إلى «تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال». وكان قد سبق هذا القرار ٤ قرارات من مجلس الأمن طالبت بوقف إطلاق النار وهي قرار ٢٣٣ يوم ٦ حزيران، وقرار ٢٣٤ يوم ٧ حزيران، وقرار ٢٣٥ يوم ٩ حزيران، وقرار ٢٣٦ يوم ١١ حزيران.

أما قرار مجلس الأمن الدولي الثاني في العام ١٩٦٧، فقد كان القرار رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني من ذلك العام فقد نص بنسخته باللغة الفرنسية على «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير»، بينما استبدلت كلمة الأراضي بكلمة أراض في النسخة باللغة الإنجليزية من القرار، وهي النسخة التي تعتمدها إسرائيل وتستثني وفقها القدس وغيرها من الأراضي

التي ستنسحب منها (القرارات في الصفحة الإلكترونية لمنظمة الأمم المتحدة).

تغير الوضع في العام ١٩٦٨، حيث طلب قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ الصادر يوم ٢٧ نيسان من إسرائيل الامتناع عن إقامة عرض عسكري في القدس في ٢ أيار ١٩٦٨، وأسف في قرار صدر في ٢ أيار لإقامة العرض. وفي ٢١ أيار صدر قرار ٢٥٢ الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء إجراءاتها الإدارية والتشريعية كافة لتغيير وضع القدس. وتواترت قرارات عديدة على المنوال نفسه في السنوات التالية. ومن الملاحظ على قرارات الأمم المتحدة كافة بشأن القدس (وكذلك بشأن فلسطين)، أنها لم تتضمن آليات إنفاذ، وهو ما جعل إسرائيل تدير الظهر لها كلها ولا تعيرها ما سعت إليه من اهتمام. وتعززت التوجهات الأوروبية ضد ضم القدس منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وهي فترة لا يشملها هذا البحث.

الخاتمة

تمثل صناعة الحروب جزءاً من ممارسة المشاريع الاستيطانية الاستعمارية، فهي تسعى للحروب من أجل تحقيق توسعها، وتخلق الذريعة تلو الأخرى من أجل صنع الحروب التي تدعي أن الضحية أو المعتدى عليه هو من يبادر إليها، وعبر هذا الادعاء تخلط الأمور وتقلب الحقائق، فيصبح المعتدى عليه هو المعتدي، والإرهابي، وحامل ثقافة الموت. وفي حالة إسرائيل، فإنه يصبح ذلك اللاسامي الذي تسري كراهية اليهود لمجرد أنهم يهود في دمه.

عندما تغيب الذرائع أو تختفي، فإن المشروع الاستيطاني الاستعماري يسعى لاستدراجها، عبر نشر أخبار كاذبة وإشاعات، وفي حالة الصهيونية عبر القيام بعمليات اقتحام محددة من أجل الاشتباك وقتل من يسميهم «القنابل الموقوتة»، وكذلك عبر توسيع الاستيطان الاستعماري، وعمليات مصادرة الأراضي وهدم البيوت ونصب الحواجز العسكرية والاعتقالات وسحب المواطنة والإقامة وغير ذلك مما يستدرج ردود أفعال مقاومة يستخدمها المشروع الاستيطاني الاستعماري ذرائع للقيام بحروب وعمليات تصعيد أكبر، أي أن المشروع الاستيطاني لا يعيش دون حرب، فصناعة الحرب هي حياته، ودونها يفقد مبررات توسعه واستحواذه. عبر عن ذلك في حالة المشروع الصهيوني عيشه الدائم على أسنة الرماح، والبقاء الدائم على أهبة الاستعداد، وصناعة أعداء جدد، وإطلاق التهديدات الدائم، وهكذا من سياسات توظف لإبقاء لحمة المجتمع الاستيطاني الاستعماري موحدة ومتكاتفة، ولاستدراج تعاطف ودعم دوليين عبر خلق صورة دولة إسرائيل المعتدى عليها، ولتعزيز الالتفاف حول الرواية

الصهيونية بأن فلسطين هي «أرض إسرائيل» التي لليهود دون سواهم حق حصري بها.

تتكثف كل المعاني الواردة في الفقرة السابقة في القدس، حيث يتضخم هنا الحديث عن التاريخ اليهودي، وأحقية اليهود دون غيرهم بها، وأنها لم تكن طوال تاريخها عاصمة لأحد سوى لليهود، ولهذا سعت الصهيونية لاحتلالها كاملة عام ١٩٤٨، واكتملت المهمة في حزيران من عام ١٩٦٧.

تلا صناعة الحرب، صناعة الاستحواذ، وقد بينت الورقة كيف وظفت القوانين وتعديلات القوانين التي تمثل صناعة ذاتية متناقضة مع القانون الدولي في صناعة ذلك الاستحواذ باتجاه تهويد القدس وأسرلة مؤسساتها، وخلق وهم التأسرل عند بعض من قطاعات مواطنيها. وترتب على القوانين الجديدة والمعدلة سياسات وإجراءات شملت أنظمة تسجيل الأراضي ومصادرتها وتغيير المعالم والأسماء وقرارات البناء في مستعمرات القدس وفصل المجتمعات المحلية عن بعضها البعض من خلال المستعمرات وكذلك من خلال جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية، وإخراج مواقع سكنية مقدسية إلى خارج حدود بلدية القدس كعناتا والزعيم وأبو ديس والعيزرية والشيخ سعد، وإبقاء أخرى ضمن حدود البلدية المذكورة، لكن وضعها خارج الجدار في الوقت نفسه كمخيم شعفاط وسميراميس، وتشطير كل مجتمع محلي إلى أجزاء وتصعيب إجراءات الحصول على رخص البناء إلى حد الاستحالة، ومصادرة محيط المجتمعات المحلية الفلسطينية بحيث تصبح مجرد أماكن مكتظة بالأجساد، وسياسات تجاه التعليم والصحة والسياحة والأوقاف الإسلامية والمسيحية وحقوق الإقامة ونظام هويات الإقامة وجمع الشمل، وهكذا. وتوسيع القدس على حساب أراضي الضفة من خلال مشاريع ما سمي القدس الموحدة والقدس الكبرى وحاضرة القدس الكبرى.

على أن صناعة الاستحواذ بالقوانين والسياسات والخطط والإجـــراءات ليست حتمية النجاح، كما لا تمر دون مقاومة. فرغم كل إجراءات الاحتلال في البلدة القديمة من القدس لا يزال اليهود لا يمثلون حتى اليوم ما يزيد على عشر سكانها، كما لا يزال الفلسطينيون يتمتعون بالأغلبية في القدس الشرقية رغم كل عمليات الترحيل القسري الداخلي والخارجي. أما عن المقاومة فلها تاريخ مديد سبق استعراض مراحله في دراسات سابقة. وبقي المزيد من الدراسات مطلوباً بشأن حرب ١٩٦٧ ومعاركها في القدس التي لم توثق توثيقاً كافياً بعد، مما يشكل مهمة للأبحاث اللاحقة.

المراجع

- بابيه، إيلان (٢٠٢٠). أكبر سجن على الأرض: سردية جديدة لتاريخ الأرض المقدسة. عمان: الأهلية.
- بحيص- عرامين، محمد. و. الرفاعي، ناصر داود (٢٠١٨) ط.٣. المغاربة وحائط البراق الشريف: حقائق وأباطيل. الرباط: وكالة بيت مال القدس الشريف.
- بشارة، عزمي (أيار ٢٠٢٧).«ما قبل حرب ١٩٦٧ وما بعدها: كي لا يتجنب النقد». مجلة سياسات عربية: عدد ٢٦، ص. ٧- ١١.
- بنزيمان، عوزي (١٩٧٦). القدس مدينة بلا أسوار. القدس: منشورات وكالة أبو عرفة للصحافة.
- بن طلال، الحسن (١٩٧٩- ١٩٨٠). القدس دراسة قانونية. دار لونغمان.
- بن نفتالي، أورنا. غروس، إيال م، وميخائيلي كيرن (٢٠١٢) «لا قانونية نظام الاحتلال: النسيج القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة «في. حنفي، ساري وآخرون (محررون). سلطة الإقصاء الشامل - تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. ٣٩- ١١٢.
- التل، عبد الله (١٩٩٠). كارثة فلسطين. ط. ٢. دار الهدى.
- تماري، سليم: محرر (١٩٩٩). القدس ١٩٤٨. القدس وبيت لحم: مؤسسة الدراسات المقدسية، وبديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- الجرباوي، علي (٢٠٢٣). من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- جريس، صبري (٢٠١٥). تاريخ الصهيونية (١٨٦٢- ١٩٤٨): الجزء الأول - التسلل الصهيوني إلى فلسطين (١٨٦٢- ١٩١٧). ط.٢. رام الله: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
- الجعبة، نظمي (٢٠١٩). حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد. بيروت والقدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومؤسسة التعاون.
- جمعة، سعد (١٩٦٩). المؤامرة ومعركة المصير. ط.٣. دار الكاتب العربي.
- حلبي، أسامة (٢٠٠٠). بلدية القدس العربية. ط. ٢. القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- الخطيب، روحي (١٩٩٠).«تهويد القدس «في. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني - المجلد السادس. بيروت. ص. ٨٧١- ٩١٢.
- خوري - نصرالله، جورج - جمع وتصنيف (١٩٦٩). الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الدجاني، برهان- رئيس التحرير (١٩٦٩). الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- سابيلا، برنارد «الهجرة من القدس» ورقة غير منشورة.
- سالم، وليد (١٩٩٦).«نازحو ١٩٦٧ مشكلة التعريف والإعداد «في. عباس شبلاق وآخرون. النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) ص. ١٧- ٢٨.
- سالم، وليد (خريف ٢٠١٩).«الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل». جامعة القدس: مجلة المقدسية، العدد الثالث، ص. ١٤١- ١٦٨.
- سالم، وليد (شتاء، ٢٠٢٢).«على العتبة: حرب التخوم في القدس الشرقية - انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع ؟». جامعة القدس: مجلة المقدسية، العدد الثالث عشر، ص. ٢٣٥- ٢٦٤.
- سالم، وليد (ربيع ٢٠٢٢).«تخوم القدس: مقولة التعايش، بين الاستحالة ومسحوق التجميل». جامعة القدس: مجلة المقدسية. العدد الرابع عشر، ص. ١١- ٤٢.
- سالم، وليد (صيف، ٢٠٢٢).«المواطنة في القدس بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة». جامعة القدس: مجلة المقدسية. العدد الخامس عشر، ص. ٢٣٩- ٢٧٥.
- سالم، وليد (ربيع ٢٠٢٣).«المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف: حرية العبادة والسيادة السياسية». جامعة القدس: مجلة المقدسية، العدد الثامن عشر، ص. ٦٥- ١٠٤.
- عمرو، تيسير (١٩٩٦).«التعريف بنازحي ٦٧: فئاتهم وإعدادهم وتوزيعاتهم». في. عباس شبلاق وآخرون. النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام. رام الله: شمل - مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني.

- غازيت، شلومو (دون تاريخ إصدار). العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية. دون ناشر ودار نشر.
- مجموعة مؤلفين (٢٠١٧). حرب حزيران ١٩٦٧: مسارات الحرب وتداعياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محارب، محمود (أيار ٢٠١٧).
- «عملية صنع قرار حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ في إسرائيل «مجلة سياسات عربية: عدد ٢٦، ص.١٣- ٢٤.
- مصالحة، نور (٢٠٠٣). إسرائيل وسياسة النفي. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- المغربي، عبد الرحمن (شتاء ٢٠٢٢).«الوقف المغاربي بالقدس - حارة المغاربة». جامعة القدس - مجلة المقدسية: العدد الثالث عشر. ص. ١٥٩- ٢٠٨.
- هركابي، يهوشفاط (١٩٧١). تيارات في السياسة والاجتماع العربي بعد حزيران ١٩٦٧. تل أبيب: دار النشر العربي.
- الهندي، عليان (٢٠٢١). هندسة الاحتلال - أرشيف حكومة إسرائيل عام ١٩٦٧. رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث.

English Resources

- Abdul Hadi, Mahdi- Ed(2007). Documents on Jerusalem (4 Volumes). Jerusalem: PASSIA(Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs.
- Berkowitz, Shmuel (2018). The Status of Jerusalem in International and Israeli Law. Jerusalem Center for Public Affairs. www.jcpa.org
- Davis, Rochelle(1999)."The Growth of the Western Communities". In. Tamari , Salim Ed, Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center.pp. 32- 73.
- Hudson, Michael C. (2000)."The Transformation of Jerusalem: 1917- 2000". In. Asali K. J - ed (2000). Jerusalem in History. New York: Olive Branch Press. pp. 249- 286.
- Mutawi, Samir A. (1987, reprinted 1989). Jordan in the 1967 War. Cambridge University Press.
- Salem, Walid (2019). Who is Eligible to Exist? The Dynamics of Inclusion and Exclusion of Settler Colonialism: The Case of Palestine. Nicosia: Near East University.
- Schleifer, S. Abdullah(2020)."The Fall of Jerusalem, 1967". In. Khalidi , Rashid, and Tamari, Salim. The Other History of Jerusalem: Rethinking the History of the Sacred City. Jerusalem and Beirut: Khalidi Library, and Institute for Palestine Studies. pp. 249- 270.
- Tamari, Salim (1999)."The City and its Rural Hinterland". In. Tamari , Salim , ed. Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center. pp. 74- 91.

الجاليات الفلسطينية: الدور والعلاقة مع الوطن الأم

مقاربة سياساتية

د. صقر سليمان *

مقدمة

تشكّل العلاقة بين الدول وجالياتها واحدة من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات وتحظى بأولوية عالية؛ انطلاقاً من الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الجاليات في دعم قضايا أوطانها الأصلية وبناء مؤسساتها الوطنية، يساعدها في ذلك ما تمتلكه من خبرات ومهارات وقدرات عالية؛ نتيجة وجودها وعملها في الدول الأكثر تقدماً وتأثيراً على الصعيد العالمي. ساهمت آليات العولمة وما رافقها من ثورة تكنولوجية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات في سهولة انسياب المعلومات عبر العالم من خلال تطبيقات الإنترنت الحديثة ووسائط التواصل الاجتماعي، الأمر الذي سهل مهمة الدول في ربط جالياتها وإشراكها في دعم قضاياها الوطنية، بما في ذلك عمليات التنمية في هذه البلدان.

في اجتماعه الأول عام ٢٠٠٧، بحث المنتدى العالمي للهجرة واقع العلاقة بين الدول وجالياتها، ووضع خارطة طريق لإشراك المغتربين في دعم أوطانهم الأصلية والمشاركة في تنميتها، كما سلط الضوء على أنواع السياسات والبرامج التي يمكن أن تستهدف المغتربين وتعزز علاقاتهم مع بلدانهم الأصلية (IOM, MPI, 2012) . لا شك في أن الوصول إلى هذه

* أستاذ جامعي وباحث متخصص في سياسات الهجرة والجاليات كما أن له العديد من الدراسات والمقالات في مجال الإدارة العامة والسياسات.

الجاليات وتعزيز أواصر العلاقة معها يشكل تحدياً كبيراً على مستوى دول كبيرة ومستقرة، ظروفها الاقتصادية والسياسية أفضل بكثير مما هي عليه في الحالة الفلسطينية، التي تتسم بكونها أكثر هشاشة وتعقيداً نتيجة عوامل ذاتية وموضوعية. لمواجهة هذا التحدي وغيره لا سيما في ظل ظروف الاحتلال والفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة بين فلسطين والدول المضيفة قد يبدو تطوير سياسات وتبني مبادرات إبداعية غير تقليدية أمراً ضرورياً لإشراك الجاليات الفلسطينية وربطها مع وطنها الأم.

تتكون السياسات القائمة على الأدلة – التي يمكن أن تستهدف بها الحكومات جالياتها – من عدد من العناصر الرئيسة، أهمها: تحديد الأهداف المراد تحقيقها، بناء قاعدة بيانات كاملة عن الجاليات وأماكن وجودها وخصائصها المختلفة، عمل شراكات ونشاطات مشتركة لتعزيز الثقة بين الطرفين، إشراك الجاليات في نشاطات داعمة للوطن سواء تنموية أو اجتماعية أو سياسية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم ولو بشكل محدود في النقاش الخاص بالعلاقة مع الجاليات الفلسطينية، والتعرف إلى دور المؤسسات الرسمية الفلسطينية في تعزيز هذه العلاقة، والاستفادة من الطاقات المغتربة بالخارج وتعبئتها لدعم قضايا الوطن الأم. علاوة على ذلك، فإن أحد الأغراض الرئيسة لهذه الدراسة هو استكشاف ما إذا كانت هناك سياسات تستهدف تعزيز العلاقة مع الجاليات الفلسطينية والدور الحكومي في تسهيل مشاركة المغتربين الفلسطينيين في مهام البناء المؤسسي داخل فلسطين. كما تهدف أيضاً إلى تحديد التحديات التي تواجه الجاليات الفلسطينية والمعيقات التي تحد من قدرة المؤسسات الحكومية على الاستفادة من الطاقات المغتربة. أخيراً وليس آخراً، تقدم هذه الدراسة مجموعة من الأفكار والتوصيات لمأسسة العلاقة مع الجاليات الفلسطينية وصياغة سياسات لردم الفجوة ورفع مستوى الثقة والتواصل الفعال، الأمر الذي يعزز عملية الربط بين الوطن الأم والشتات الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن هناك ضعفاً واضحاً في العلاقة القائمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية، لا سيما بعد تراجع دور منظمة التحرير وانكفاء مؤسساتها واقتصارها على بعض الدوائر الهامشية غير الفعالة. امتازت فترة قيام السلطة الوطنية بعدم وجود ورقة سياسات تنظم نشاطات الجهات الرسمية وتوجهها تجاه الشتات والجاليات. على الرغم من أن الاهتمام

بإعداد خطط استراتيجية وتطويرية قد بدأ منذ العام ٢٠٠٥ فإن الشتات الفلسطيني لم يحظ بما يستحق من اهتمام يقود إلى إعداد أوراق سياسات بأهداف محددة للشتات، الأمر الذي زاد الفجوة التي نشأت بين الداخل والخارج بعد قيام السلطة وفاقم أزمة الثقة بين الطرفين. تجادل هذه الورقة بأن مبادرات ربط المغتربين بالوطن سواء بهدف المشاركة في بناء المؤسسات الفلسطينية أو تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بينهم وبين الوطن الأم هي مبادرات فردية تتم بعيداً عن الإطار الرسمي. بناء عليه، فإن هذه الدراسة تطرح عدداً من التساؤلات التي نلخصها بالآتي: هل هناك سياسات فلسطينية تستهدف تعزيز العلاقة مع الجاليات الفلسطينية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية هي: ما هي العقبات التي تحد من قدرة الحكومات الفلسطينية على بناء علاقة فعالة مع الجاليات؟ ما هي التحديات التي تواجه الجاليات الفلسطينية؟ كيف يمكن تعزيز العلاقة بين الوطن والجاليات الفلسطينية؟ للإجابة عن هذه التساؤلات سيعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ويجمع البيانات من مصادرها الأولية باستخدام أداة المقابلة، إلى جانب المصادر الثانوية المتمثلة في الأدبيات السابقة، كالكتب والمقالات والدراسات ذات الصلة بالموضوع.

واقع الجاليات الفلسطينية: الدور وأنماط المشاركة

الشتات الفلسطيني هو المصطلح الذي يطلق على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين التاريخية، ويشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني. نتيجة هجراتهم المتعاقبة والمستمرة «التي بدأت منذ نهاية الحقبة العثمانية، قام الفلسطينيون بتشكيل جاليات وجمعيات تعنى بشؤونهم وتنظم العلاقات في ما بينهم. في بعض الدول مثل دول أميركا اللاتينية تعود بداية تشكيل الجاليات الفلسطينية إلى نهاية القرن التاسع عشر» (Sulaiman, 2021). من المثير للاهتمام أن كثيراً من الفلسطينيين المغتربين – خاصة في أميركا الشمالية وأوروبا ومعظم الدول العربية – ينتمون إلى الطبقة الوسطى ومن حملة الشهادات الجامعية أو العمال المهرة. لذلك فالجاليات الفلسطينية في المهجر تضم مزيجاً متنوعاً من الكفاءات يشمل الأطباء، المهندسين، الأكاديميين، رجال الأعمال... . استناداً إلى طبيعة هذه الجاليات وتكوينها، امتاز الوجود الفلسطيني في المجتمعات المضيفة بالحيوية والتفاعل الإيجابي حيث ساهموا في نهضة هذه المجتمعات وتطورها في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافة، والعمرانية..... سهلت نوعية المغتربين الفلسطينيين وإسهاماتهم في برامج التنمية والتطوير في

الدول التي هاجروا إليها عملية إدماجهم في هذه المجتمعات « ففي أستراليا على سبيل المثال تمت عملية اندماج الفلسطينيين في المجتمع الأسترالي بكل سلاسة على الرغم من بعض المظاهر التي اتسمت بالتمييز ضد العرب والمسلمين في تلك البلاد» (Alturk, 1995). في السياق نفسه، شكل الفلسطينيون إضافة نوعية للدول العربية التي هجروا أو هاجروا إليها، حيث شاركوا في النهضة الثقافية والنشاط السياسي في دول الجوار لا سيما سورية والأردن. أما في دول الخليج فقد كانت إسهامات الفلسطينيين في مجال التطوير والبناء والبنى التحتية إضافة إلى الصحة والتعليم حقائق لا يمكن إنكارها أو المرور من فوقها (اللبدي، 2015).

لم يمنع تنوع المغتربين الفلسطينيين واندماجهم بالمجتمعات المضيفة من تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية في ما بينهم، حيث "شكلوا مجتمعاتهم الخاصة وطوروا فيها شعورهم الوطني وثقافتهم الخاصة" (أبو بكر، ٢٠٠٠). وقد عبر واقع الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحددة والمملكة والمتحدة ودول الخليج عن هذا الواقع بكل وضـــوح. بشكل عام، يمثل التضامن بين الفلسطينيين في الخارج إحدى سمات الشتات الفلسطيني، فعبر سنوات الشتات والغربة الطويلة «نشأت العديد من الجمعيات لرعاية العلاقات بين المغتربين الفلسطينيين والحفاظ عليها. ومن أمثلة ذلك جمعية رام الله في الولايات المتحدة وجمعية الفلسطينيين في المملكة المتحدة» (Hijab, 2004). علاوة على ذلك، يقدم الفلسطينيون المقتدرون ورجال الأعمال المساعدة والفرص للطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج. لا تقتصر أنشطة التضامن التي يقوم بها المغتربون الفلسطينيون على الدعم الذي يقدمونه للفلسطينيين في الخارج، فهي تمتد لتشمل العديد من الفلسطينيين في الوطن الأم. من الناحية التاريخية، بدأ اهتمام المغتربين بالعمل الخيري والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه وطنهم منذ ثمانينيات القرن الماضي (Hilal, 2007) حيث ساهموا في تعزيز الصمود خاصة في المناطق المهمشة. كما ساهموا في بناء مدارس ومراكز مجتمعية ومساجد بالإضافة إلى دعم الجامعات الموجودة في مدنهم وبلداتهم. كثير من المغتربين الذين تمت مقابلتهم أشاروا إلى أنهم عملوا على دعم أنشطة اجتماعية في فلسطين. عادة تأخذ مساهمات المغتربين نحو وطنهم أكثر من شكل واحد، فهي تشمل الأموال الممنوحة مباشرة للأقارب والأسر المحتاجة، الأموال المحولة إلى المشاريع الخيرية، أو الأموال الممنوحة للجمعيات لدعم أنشطتها الاجتماعية.

لا يقتصر الدور الذي تقوم به الجاليات

الفلسطينية اتجاه أبنائها ووطنها الأم فقط على نشاطات اجتماعية أو تنموية وإنما يمتد ليشمل لعب دور في نشر الرواية الفلسطينية القائمة على أحقية الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة على أرضه وضمن حدوده الوطنية في ظل دولة مستقلة ذات سيادة. إن إيصال الصوت الفلسطيني المظلوم وإسماعه للشعوب والحكومات المضيفة من الأدوار التي تقع على عاتق الجاليات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على الهوية الفلسطينية بما تتضمن من ذاكرة جماعية وقيم مشتركة للفلسطينيين أينما وجدوا تعتبر من أهم الإنجازات التي تسجل للشتات الفلسطيني. إن النكبة التي حدثت في العام ١٩٤٨ لا تزال تتربع في ذاكرة الأجيال اللاحقة التي لم تعشها ولم تلامس أحداثها أبصارها وآذانها. على الرغم من اندماج الأجيال الفلسطينية المتلاحقة في المجتمعات المضيفة، فإن مسألة الهوية بقيت غير قابلة للتصرف حيث لا تزال هويتهم مبنية على أساس ثنائية الانتماء للوطن الأم والأوطان التي يعيشون فيها.

تنوعت أساليب الدول في بناء علاقاتها مع جالياتها، لا سيما حين يتعلق الأمر بالاستفادة من رأس المال البشري هناك. وهذه الأساليب يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات سياساتية حسب (IOM, MPI, 2012)، وهي «المشاركة المباشرة، عقد الشراكات، بناء الشبكات». أظهرت نتائج الدراسة أن أنماط انخراط المغتربين الفلسطينيين في برامج دعم الوطن الأم تنسجم مع هذه الاتجاهات الكونية ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

- المشاركة المباشرة كممارسين: يتطلب ملء الفجوات الحرجة في الموارد البشرية والمعرفة العودة الدائمة أو المؤقتة أو عبر الوسائط الافتراضية إلى القيام بمهام محددة لسد النقص في مجالات حيوية كالتعليم والصحة ودوائر منظمة التحرير. وفق أحد المغتربين الذين شاركوا في نشاطات استشارية في فلسطين، فإن «الاستثمار في الأفراد أفضل استثمار، التعلم من خلال العمل مع الزملاء في المؤسسات الفلسطينية كان مهماً بالنسبة لهم، وفي الوقت نفسه أضاف الكثير لي وراكم الخبرة عندي. لذلك أشعر عندما كنت هناك أنني أساهم كثيراً في بناء قدرات المؤسسات وتحسين الأداء والكفاءة والفعالية للأشخاص الذين اعتدت العمل معهم».

- إنشاء أعمال تجارية مباشرة أو من خلال عقد شراكات مع أفراد محليين: هذا الاتجاه تستخدمه الدول لبناء شراكات بين الجهات الفاعلة في الداخل والمغتربين من خلال إطلاق

برامج تهدف إلى إنشاء تبادل أكثر استدامة في الاتجاهين للموارد والمعرفة. على الصعيد الفلسطيني كانت هناك مبادرات محدودة لعقد شراكات مع رجال أعمال ومشاريع في داخل الوطن. فمثلاً كشفت دراسة عن الفلسطينيين الأميركيين في تسعينيات القرن الماضي عن «وجود اهتمام لديهم بدرجة معينة بالاستثمار في الوطن خلال فترات المخاطر السياسية أو الاقتصادية المتزايدة» (Riddle & Nielsen 2011).

من الناحية الاقتصادية، يمكن للمغتربين تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والأعمال التجارية في بلدهم الأم، مما يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل، وتحفيز النمو. علاوة على ذلك، فإن ريادة الأعمال في الشتات لها أهمية خاصة بالنسبة للسوق المحلية التي تعتبر بشكل عام أقل جاذبية بسبب صغر حجمها أو عدم الاستقرار السياسي. الميزة النسبية الرئيسة لرجال الأعمال المغتربين هي قدرتهم على إقامة اتصالات مع شركاء آخرين في كل من البلد المضيف والبلد الأم، وبالتالي خلق فرص لنقل المعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلد الأم. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخراط رجال الأعمال المغتربين في ريادة الأعمال والاستثمار في وطنهم الأم يسمح لهم بالاستفادة من العمالة ذات التكاليف القليلة والموارد هناك.

مع ذلك، ليس من المستغرب أن القدرة على الاستفادة من إمكانات المغتربين في الأعمال التجارية والمشاريع في الوطن ليست عملية سهلة، خاصة عندما يتعلق الأمر ببيئة محفوفة بالمخاطر وغير مستقرة مثل تلك التي في فلسطين. وفقًا لحنفي (٢٠٠١) فإن العوامل الجوهرية التي تحدد انخراط المغتربين الفلسطينيين في التنمية في الوطن هي «الوضع السياسي والاقتصادي، الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للشتات الفلسطيني، والعلاقة الثنائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية». وهذا كان واضحاً من نتيجة المقابلات حيث أشار غالبية الذين تمت مقابلتهم إلى أن كثيراً من رجال الأعمال المغتربين غير جاهزين في ظل ظروف عدم الاستقرار لإنشاء مشاريع في فلسطين وأن فرص ذلك تبدو ضعيفة. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Hilal, 2007) التي ذكرت أن «عدم اليقين السياسي في ما يتعلق بمستقبل الأراضي الفلسطينية أبعد الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الفلسطيني بسوقه المجزأة والصغيرة، وبقيت استثمارات المغتربين في أحسن الأحوال تتسم بالمحدودية والتردد». على الرغم من هذه النتيجة المتواضعة وغير المفاجئة، يمكن ملاحظة وجود نماذج ناجحة في ريادة الأعمال يقوم بها مغتربون فلسطينيون. في الواقع، أنشأ بعض المغتربين

مصانع وفروعاً تابعة لشركات مقرها في البلدان المضيفة وكذلك شركات استشارية وأعمال أخرى داخل الوطن، بينما اختار آخرون مشاركة معلومات السوق مع نظرائهم في فلسطين. على سبيل المثال أحد المغتربين الذين تمت مقابلتهم كان مهندساً في مجال المعادن الثمينة. بعد إنهائه دراسته الثانوية، انتقل إلى إيطاليا لإكمال دراسته الجامعية. بعد الانتهاء من دراسته، عمل في إيطاليا في مصنع معادن ثمينة مدة ٣ سنوات. ثم أسس مصنع معادن ثمينة بالشراكة مع عدد من الأصدقاء الإيطاليين، وبعد ذلك افتتحوا عدداً من الفروع في مختلف المدن الإيطالية. بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، افتتح أول مصنع للذهب في فلسطين. شرح كيف أنشأ مصنعه، وكيف توسع عمله بسرعة، وكيف بدأ يفكر في مساعدة أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف إنشاء مثل هذه المصانع، وقد أشار إلى أنه «في الماضي، كانت تجارة الذهب تعتمد على استيراد ٩٠٪ من احتياجات السوق الفلسطينية من المعادن النفيسة من الخارج. اليوم، ٩٠٪ من استهلاكنا صناعة وطنية. هذا هو نتيجة نقل المعرفة حول كيفية تصنيع المعادن الثمينة. يوجد اليوم ٦٥ مصنع ذهب في الخليل وحدها. تم تدريب معظم أصحاب ومديري هذه المصانع في مصنعي».

- الاتجاه الثالث بناء شبكات علمية أو تقنية أو سياسية: تهدف هذه الشبكات إلى تطوير أبحاث وعقد ورشات عمل أو مؤتمرات، وكذلك أعمال استشارية وفرص استثمارية. حيث بنت بعض الجاليات الفلسطينية شبكات علمية أو تقنية لتقديم الخدمات الاستشارية وتنظيم مشاركات علمية للخبراء الفلسطينيين في الوطن، وكان أبرز المنصات في هذا المجال «شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الخارج (PALESTA) التي حاولت تسخير المعرفة العلمية والتكنولوجية للمغتربين من ذوي المهارات العالية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين» (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨). كان مركز نشاط هذه الشبكة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، لكن مع الأسف بقي نشاطها محدوداً وغير مؤثر في ظل ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية الفلسطينية. ليس من المستغرب أن تظهر النتائج درجة عالية من الاستعداد لدى المؤسسات الفلسطينية للاستفادة من تجارب المغتربين الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن خصوصية الواقع الفلسطيني وغياب آليات الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تقدمها الكفاءات المغتربة يمثلان نقطة ضعف في علاقة البلد الأم مع جالياته.

التحديات التي تواجه الجاليات الفلسطينية

على الرغم من أن الوجود الفلسطيني في المجتمعات المضيفة امتاز بالحيوية والتفاعل الإيجابي مع البلدان المضيفة ومع الوطن الأم، فإن الجاليات الفلسطينية تواجه عدداً من التحديات التي تؤثر بشكل واضح على أدائها واستمرارية عملها ويمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

- غياب المأسسة: تعاني الجاليات الفلسطينية في مجملها من ضعف في قدراتها المؤسسية نتيجة ضعف آليات الحوكمة والمشاركة. هناك مؤتمرات وانتخابات لكن هذه العملية الديمقراطية لا تقود بالضرورة إلى تغيير حقيقي إذا لم تضمن تجديداً في الدماء وإشراك أكبر عدد ممكن في هذه العملية. المشاركة في اتخاذ القرار تقود إلى العمل على إنجاحه والالتزام به، وهذا مع الأسف غير متوفر حالياً. وعلى الرغم من وجود مؤتمرات وانتخابات، فإن هناك فجوة بين الأجسام الرسمية للجاليات وبين غالبية فلسطينيي الشتات وهذا يتضح من المشاركة المتواضعة في أنشطة هذه الجاليات.
- التجاذبات بين السفارات والجاليات التي قد تصل إلى درجة النفور والتنافس (سيتم بحث هذه العلاقة في الصفحات القادمة بشكل أكثر تفصيلاً).
- تصدير أزمات الداخل إلى الشتات: التأثر المباشر بما يجرى داخل فلسطين سواء من انقسامات سياسية أو ممارسات الفصائل مما يسهم في إضعاف عمل الجاليات الفلسطينية كفريق واحد متجانس، وبالتالي تكون نتائج أي فعالية متواضعة. وهذا ما أكده أحد أفراد عينة الدراسة الذين تمت مقابلتهم وهو برتبة سفير، حيث قال: «من المؤسف للغاية أن الشتات الفلسطيني في الخارج منقسم ويغلب الطابع الفئوي على نشاطاته. التناقضات في مجتمعنا في الوطن يتم نقلها وتؤثر على علاقات الناس في ما بينهم في مجتمعاتنا في الخارج. لقد انتقلت من دولة حيث الجالية الفلسطينية منقسمة إلى دولة أخرى وجالية فلسطينية أخرى تعاني من الانقسام نفسه الناتج عن الأسباب نفسها».

الإطار السياساتي للعلاقة مع الجاليات الفلسطينية

تمثل السياسات توجهات عامة «وإطاراً يوجه تفكير الأفراد ويوضح إمكانيات التطور والأداء الجيد في المنظمات المعاصرة» (الدهان وآخرون، ٢٠١٦). إن ما يميز السياسات العامة تناولها قضايا الناس ومشاكلهم بشكل شمولي بحيث تشمل نتائج تطبيقها شرائح واسعة من المجتمع، الأمر الذي يؤكد أهمية صياغتها

بشكل دقيق لزيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة من تنفيذها. وفق المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (٢٠٠٩) فإن السياسات العامة عادةً ما تكون «استجابة للحاجات التي يطرحها الواقع اليومي الملموس أو المشاكل التي يعانيها مجتمع ما أو بعض المجموعات المحددة داخل هذا المجتمع». حتى تكون السياسات ذات أثر يجب إشراك جميع الفئات الاجتماعية وأصحاب المصالح الذين يؤثرون ويتأثرون بها لزيادة فرص نجاحها. بمعنى آخر، تأتي السياسة المصاغة نتاج عملية مفاوضات بين أصحاب المصالح وجماعات الضغط والجهات الحكومية. يتم في هذه المرحلة اختيار السياسة المناسبة من بين البدائل المطروحة، استناداً إلى مجموعة من المعايير التي تساعد على اختيار البديل الأفضل وهي: «الكفاءة من خلال تحليل العائد والتكلفة المترتبة على التنفيذ، الفعالية ومدى تحقق النتائج، المرونة، والعدالة في التوزيع» (Young & Quinn, 2002: 14).

ظهر مفهوم السياسات كمصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً في بداية الخمسينيات «حيث استعانت الحكومة الأميركية بعد الحرب بعدد كبير من الخبراء والعلماء في تخصصات مختلفة لصياغة سياسات فعالة للنهوض بواقع اقتصاديات ما بعد الحرب» (الجند، ٢٠١٤). بشكل عام يركز الباحثون في مجال السياسات على سمتين أساسيتين لعملية تحليل السياسات العامة، هما المدخل العلمي في تناول المشكلة وتحديدها واستعراض البدائل الممكنة. والسمة الثانية هي نزوع هذه السياسات نحو ترشيد القرار الذي يزيد من فرص نجاح هذه السياسات وتقليل مخاطرها إلى الحد الأدنى. تعتبر قدرة الدول على تطوير سياسات قائمة على الأدلة لاستهداف جالياتها والاستفادة من طاقاتها وإمكانياتها مسألةً أساسيةً أدركتها الحكومات على مختلف توجهاتها وقدراتها. فلسطينياً، تشكل مسألة الوعي بأهمية دور الجاليات في البناء المؤسسي لا سيما إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أحد التحديات الرئيسة في العلاقة بين المؤسسة الرسمية والجاليات. على الرغم من أن منظمة التحرير من الناحية الشرعية تحظى بتمثيل جميع الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة، فإن مؤسساتها ضعيفة وتعاني من غياب المأسسة، لذلك فإن إعادة بنائها يشكّل أولوية لعلاقة أكثر فاعلية وصلابة بين الوطن والشتات. في السياق نفسه، بينت نتائج الدراسة وجود وعي مرتفع لدى المبحوثين بأهمية العلاقة بين المغتربين الفلسطينيين ووطنهم الأم، وقد أكدوا دور المغتربين في دعم أبناء شعبهم بالداخل، وأشاروا إلى أن المغتربين يمثلون طاقات بشرية

وعلمية هائلة يمكن الاستفادة منها وحشدها لخدمة قضايا الوطن الأم ودعمها في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية والسياسية بما يشمل أيضاً بناء المؤسسات ونقل المعرفة وتنمية قدرات رأس المال البشري هناك. كذلك أظهرت النتائج أن استقطاب المغتربين الفلسطينيين لنقل الخبرة في قطاعات استراتيجية كالتعليم والصحة يجلب أفكاراً إبداعية وممارسات فضلى نتيجة الخبرة المتراكمة لديهم ويترك أثراً إيجابياً على الأداء في المؤسسات الفلسطينية. من الناحية الأخرى، أظهرت نتائج الدراسة عدداً من نقاط الضعف في علاقة المؤسسات الرسمية الفلسطينية مع الجاليات الفلسطينية ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- عدم وجود سياسات أو استراتيجية حكومية تنظم العلاقة مع الجاليات الفلسطينية:

عند السؤال عما إذا كان لدى المؤسسات الفلسطينية سياسات أو خطط تستهدف المغتربين وتعزز العلاقة معهم، أكد جميع صناع القرار الذين تمت مقابلتهم أن المؤسسات الفلسطينية ليس لديها أي سياسة تتعلق بمشاركة المغتربين وتفعيل دورهم. وفي السياق نفسه، أكد المغتربون الذين تمت مقابلتهم أنهم لم يلمسوا وجود مثل هذه السياسات أثناء عملهم في فلسطين. بكل وضوح لقد حاول الباحث العثور على أي وثيقة تشير إلى وجود سياسات متماسكة بشأن الشتات الفلسطيني لكنه لم ينجح. في الواقع فإن مثل هذه السياسات والاستراتيجيات لا توجد في خطط أو وثائق أي مؤسسة فلسطينية. بالتأكيد فإن عدم وجود مثل هذه السياسات يؤدي إلى خلق فجوة كبيرة في العلاقة بين الوطن والشتات. في السياق نفسه، أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من مبادرات المغتربين الفلسطينيين اتجاه وطنهم الأم كانت تتم بشكل فردي أو عبر مؤسسات دولية أو محلية تنتمي إلى القطاع الخاص أو الأهلي في ظل غياب أي سياسات حكومية تستهدفهم أو تفعل دورهم سواء على صعيد المشاركة في برامج تنموية محلية أو على صعيد دعم تحركات سياسية أو غيرها. يشير الشكل (١,١) أدناه إلى أن غالبية من المغتربين الفلسطينيين (٦٣٪) قد شاركت في برامج ونشاطات داخل الوطن إما من خلال المنظمات الدولية أو بشكل فردي. في حين بلغت نسبة المشاركين من خلال منظمات الشتات (١٠٪). علاوة على ذلك، بلغت نسبة المدعوين من الأصدقاء، أو أحد أفراد الأسرة (١٢٪) لكل منهما. أما أولئك الذين شاركوا من خلال المؤسسات الحكومية فكانوا ٢٪ فقط من المستجيبين.

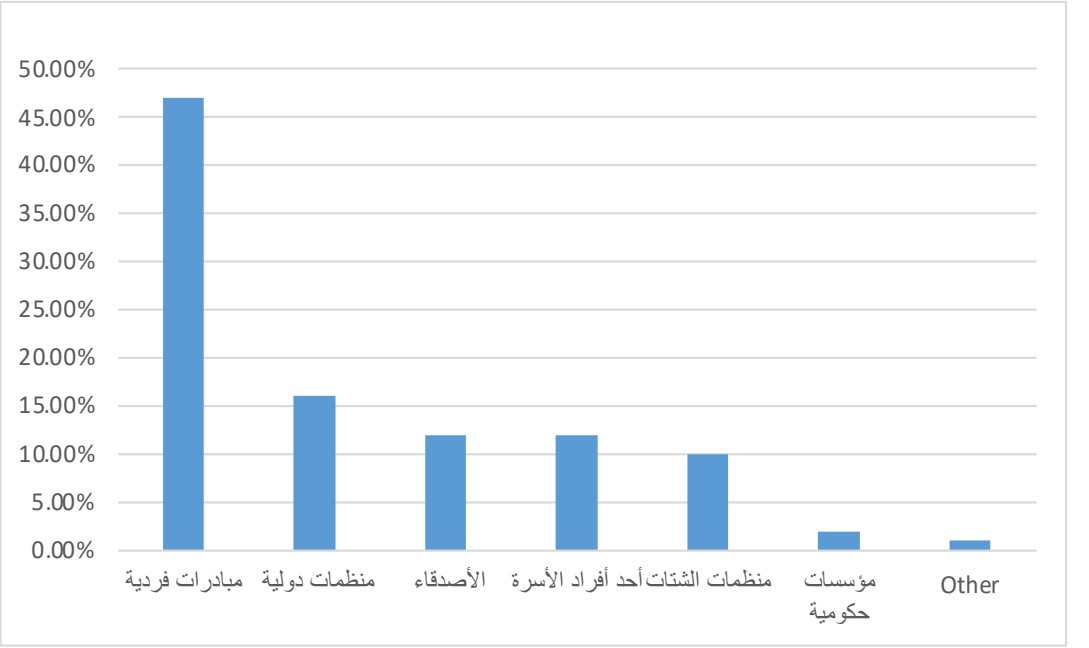

الشكل: ١,١. طرق انخراط المغتربين الفلسطينيين في برامج تنموية أو استشارية في الوطن الأم.

من الـواضـح أن نشاطات المغتربين الفلسطينيين ومبادراتهم اتجاه قضايا وطنهم الأم التنموية والسياسية تحدث غالباً بشكل فردي أو عبر منظمات دولية دون أي مبادرات حكومية. غالباً ما تشكل العوامل العاطفية والانتماء الوطني الدافع الرئيس لمشاركاتهم. فعلى الرغم من حقيقة أن الفلسطينيين مشتتون في جميع أنحاء العالم، فإن فلسطين لا تزال حية في عقولهم وضميرهم وما زالت النكبة التاريخية التي حلت بالشعب الفلسطيني ماثلة في عقولهم ووجدانهم وذاكرتهم الجماعية. بشكل عام وعلى الرغم من تنوع أوضاع المجتمعات الفلسطينية من حيث مستوى اندماجها في المجتمعات المضيفة والمؤهلات التعليمية لأعضائها، فإنها ظلت في حنين دائم لفلسطين. إن أفرادها على استعداد دائم لخدمة وطنهم والانخراط في أي نشاط لصالح شعبهم وقضاياه، لكن غياب سياسات رسمية لتنظيم مثل هذه الجهود المحتملة هو عامل رئيس في محدودية الاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم. انطلاقاً مما سبق، فإن غالبية الذين تمت مقابلتهم دعوا إلى استراتيجية معينة للقيام بتعبئة الشتات الفلسطيني بطريقة فعالة استناداً إلى سياسات قوية مبنية على الأدلة والبيانات.

- غياب المشاركة: من المهم ملاحظة أن السياسات والخطط الاستراتيجية نادراً ما يمكن تحقيقها من طرف واحد فقط، لكنها تتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة. تُظهِر تجربة البلدان أن «من المرجح أن تنجح البرامج أو السياسات إذا شارك المغتربون - بشكل مباشر أو غير مباشر - في التخطيط لها وإعدادها. بالإضافة إلى ذلك، فإن استشارة المغتربين تولد الثقة والملكية » (IOM & MPI, ٢٠١٢). يعتبر التعاون والتواصل الفعال من الخطوات المهمة في بناء شراكة ذات معنى، لكن من الواضح أنهما أغفلتا.
- عدم وجود قاعدة بيانات: كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود قاعدة بيانات عن المغتربين الفلسطينيين. بالإضافة إلى عدم وجود رؤية لكيفية الاستفادة من طاقات المغتربين، وهذا يتضح من عدم إعداد قائمة بالاحتياجات والمجالات التي يمكن أن يسهم بها المغتربون الفلسطينيون لدعم قضاياهم الوطنية. يشكل وجود قاعدة بيانات - تتضمن أماكن وجود الفلسطينيين في الدول المضيفة ومؤهلاتهم وكيف يمكن الاستفادة من إمكانياتهم وماذا يمكن أن يقدموا لوطنهم الأم - عنصراً أساسياً لا غنى عنه لربط الشتات الفلسطيني بالوطن الأم. ذلك أن وجود قاعدة بيانات يساعد على مقارنة مؤهلات المغتربين مع الفجوات والاحتياجات بالداخل ويسهل عملية الاستفادة من الكفاءات المغتربة ويعظّم من أثر إسهامات الشتات الفلسطيني ومشاركاته في دعم قضاياه الوطنية.
- العلاقة بين السفارات ومنظمات الجاليات: على الرغم من إدراك أهمية تكاملية العلاقة بين السفارات والجاليات، فإن هذه العلاقة في كثير من الأحيان تفتقر إلى الانسجام والتجانس. أكد غالبية من تمت مقابلتهم «أن العلاقة بين الجاليات والسفارات الفلسطينية ليست بأفضل حالاتها، بل على العكس، تأخذ هذه العلاقة غالباً الطابع الخلافي وتتسم بالتنافس على من له القرار في إدارة النشاطات التي تنظم بالخارج». تؤثر أجواء هذه العلاقات بالتأكيد على القدرة على حشد الطاقات المغتربة خاصة الأكاديميين والفئات المثقفة الأخرى مما يؤدي إلى ترددها في المشاركة في النشاطات والفعاليات التي تنظمها السفارات أو منظمات الجاليات. هذه الخلافات تقوّض جهود الفلسطينيين بالداخل والخارج لبناء مواقف متماسكة تؤثر على شعوب وحكومات دول العالم كما تضعف الفعاليات التي تنظمها الجاليات بالخارج. وهذا ما أكده أحد المغتربين الذين

تمت مقابلتهم، حيث أشار إلى أنه «في كثير من الأحيان تنعكس الخلافات بين السفارات ومنظمات الجاليات بشكل سلبي على نشاطاتنا لدعم شعبنا الفلسطيني داخل الوطن كما تؤثر على وحدة الجاليات».

- الصورة النمطية السائدة عن أداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: مع الأسف توجد صـــورة نمطية سلبية عن أداء المؤسسات الفلسطينية خاصة في ما يتعلق بموضوعات الفساد وسوء استخدام الموارد. هذه الصورة تتعمّق نتيجة الآلة الإعلامية التي تقودها جهات متعددة لتشويه صورة الأداء المؤسسي للفلسطينيين داخل الوطن. على الرغم من أن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة قد اتخذت العديد من الإجراءات لتحسين سياساتها المالية وأدائها الإداري، فإن الصورة النمطية التي يصورها بها الإعلام ويتأثر بها المغتربون الفلسطينيون هي أنها سلطة لا تطبق مبادئ الحكم الرشيد ومعاييره. وفق عدد من المغتربين الذين تمت مقابلتهم، فإن الأسئلة التي يتم طرحها دائماً هو لماذا يجب أن أدفع لهم؟ لماذا أشارك في مثل هذه المنظومة أو البيئة المؤسسية الفاسدة؟ هذه الصورة النمطية تؤدي إلى إحباط فلسطينيي الشتات، خاصة الفئات الأكثر تعليماً، وتؤثر على معنوياتهم واستعدادهم للمشاركة في نشاطات وبرامج داعمة للمؤسسات الفلسطينية بالداخل. هذا يشكل أحد التحديات في العلاقة بين المؤسسات الحكومية والجاليات الفلسطينية ويقوض جهود حشد الشتات الفلسطيني بطريقة أكثر حيوية وفاعلية. من هنا، فإن إعادة تصويب العلاقة وبناء الثقة مع الجاليات الفلسطينية يجب أن تكون أولوية للجهات الحكومية الفلسطينية.
- لا شك في أن هناك تراجعاً في دور فلسطيني الشتات وتمثيلهم في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فرضته ظروف العودة إلى أرض الوطن مما خلق حالة من الفجوة أو الاغتراب بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة وفلسطيني الشتات من جهة أخرى.

الخاتمة والتوصيات

تمثل الجاليات عنصر دعم وإسناد لوطنها الأم، فقد بينت تجارب الدول أن ربط جالياتها ببرامج التنمية واستقطابها لصالح القيام باستثمارات اقتصادية أو دعم قضايا سياسية عملية تحتاج إلى جهود وسياسات في ظل تنامي المصالح وتنوع اهتمامات مكونات هذه الجاليات. إن منح حوافز تشجيعية للأفراد المغتربين وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار مسألة أساسية في بناء علاقة متوازنة مع الجاليات. فلسطينياً، ونظراً لخصوصية الحالة واستمرار

الاحتلال والمظلومية الفلسطينية، فإن علاقة المغتربين الفلسطينيين المنتشرين في أرجاء المعمورة مع وطنهم الأم لم تخبُ أو تتراجع، حيث بقي الفلسطيني أينما وجد يعرف نفسه بهويته الفلسطينية أولاً قبل هوية الوطن المضيف. وعلى الرغم من اندماجهم في الأوطان المضيفة فإن حنين الفلسطينيين لوطنهم الأم لم ينقطع يوماً ولا يزالون يتمسكون بحقهم في العودة إلى وطنهم كحق غير قابل للتصرف أو المقايضة.

من الناحية الأخرى، على الرغم من مشاعر المغتربين تجاه وطنهم باعتباره وطن الآباء والأجداد وعلى الرغم من الوعي بأهمية العلاقة بين الوطن الأم والجاليات الفلسطينية، فإن الدراسة أظهرت أن هناك الكثير مما يجب القيام به من جانب الجهات الحكومية الفلسطينية لتعزيز العلاقة مع الجاليات الفلسطينية من أجل تنمية دور المغتربين سواء في المجال التنموي أو السياسي لدعم القضية الأم، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- وجود تصور شامل لطبيعة العلاقة بين الوطن الام والجاليات بحيث ينبثق عنه سياسات وخطط وبرامج تبين ماذا نريد من هذه الجاليات وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به. مأسسة العلاقة بين الوطن والجاليات يتطلب تطوير استراتيجية وسياسات لبناء علاقة أكثر فاعلية مع الجاليات الفلسطينية وربطها مع احتياجات الوطن وقضاياه. هذه السياسات يجب أن تقوم على مجموعة من الركائز أهمها: أولاً وقبل كل شيء، تحديد الأهداف التي تشمل احتياجات الشتات والوطن الأم. لتحقيق نتائج دقيقة، يجب دعم هذه الأهداف بآليات وأدوات. الركيزة الثانية هي الوصول إلى هؤلاء المغتربين من خلال بناء قاعدة بيانات شاملة عن الفلسطينيين في الخارج. ليس هناك شك في أن التخطيط والسياسات والمتبعة عوامل حاسمة لإضفاء الطابع المؤسسي والمهني على العمل المؤسساتي.
- إشراك جميع الجهات الفاعلة هو عامل رئيس لنجاح الاستراتيجية والسياسات التي تستهدف المغتربين. لذا، فإن بناء آليات أفضل للوصول إلى الجاليات الفلسطينية، يتطلب إدماج جميع أصحاب العلاقة في هذه الجهود بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والحكم المحلي والقطاع الخاص. يبدو أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص معقولة إلى حد ما لأن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لديها القدرات لتخصيص المزيد من الموارد والميزانيات لدعم البرامج والمبادرات التي قد لا تتمكن الحكومة من تنفيذها بشكل فردي. في الواقع، تعتبر محدودية الموارد المالية أحد التحديات الرئيسة التي تقوّض مساعي الحكومة الفلسطينية لتنفيذ أي برامج أو مبادرات. الكثير من الدول قامت بتنفيذ مشاريع تستهدف جالياتها بالخارج

من خلال عقد شراكات مع القطاع الخاص وهذا يبدو منطقياً في الحالة الفلسطينية حيث ضعف الموارد ومحدودية الموازنات الحكومية.

- العلاقة بين الوطن والجاليات ثنائية الاتجاه سواء من حيث العطاء أو الثقة، وقد بينت تجارب العديد من الدول أنها استطاعت جذب أعداد متزايدة من جالياتها عندما وفرت الحوافز اللازمة ومتطلبات النجاح. إن ترسيخ شراكة مستديمة بين الشتات وأي حكومة يجب أن تقوم على الثقة المتبادلة. لا يكفي النظر إلى المغتربين باعتبارهم مصدر معرفة أو تحويلات المالية أو داعمين لقضايا وطنهم من الخارج فقط، بل لا بد من أن يمتد هذا الاهتمام ليشمل بناء علاقات قائمة على الثقة. هناك أساليب مختلفة لتعزيز العلاقة مع المغتربين وبناء مثل هذه الثقة، يشمل ذلك بالإضافة إلى توفير الحوافز، تحديث بيانات المغتربين حول السياق المحلي في فلسطين لإبقاء المغتربين على اتصال مع مجتمعهم الأصلي. بناء الشبكات والمجموعات العلمية والأكاديمية وغيرها بما يسمح للمغتربين بالمساهمة في دعم وطنهم الأم.
- تحتاج المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة بالشتات لا سيما السفارات إلى تطوير قاعدة بيانات دقيقة وممنهجة عن الفلسطينيين في الخارج لتحديد هويتهم أين هم؟ ماذا يعملون؟ ما هي الخبرة التي يمتلكونها؟ كيف يمكنهم المساعدة؟ وما إلى ذلك. يجب أن يركز الهدف الرئيس على كيفية تحقيق استخدام أفضل لتجربة المغتربين وبناء علاقة معهم تسودها الثقة وتعبئتهم بطريقة فعالة.
- من أهم الخطوات لتعزيز العلاقة مع الجاليات وجود مؤسسات فاعلة ومتجانسة ذات مهمات ومسؤوليات واضحة وغير متضاربة تعمل على تنسيق الجهود وتنظيم العلاقة مع المغتربين من أجل توظيف خبراتهم ورغبتهم في الإسهام في خدمة وطنهم، وتوجيه تلك الرغبة من خلال منحهم شعوراً مشتركاً بالهدف.
- أخــيراً من المهم الإشــارة إلى دور المناخ السياسي وحوكمة المؤسسات في تعزيز العلاقة مع الجاليات الفلسطينية. يمثل تطبيق الممارسات الفضلى في الإدارة والحكم وتوسيع إطار المشاركة السياسية عامل جذب مهماً للمغتربين للارتباط بأوطانهم وتقديم إمكانياتهم وخبراتهم لخدمة قضايا شعبهم وبناء مؤسساتهم الوطنية. في المقابل فإن تفشي الفساد والمحسوبية وتردي الخدمات وعدم الاستقرار السياسي تشكل موانع حقيقية أمام إقامة علاقات أكثر فاعلية مع المغتربين. من هنا تأتي أهمية وجود بيئة سياسية وإدارية تعزز قيم الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد وتحارب الفساد والمحسوبية.

المراجع العربية

- أبو بكر، توفيق (٢٠٠٠). الفلسطينيون في الكويت وأزمة الخليج. مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، عمان.
- الجند، توفيق (٢٠١٤). مفاهيم أساسية في السياسات العامة. مشروع تعزيز قدرات الشباب في رصد ورقابة أداء الحكومة خلال الفترة الانتقالية. صنعاء، اليمن.
- الدهان، أميمة. سالم، فؤاد الشيخ. رمضان، زياد. مخامرة، محسن (٢٠١٤). المفاهيم الإدارية الحديثة، الطبعة الثانية عشر. مركز الكتب الأردني.
- اللبدي، طاهر (٢٠١٨). دور الشتات الفلسطيني في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية. مبادرة الإصلاح العربي.
- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (٢٠٠٩). كتيب صياغة السياسات. واشنطن د.س ٢٠٠٣٦. ترجمة نور الأسعد وسوزان قازان. لبنان.
- جامعة الدول العربية (٢٠٠٨). التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية: هجرة الكفاءات نزيف أم فرص. القاهرة. إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي.

المراجع الأجنبية

- Alturk, Hany (1995): The Palestinians in Australia. Published by: The NSW Australian Palestinian Association inc.
- Hanafi, Sary (2001): Reshaping the Geography: Palestinian Communities Networks in Europe and the New Media, Second Mediterranean Social and Political Research Meeting: the article is available on this link http://www. lse. ac. uk/ collections/EMTEL. Minorities/papers/ palest inianweb. doc.
- Hijab, Nadia (2004): The role of Palestinian diaspora institutions in mobilizing the international communities. ESCWA.
- Hilal, Jamil (2007): Assessing the impact of migration on Palestinian society in the West Bank and Gaza Strip, CARIM, RCSAS, EUI, Florence, Italy.
- International Organization for Migration (IOM)) & Migration Policy Institute (MPI) (2012): Developing a road map for engaging Diasporas in development: A handbook for policymakers and practitioners in home and host countries. Geneva: International Organization for Migration.
- Riddle, Liesl., & Nielsen, Tjai (2011): Policies to strengthen diaspora investment and entrepreneurship: Cross-national perspectives. Realizing the development potential of Diasporas, 230-252.
- Sulaiman, Saqer (2021): "The Engagement of highly skilled Migrants in knowledge transfer to their home country". Ph.D. thesis (Public Administration studies). University of Public Service, Budapest.
- Young, Eoin., & Quinn, Lisa (2002): Writing effective public policy papers. Open Society Institute, Budapest.

الثابت والمتغير في خطاب منظمة التعاون الإسلامي نحو التطبيع

د. علاء نزار العقاد *

تمهيد

تتسابق دولة الاحتلال نحو نقل علاقاتها من الدول العربية من مرحلة المواجهة المسلحة مع الجيوش العربية إلى مرحلة القبول بتسوية الصراع الدائر معها منذ أكثر من نصف قرن، سلمياً، وصولاً إلى مرحلة تطبيع العلاقات في مختلف المجالات.

يتخذ هذا التطبيع بأشكاله وإجراءاته هدفاً إسرائيلياً في الصراع، فهو جوهر السلام والتسوية وفق المفهوم الإسرائيلي، باعتباره الأسلوب الأمثل لضمان عدم العودة للحرب، والقفز عن الجذور التاريخية للصراع والقبول بإسرائيل دولة طبيعية في المنطقة.

لهذا لا بد من تتبع التحديات الجديدة التي فرضت نفسها أمام المنظمة في هذا الشأن، وسط اختلافات في المواقف وحتى نزاعات موصوفة بين دولها، إضافة إلى العامل الخارجي وخطط السلام المطروحة التي نشطت في الآونة الأخيرة بوتيرة متسارعة، وسط تزايد التحديات النوعية التي تسهم في إعادة إما تركيب منظمة التعاون الإسلامي أو تفكيكها.

تكمن إشكالية الدراسة في طبيعة موضوعها المتعلق بمدى فعالية منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة مخاطر التطبيع العربي مع إسرائيل، كمنظمة إسلامية وازنة في المنطقة تعد الناطق باسم الأمة الإسلامية، والمحققة لآمال الشعوب الإسلامية في شتى بقاع العالم وتطلعاتها.

* رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون- برلين.

تطرح هذه الدراسة أكثر من تساؤل، ولعل السؤال الأبرز هنا هو ما هو دور منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة تحديات التطبيع مع إسرائيل وما هي سيناريوهات المستقبل. ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية عديدة، ضرورية لإثراء البحث والتحليل، منها:

١. ما هو المتغير في مواقف منظمة التعاون الإسلامي من التطبيع في سياقات خطط السلام في الشرق الأوسط؟
٢. كيف تنظر المنظمة إلى مبادرة السلام العربية تجاه التطبيع مع إسرائيل؟
٣. ما هي أبرز مظاهر التطبيع ومآلاته؟
٤. ما هي مواقف دول الأعضاء في المنظمة من التطبيع؟
٥. ما مدى قدرة المنظمة على التأثير على أعضائها لثنيهم عن التطبيع؟

الفروض العلمية:

- كلما كان أعضاء المنظمة أكثر تماسكاً كانت المنظمة أكثر تأثيراً في مواجهة التطبيع عبر مواقفها وأدوارها.
- تفرّد دول أعضاء ومخالفتها مواقف المنظمة يؤثران على مستقبل المنظمة ودورها في التصدي لخطر التطبيع.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، ومن الإسهام الذي ستضيفه إلى النقاش التحليلي والتقييمي لموقف منظمة التعاون الإسلامي وسبل مواجهتها وتصديها لخطر التطبيع العربي مع إسرائيل والتحديات التي تواجهها في هذا الصدد. ومدى قدرتها على تكريس تعاون فلسطيني وعربي وإسلامي في مجال التحرك لمواجهة الخطر، لاسيما أن المنظمة تعد ثاني أكبر المنظمات العالمية بعد الأمم المتحدة، وتعبر عن صوت العالم الإسلامي، وهو ما يجعل الدراسة على قدر من الأهمية العلمية خاصة من خلال بحث أدوار المنظمة ومواقفها تجاه مواجهة خطر التطبيع.

استعنا في إنجاز الدراسة بمنهجين أساسيين، أولهما المنهج التاريخي الذي يبحث في جذور المشكلات البحثية وتطور أحداثها، وعلاقتها بالبيئة التي نشأت فيها، ويساعد على إبراز نقاط التحول في الظاهرة محل الدراسة. أما المنهج الثاني، فيتمثل في المنهج التحليلي على النحو الذي يساعد في تقصي أسباب الظاهرة وفهمها وتحليلها، وقد استُخدم هذان المنهجان لملاءمتهما مثل هذه الدراسات.

مجالات الدراسة:

- المجال الزمني: ينطلق المجال الزمني للدراسة من توقيع أول معاهدة سلام مصرية إسرائيلية في آذار عام ١٩٧٩، ويمتد إلى غاية عام ٢٠٢٣.
- المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني

للدراسة في ما يدور داخل أروقة المنظمة ومواقف الدول الأعضاء من عموم العالمي الإسلامي باعتباره المجال الحيوي للمنظمة المدروسة.

أولاً: تفكك في مواقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه التطبيع

لقد غدت دول تحتل مكانة مهمة ومؤثرة في منظمة التعاون الإسلامي تسير في ركب تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وهذا ما أدى إلى عواقب غير محمودة في بنية منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي مكّن إسرائيل من الاستمرار في تطبيع علاقاتها مع مزيد من الدول العربية حتى خلال الأوقات التي شاهدت تأزماً وعدائية بين الجانب العربي وإسرائيل. [١]

يمكن أن تظهر معالم التفكك في الإخلال بثوابت المنظمة تجاه التطبيع، وفق ما يأتي:

تاريخياً التزمت السلطات المصرية بتنفيذ ما نصت عليه اتفاقية السلام التي وقعتها مع إسرائيل (مادة رقم ٢/٣)، وذلك بمنع الأعمال العدوانية أو أفعال العنف أو النشاط الهدام أو حتى التحريض عليها وذلك بكل الوسائل سواء التشريعات القانونية أو الإجراءات والتدابير الأمنية، وتجسد ذلك في سلسلة التشريعات التي أصدرها نظام الرئيس السادات للحيلولة دون توجيه أي نقد للاتفاقية منذ توقيعها، ومن ذلك قرار رئيس الجمهورية بتعديل المادة رقم (١١) من قانون مجلس الشعب، والقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون الأحزاب السياسية، والقانون رقم (٩٥) لعام ١٩٨٠ المعروف باسم قانون العيب، والقانون رقم (١٤٨) لعام ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة،[٢] وكلها تلاحق – مع أمور أخرى- ناقدي إسرائيل والاتفاقية وتفرض عقوبات بالحبس، وغرامات مالية، وعقوبات تبعية بالحرمان من ممارسة الحقوق السياسية، كما تعرضت أحزاب سياسية للحل. [٣]

كما إن مصر تكتفي بسحب سفيرها من تل أبيب كلما شهدت العلاقات العربية الإسرائيلية تأزماً في سياق تصاعد العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني، دون أن ينعكس ذلك على العلاقات الدبلوماسية أو التنصل من التزاماتها إزاء إسرائيل.

أما بخصوص موقف المملكة الأردنية الهاشمية من التطبيع فيمكن القول إنها تحذو حذو مصر، إذ إنها تستمر في المحافظة على علاقاتها التطبيعية مع إسرائيل حتى عند تأزم العلاقات العربية الإسرائيلية، وتكتفي هي الأخرى بسحب سفيرها من تل أبيب كإجراء دبلوماسي يعبر فقط عن استياء الحكومة إزاء التصرفات الإسرائيلية العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، ثم ما

تلبث أن تأذن لسفيرها بالعودة لمباشرة مهامه لدى دولة إسرائيل.[٤] في الواقع، فإن البنية الجماهيرية الأردنية رافضة لمشاريع التسوية، وعملت على تشكيل لجان لمقاومة التطبيع ونشر الوعي بمخاطره وتهديداته على المجتمع الأردني وحاولت تجميع كل القيادات الثقافية في مشروع واحد للمقاومة من أجل تعميق وعي المواطن العادي. [٥]

وعلى نحو عربي آخر، فقد مثلت العلاقات الموريتانية الإسرائيلية حالة خاصة في مسألة التطبيع السياسي مع إسرائيل، إذ تعد الدولة العربية الوحيدة خارج دول المواجهة التي أقامت علاقات دبلوماسية معها، كما استمرت موريتانيا في تطوير علاقاتها مع إسرائيل حتى خلال الفترات التي تشهد فيها العلاقات العربية الإسرائيلية توتراً وتأزماً، وإن كانت العلاقات بين البلدين لاتزال موضوع صراع قوي على الساحة الموريتانية، حيث يوجد رفض شعبي لهذه العلاقات. [٦]

وعلى مستوى تونس، فقد توصلت إلى اتفاق مع إسرائيل يقضي بفتح مكتب اتصال متبادل عام ١٩٩٦، وحرصت بدورها على أن يتزامن افتتاح مكتبها في إسرائيل مع فتح مكتب لها في غزة، وقد أدى هذا التطور إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياحية مع إسرائيل.

وعلى صعيد متزامن في التسعينيات كانت المغرب قد ارتبطت هي الأخــرى بعلاقات واتصالات وطيدة مع إسرائيل، ارتبطت في أحد وجوهها بالجالية اليهودية التي لعبت بعض الأدوار الرئيسة في هذا الإطار، وقد قرر المغرب في كانون الأول ١٩٩٤ فتح مكتب ارتباط مغربي في إسرائيل والسماح لإسرائيل بافتتاح مكتب مماثل لها في المغرب، وقد اعتبر العاهل المغربي الحسن الثاني هذا الإجراء بمثابة اعتراف بإسرائيل من الناحية الدبلوماسية، وبدئت في كانون الأول ١٩٩٥ رحلات جوية مباشرة بين تل أبيب ومراكش، وأقر البلدان برنامجاً في مجال التعاون الزراعي، وقد أفضت هذه التطورات إلى أن يغدو المغرب مقرَ العديد من المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. [٧]

في حقبة التسعينيات، أيضاً، قامت قطر هي الأخرى بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. واحتفظت بعلاقاتها المعهودة والمتميزة معها، وقد عبر وزير خارجية قطر في تشرين الأول ١٩٩٥، عن أن بلاده تؤيد إلغاء المقاطعة الاقتصادية المباشرة مع إسرائيل حتى إن لم يتحقق السلام الشامل، وفي عام ١٩٩٦ قام شمعون بيرس بزيارة قطر على رأس وفد إسرائيلي كبير بناء على دعوة رسمية من أمير قطر. [٨]

وكانت سلطنة عمان قد وقعت مع إسرائيل في كانون الثاني ١٩٩٦ اتفاقا لفتح مكاتب تمثيل تجاري متبادل إلا أنها قررت إغلاق المكتب في عام

٢٠٠٠ مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وقالت تشينزيا بيانكو الباحثة المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط في معهد «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»: إنّ السلطان العماني «يتصرف بحذر بالفعل بسبب مخاوف محتملة تتعلق بالاقتصاد ولن يخاطر بخطوة مماثلة مثيرة للجدل في هذا الوقت».

تزايد، مؤخراً، التطبيع العربي الإسرائيلي، نتيجة ارتـــدادات «ثـــورات الربيع العربي» أواخر العام ٢٠١٠، حيث استغلت «إسرائيل» الواقع الأمني وزيادة نفوذ إيران، وانتشار ظاهرة الإرهاب في العالم العربي، وانتقلت الإستراتيجية الإسرائيلية إلى الحل الإقليمي «العربي» بدلاً من الحل الداخلي «الفلسطيني»، وذلك بتوطيد علاقاتها بالدول العربية على مستويات عدة؛ سياسية، وأمنية، واقتصادية، وثقافية، ورياضية.

ثانياً: موقف المنظمة من التطبيع في سياقات خطط السلام في الشرق الأوسط

جاءت صفقات التطبيع الأخيرة مع إسرائيل ضمن مخططات ترامب وإدارتـــه، الذين كشفوا في وقت سابق من هذا العام ما يسمى خطة السلام في الشرق الأوسط، التي رفضها الفلسطينيون بشكل قاطع.

أظهرت تقارير مختلفة إقامة بعض دول الخليج العربية علاقات سرية مع إسرائيل في السنوات الأخيرة، مع بعض العلاقات التي تعود إلى التسعينيات، عندما تم توقيع اتفاقيات أوسلو بوساطة الولايات المتحدة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبينما وقعت الإمارات والبحرين ما يسمى اتفاقيات السلام والتطبيع، بدت دول أخرى أقل تردداً في الإعلان عن علاقاتها مع إسرائيل، بما في ذلك عُمان والسودان، اللتان التقى مسؤولوهما برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في السنوات الأخيرة. [٩] وعلى نحو لافت أصبحت البحرين ثاني دولة تعلن تطبيع العلاقات مع إسرائيل في أقل من شهر، بعد اتفاق الإمارات والدولة العبرية. ولاقى التقارب مع إسرائيل ترحيباً من بعض الدول العربية، لكن البعض الآخر رفض الفكرة أو تعامل معها بحذر.

هذا وتحذو المنامة والخرطوم حذو الإمارات التي أصبحت ثالث دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية. وعلى الرغم من عدم إدانة السعودية الاتفاق، فإنها رفضت تطبيع العلاقات إلى أن توقع إسرائيل اتفاق سلام معترف به دولياً مع الفلسطينيين الذين رأوا في اتفاق الإمـــارات وإسرائيل «خيانة» لقضيتهم.

تبقى العديد من الدول العربية ملتزمة بمبادرة السلام العربية (التي تدعو إلى انسحاب

إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كشرط أساسي للسلام وتطبيع العلاقات الكامل) ومع ذلك فقد انتشرت التكهنات بأن بعض الدول في المنطقة ستنضم إلى حافلة المطبعين. خاصة بعد إعلان ترامب أنه يتوقع أن تحذو خمس دول أخرى على الأقل حذو الإمارات والبحرين، دون ذكر أسمائها. [١٠]

ثالثاً: اختلاف في المواقف من أشكال المقاطعة والتطبيع

ضبابية المملكة العربية السعودية

يقول محللون إن الصفقات الأخيرة لم تكن لتحدث لولا دعم الرياض، على الرغم من إشارة المملكة إلى أنها ليست مستعدة لاتخاذ الخطوة نفسها. وأشارت المملكة العربية السعودية مؤخراً إلى أنها ستسمح لجميع الرحلات الجوية بين الإمارات وإسرائيل بعبور مجالها الجوي، إلى أنها لن تطبع العلاقات مع إسرائيل خارج إطار مبادرة السلام العربية. لكن هناك مؤشرات على وجود انقسام عميق بين قيادة المملكة في هذا الصدد. [١١] وعلى الرغم من رسمية اللقاءات الجارية بين قادة سعوديين و(إسرائيليين) فإنه توجد في المملكة معارضة قوية للتطبيع، فقد خرجت إلى النور العديد من المبادرات التي تبناها عدد من المثقفين الوطنيين المستقلين السعوديين، ومختلف دول الخليج العربي، باستثناء الإمارات. [١٢]

غياب رد الفعل القطري

خلافاً لحليفتيها الإقليميتين إيران وتركيا، فإن قطر لم تصدر أي رد فعل على تطبيع الإمارات علاقاتها مع إسرائيل. والعلاقات بين قطر والإمارات مقطوعة منذ العام ٢٠١٧. وكانت قطر أول دولة خليجية تفتح فيها إسرائيل مكتباً تمثيلياً وذلك في العام ١٩٩٦، قبل إغلاقه في ٢٠٠٠. ولا تخفي الدوحة اتصالاتها مع إسرائيل. لكن الملحوظة الجديرة بالذكر أن العلاقات كانت تطبيعاً كاملاً على مستوى رأس السلطة بينما كان الشعب رافضا لذلك. [١٣]

تتمتّع الدولة الخليجية الصغيرة أيضاً بنفوذ في قطاع غزة حيث ساهمت العام الماضي، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومصر، في التوصل إلى تهدئة بين إسرائيل وحركة حماس التي تسيطر على القطاع.

الرفض الكويتي

لا تقيم الكويت وهي حليف آخر للولايات المتحدة أي اتصالات معروفة مع إسرائيل، ولا تزال ترفض التطبيع؛ دعماً منها للقضية الفلسطينية. ولم يصدر أي تعليق رسمي من الكويت على الاتفاق بين الإمارات والدولة العبرية، لكنه فتح نقاشاً سياسياً حول ذلك.

وقد أعلنت سبع قوى وتكتلات سياسية كويتية، رفضها المطلق لتطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني. مشيرة إلى أن مشاريع التطبيع مع الكيان الصهيوني استكمال لتنفيذ بنود صفقة العار المسماة صفقة القرن بشكل عملي. وأضافت إن «إعلان إحدى دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات) اعترافها بالكيان الصهيوني الغاصب ونيتها إقامة علاقات كاملة جاء بلا مبرر أو فائدة لهذه الدولة أو الأمة العربية والإسلامية.[١٤]

الموقف الفلسطيني

في فلسطين يحمل التطبيع معنى خاصاً بحكم الضرورة التي تفرضها ظروف الاحتلال. ومقاومة التطبيع في حد ذاتها تحمل مغزى مختلفا أو ترتبط بمقاومة الاحتلال بطابعه الاستيطاني الاحتلالي وأيدولوجيته الصهيونية وطابعها العنصري والسعي لإحباط أهداف (إسرائيل). [١٥] سياسياً، تتمسك السلطة الفلسطينية بمطلب إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وأظهرت خلال السنوات الماضية مرونة كبيرة تجاه قضايا الصراع الأساسية، ومع ذلك رفضت إسرائيل جميع مقترحات السلام المقدمة، وعملت بشكل واضح على تقويض أركان السلطة ومؤسساتها، خاصة في مدينة القدس التي صعَّدت إسرائيل مؤخراً من حربها على وجود السلطة فيها. في المقابل تصر «حماس» على رفض كل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وترى أن «التطبيع مع إسرائيل خيانة لشعوب الأمة وقيمها وأخلاقها، وغدر بتضحيات الشعب الفلسطيني»، كما جاء على لسان رئيس الحركة في الخارج ماهر صلاح. [١٦]

النفوذ الإسلامي غير العربي في المنظمة يكبح التطبيع

توجد العديد من الدول المسلمة ذات النفوذ والتأثير في المنظمة مثل ماليزيا وباكستان وإيران وتركيا تعمل على كبح التطبيع. وقد أظهرت هذه الدول رفضاً ومقاطعةً للتطبيع في الآونة الأخيرة. أهمها:

إيـــــــران؛ التي اعتبرت التطبيع خطوة غير مشروعة واصفة الاتفاق بأنه «خطوة خطيرة وغير مشروعة». وقال بيان للخارجية الإيرانية: إن تطبيع أبو ظبي علاقاتها مع إسرائيل خطأ استراتيجي، ولن يؤدي إلا إلى تعزيز محور المقاومة. كما أدانت الخارجية الإيرانية، تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الإمارات والكيان الإسرائيلي، معتبرة أن نتيجة هذه العلاقات ستكون تعزيز محور المقاومة ودورها في المنطقة. واعتبرت الخارجية الإيرانية أن هذه الخطوة «حماقة استراتيجية» من أبو ظبي وتل أبيب، وأن نتيجتها ستكون تقوية محور المقاومة، مؤكدة أن «الشعب الفلسطيني

وشعوب العالم الحرة لن تسامح الدول المطبعة مع الكيان الغاصب.[١٧]

أما تركيا؛ فقد اعتبرت أن التطبيع خيانة لشعوب المنطقة، وقالت وزارة الخارجية التركية: إن التاريخ وضمير شعوب المنطقة لن ينسيا ولن يغفرا للإمارات ما وصفته بالسلوك المنافق في إبرام اتفاق التطبيع الكامل مع إسرائيل، مضيفة إن للفلسطينيين الحق في إبداء رد فعل قوي على هذا الاتفاق. وأعربت «الخارجية التركية» في بيان عن قلقها من محاولة الإمارات إلغاء خطة السلام العربية التي وضعتها الجامعة العربية عام ٢٠٠٢، ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي. [١٨]

رابعاً: الثابت والمتغير في مواقف المنظمة تجاه التطبيع

المتعمق في مواقف منظمة التعاون يجده يساير مسار منظمة الأمم المتحدة، وهو أمر طبيعي يتماشى مع توجهات تأسيسها، أما ما يمكن ملاحظته فهو مواقف بعض أعضائها المتقلبة في مسألة التطبيع، فمن المفترض أن تتجاوز مجرد موقف محايد وصامت، نظراً لما تمثله المنظمة من صوت جامع للعالم الإسلامي، والدليل على ذلك تراجع خطاب المنظمة تجاه التطبيع ليتخندق تحت مواقف الدول العربية وغيرها ممن دخلوا في ما يسمى «عملية السلام العربية الإسرائيلية»، وهي عملية تطبيعية بامتياز، تمثل امتدادا لعملية السلام المصرية الصهيونية ومسار كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، واتفاقية مدريد سنة ١٩٩١ بين عديد من الدول العربية والصهاينة، وكذلك مسار أوسلو بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني سنة ١٩٩٣، واتفاق وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني سنة ١٩٩٤ وغيرها من اتفاقيات التطبيع، وبالتالي فإن دعوة منظمة التعاون إلى الانسحاب الصهيوني من أراضي ١٩٦٧، يعد دلالة واضحة على اعتراف المنظمة باحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين والقدس الغربية سنة ١٩٤٨.

ويبدو أن دعوة المنظمة أعضاءها إلى مقاطعة الكيان الصهيوني والضغط عليه دبلوماسياً واقتصاديا تعد أمراً هزلياً، في ظل تزايد وتيرة تطبيع دول المنظمة مع الكيان الصهيوني، على الرغم من عمليات الاستيطان والتنكيل بالشعب الفلسطيني، ويعد قطاع غزة المحاصر منذ سنوات دليلاً واضحاً على بعد أعضاء المنظمة وسياساتها عن واقع الفلسطينيين المرير. [١٩]

لقد بدأ الجدال في مواقف منظمة التعاون الإسلامي حول التطبيع منذ ٢٠١٥ عندما أقرت جواز زيارة مدينة القدس ومقدساتها. وكان موقف المنظمة قد أثار ردود أفعال متباينة كونها بررت مثل هذه الزيارة التي أقرها

مجمع الفقه الإسلامي ورغّب فيها، كونها تكمل منظومة زيارة المساجد الثلاثة، التي تشد إليها الرحال.

وقد أوضح أمين عام المنظمة، إياد مدني، حين ذاك: أن قرار مجمع الفقه الإسلامي الذي رغب بزيارة القدس يشجعنا جميعا لحث الشعوب الإسلامية على زيارة القدس عبر برامج منظمة تشترك فيها المكاتب السياحية المعنية في الأردن وفلسطين، وربط ذلك ببرامج زيارة الحرمين الشريفين لتكتمل منظومة زيارة المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال حسب التوجيه النبوي. وردا على المنتقدين قال مدني: «إذا كان البعض يرون في زيارة القدس تطبيعا، فإنه تطبيع مع المسجد الأقصى ومع القدس الشرقية ومع المقدسيين، ومع إخواننا في الأرض المحتلة». وكان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد مدني قد دافع عن زيارته المسجد الأقصى، وقال في كلمة ألقاها في الخامس من كانون الثاني ٢٠١٥ بعد أدائه الصلاة في قبة الصخرة إن هذه الزيارة حق لكل المسلمين.[٢٠]

وما يدعو للاستغراب في مواقف منظمة التعاون أيضا هو أنها عندما بدأت دورتها الـ١٤ لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لم تتخذ موقفا واضحا من التطبيع، وذلك بتجاهل إدخال التعديلات التي وعد بإدخالها على البيان الختامي للمؤتمر (إعلان الرباط).

تجاهل البيان الختامي الذي نشرته الأمانة العامة لاتحاد مجالس التعاون الإسلامي، أي إشارة لرفض صفقة القرن، بالرغم من مطالبة الوفد الفلسطيني بذلك، خلال الجلسة الختامية للمؤتمر، ودعا الإعلان إلى «احترام الوحدة الترابية والوطنية للدول والحفاظ على استقرارها والامتناع عن أشكال التدخل كافة في شؤونها الداخلية».

من جانبه، اقترح الوفد الفلسطيني، على هامش المؤتمر، إضافة بند خاص يتعلق بصفقة القرن، معتبراً أن «المبادرة الأميركية» حول الشرق الأوسط، تمثل خطراً كبيراً على القضية الفلسطينية، وأنها تمهيد لاستهداف الدول الإسلامية.[٢١]

من النواحي الإيجابية التي تسجل لمنظمة التعاون الإسلامي أنها أعلنت في أكثر من مناسبة مواقف ثابتة مناصرة لفلسطين وقضاياها العادلة كالتي أعلنتها صراحة في ٢١ أيار ٢٠١٨ برفضها وإدانتها قرار جمهورية باراغواي نقل سفارتها لدى إسرائيل إلى مدينة القدس المحتلة. مؤكدة في بيان أن هذا الإجراء «غير قانوني ويشكل عملاً استفزازياً وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

وأوضح أمينها العام، الدكتور يوسف بن

أحمد العثيمين، حين ذاك أن «هذا الإجراء وإن صنع أمرا واقعا فإنه لن ينشئ حقًا ولن يكتسب شرعية». وقد كانت باراغواي، قد افتتحت، سفارتها في مدينة القدس لتصبح الدولة الثالثة التي تفتتح ممثلية لها في المدينة، بعد الولايات المتحدة الأميركية وغواتيمالا. [٢٢]

ومن بين مواقف المنظمة أيضا تعبيرها في ٢١ كانون الأول ٢٠١٩ عن إدانتها افتتاح البرازيل مكتبا تجارياً لها في القدس المحتلة، وأن هذا الإجراء يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي لا سيما القرار رقم ٤٧٨ الذي ينص على دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. كما عبرت المنظمة، عن أسفها البالغ لقيام الحكومة البرازيلية بتغيير مواقفها التاريخية الملتزمة بالقانون الدولي والمساندة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ودعتها، في الوقت نفسه، إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تشكل انحيازاً للاحتلال الإسرائيلي ودعماً لسياساته غير القانونية الهادفة للمساس بالوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس المحتلة، التي من شأنها أن تلحق ضرراً بالعلاقات والمصالح المشتركة بين البرازيل والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. [٢٣]

في ٢٠ أيار من هذا العام ٢٠٢٠ كانت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة في نيويورك قد اختتمت اجتماعها على مستوى السفراء، برئاسة الإمارات العربية المتحدة، حول الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. بالإعلان عن مواقف واضحة.. أعادت خلالها التأكيد فيها على محورية قضية فلسطين والقدس الشريف لدى الأمة الإسلامية، وعلى دعمها المبدئي والثابت وتضامنها مع الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية. منددة بالخطط الأحادية غير القانونية التي من شأنها تقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وآفاق تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

المنظمة ترى أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط والحل العادل والدائم والشامل لا يمكن تحقيقهما إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لدولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشريف، والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧. [٢٤]

وفي موقف متجدد عقب إعلان الإمارات التطبيع مع إسرائيل، أعلنت منظمة التعاون الإسلامي موقفها بالقول إن إقامة علاقات طبيعية بين الـدول الأعضاء في المنظمة وإسرائيل لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة

منذ العام ١٩٦٧. حيث جاء على لسان أمينها العام، يوسف العثيمين، في بيان، أن «تمسك المنظمة بالسلام سيظل خيارا استراتيجيا استنادا إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى رؤية حل الدولتين». وقال العثيمين إنه «أجرى العديد من المشاورات وخلص من خلالها إلى أن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، بعناصرها كافة وتسلسلها الطبيعي كما تبنتها مختلف القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة، تشكل خياراً استراتيجياً، وفرصة تاريخية، ومرجعية مشتركة يجب أن يستند عليها الحل السلمي العادل والشامل للنزاع العربي الإسرائيلي». [٢٥]

مما سبق نشير إلى أن موقف منظمة التعاون أكثر وضوحاً ودفاعاً عن مبادرة السلام العربية؛ باعتبار أنها تتجاوز الدول العربية شاملة الإسلامية، في الوقت الذي يؤثر في مواقف الجامعة العربية تحكم الإمارات ومصر فيها، ما يجعلها رهينة للتوجه السياسي الذي تسير فيه، خاصة أن الدولتين تخرقان مبادرة ٢٠٠٢ بتطبيع العلاقات مع «إسرائيل".

وبالنظر إلى العثيمين، فإنه لم يشر إلى أي مواقف عملية لكبح جماح التطبيع أو موعد على أقل تقدير لعقد جلسة لمنظمة التعاون الإسلامي بناء على طلب الفلسطينيين لبحث الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي. وتزامناً في ذلك لاقى صمت التعاون العديد من ردود الأفعال المناهضة للتطبيع في العالم العربي والإسلامي، كان من بينها استهجان الناطق باسم أنصار الله «محمد عبد السلام» في اليمن إزاء صمت منظمة التعاون الإسلامي إزاء الخطوة الإماراتية بالتطبيع العلني مع كيان العدو. وقال ناطق أنصار الله في تغريدة على صفحته بتويتر: «يخيم صمتٌ مخزٍ على جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إزاء أمر خطير يستهدف وجودهما وهي الدفاع عن فلسطين كقضية جامعة لكل العرب والمسلمين، سكوتهما مباركةٌ للتطبيع وتشجيعٌ الخيانة»[٢٦]. وبالمجمل يمكننا القول إن حالة الصمت وعدم الإجماع على موقف موحد رافض للتطبيع سببه الفشل في آليات صنع القرار التي تم تقزيمها في قاعدة الأغلبية عند اتخاذ القرارات. كما ساهم تهافت البعض من دول هذه المنظمة وراء الولايات المتحدة والقوى العظمى في المنطقة في تفسخ العلاقات حتى في العلاقات العربية فيما بينها التي أصبحت قرارتها غير فاعلة. [٢٧]

النتائج

١. المتتبع لحال منظمة التعاون الإسلامي يلحظ أن هناك بوادر شرخ في طبيعة التعاون المشترك بين أعضائها، بحيث أصبح لا يعول كثيراً على مواقف المنظمة الضعيفة تجاه المطبعين، وعدم قدرتها على فرض قرارات ملموسة كالعمل على وقف إقدام الإمارات والبحرين على خطوة التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي برعاية أميركية، في آب ٢٠٢٠، التي لم تخرج حتى مواقفها عن نطاق إصدار بيانات استنكار أو رفض للخطوة.

٢. زادت المبادرة العربية التي طرحها القادة العرب في قمة بيروت ٢٠٠٢ التي نصت على مبدأ قبول مبدأ التطبيع مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ مواقف دول منظمة التعاون الإسلامي تراجعاً، مما زاد من عملية التطبيع على حساب القضية الجوهرية للأمة العربية والإسلامية وأمنها القومي.

٣. فرض التطبيع عدداً من التحديات بالنسبة لمواقف منظمة التعاون الإسلامي، لعل أهمها تحرير إسرائيل من التزاماتها تجاه مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، وشرعنة سياسات الاحتلال وممارساته في ما يخص الاستيطان.

٤. إن حالة الصمت وعدم الإجماع على موقف موحد رافض للتطبيع في منظمة التعاون الإسلامي سببها الفشل في آليات صنع القرار التي تم تقزيمها بقاعدة الأغلبية عند اتخاذ القرارات.

٥. لقد ساهم تهافت بعض دول المنظمة وراء الولايات المتحدة والقوى العظمى في المنطقة في تفسخ العلاقات حتى في العلاقات العربية فيما بينها حتى أصبحت قرارتها غير فاعلة.

التوصيات

١. ضرورة سعي منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو تحقيق التعاون والمصالح المشتركة بين دولها، والابتعاد عن التكتلات التي تفقدها هيبتها كمنظمة، فقوة المنظمة تكمن في تكتل واتحاد دولها لنصرة القضية الفلسطينية.

٢. العمل على تبني موقف واضح وصريح من منظمة التعاون الإسلامي تجاه التطبيع، والعمل على تنسيق مواقفها مع مندوبية فلسطين بالمنظمة في كل ما يلزم من حراك داعم ومساند للقضية الفلسطينية وما يواجهها من تحديات التطبيع.

٣. ضرورة إجراء دراسات متعمقة تتناول دور منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة تحديات التطبيع خاصة بعد انتهاء ولاية ترامب والتغيرات التي قد تطرأ على خطط السلام الأميركية في المنطقة.

المـراجـــع

الكتب:

١. أكمل الدين إحسان أوغلو (٢٠١٣)، في كتاب بعنوان "العالم الإسلامي وتحديات القرن الواحد والعشرين منظمة التعاون الإسلامي". دار الشروق، ط١، القاهرة.

٢. عوض حسن وآخرون (٢٠٠٧)، ثلاثون عاماً من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٣. عوض حسن وآخرون (٢٠٠٧)، ثلاثون عاماً من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤. كنبار كريم، وآخرون (٢٠١٦): الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية "أسرا طين"، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس ليبيا.

٥. محمد البحراوي (٢٠٠٢): قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، القاهرة، دار الجزيرة.

٦. معمر رتيب عبد الحافظ، (٢٠١٧)، "منظمة التعاون الإسلامي، دراسة قانونية في ضوء النظريات العامة للمنظمات الدولية"، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة.

دراسات ومجلات علمية منشورة:

١. محمد شعيب (٢٠١٦): التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، حزيران.

٢. يعقوب أحمد آلويمين (٢٠١٦)، التعاون العربي الإسلامي في مجال مكافحة الإرهاب في ضوء اتفاقيتي منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية: الفرص والمعوقات، دراسة منشورة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب- المجلد ٣٢، العدد (٦٨)، الرياض.

الدراسات العلمية غير المنشورة:

١. إياد القطراوي (٢٠١٦). المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل عملية التسوية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج دراسات الشرق الأوسط. جامعة الأزهر غزة.

٢. رجاء بقاص (٢٠١٨) دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

٣. رجـاء بقاص (٢٠١٨): دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الإسلامية، دعوة وإعلام واتصال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

مواقع الإنترنـت:

١. تطبيع العلاقات، موسوعة ويكيبيديا. في ٢٧ أيلول ٢٠٢٠.
https://ar.wikipedia.org/wiki ٢.
٣. منظمة التعاون الإسلامي، موقعها الإلكتروني الرسمي. نظر في ٢٦ أيلول ٢٠٢٠
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar
٤. ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ اقتصاد فلسطين. انظر في: ٢٧-١٠-٢٠٢٠
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17198
٥. فهمي هويدي، إذ يصبح التطبيع بديلاً عن التحرير، الشروق، القاهرة.
http://fahmyhowedy.blogspot.comblog-post-15.html
٦. التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين؟ مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. نظر في: ١٣-١٠-٢٠٢٠
https://fikercenter.com/position-papers
٧. التطبيع خيانة.. إدانات عالميّة وإقليميّة للتطبيع الإماراتي – الإسرائيلي. وكالة أنباء فارس.
https://ar.farsnews.ir/middle_east/news/13990525001140
٨. أمين «التعاون الإسلامي»: زيارة القدس تطبيع مع المسجد الأقصى والقدس الشرقية والمقدسيين، صحيفة الأيام الفلسطينية. نظر في: ١٤-١٠-٢٠٢٠.
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f029d33y251829555Yf029d33 .9
١٠. إعلان الرباط لـ«منظمة التعاون الإسلامي» يُخلف وعوده ويتجاهل «صفقة القرن» و«التطبيع مع إسرائيل»، رأي اليوم.
نظر في: ١٤-١٠-٢٠٢٠ https://www.raialyoum.com
١١. «التعاون الإسلامي» ترفض نقل سفارة باراغواي للقدس. أمد للإعلام. نظر في: ١٦-١٠-٢٠٢٠
https://amadmedia.com/ar/post/237223
١٢. منظمة التعاون الإسلامي ترفض قرار البرازيل افتتاح مكتب تجاري في القدس. الإعلام الحقيقي. نظر في: ١٩-١٠-٢٠٢٠
https://www.prealmedia.net
١٣. مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة تناقش الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية، وكالة وفا الفلسطينية.
نظر في: ٢٧-١٠-٢٠٢٠ https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=SpC82za876538815669aSpC82z
١٤. إدانة يمنية لصمت الجامعة العربية والتعاون الإسلامي إزاء التطبيع، قناة العالم. نظر في: ١٧-١٠-٢٠٢٠
https://www.alalamtv.net/news
١٥. نصار إبراهيم، التطبيع دعم لممارسات ومشاريع الاحتلال وتصفية لحقوق الشعب الفلسطيني، نظر في: ١١-١٠-٢٠٢٠
http://alternativenews.org/arabic/index.php/blogs.
١٦. يهود كيان، خطورة التطبيع، نظر في ١٣-١-٢٠٢٠:
http://www.al-waie.org/home/issue/184/htm/184w10.htm
١٧. جمعة حسين، الثقافة الصهيونية والتطبيع الثقافي العربي، نظر في ١٤-١٠-٢٠٢٠. في:
http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=716
عبد الرحمن عواطف، التطبيع الثقافي: التطبيع بين مصر وإسرائيل.. الحصاد المر والتحديات. في: ١١-١٠-٢٠٢٠
http://www.saveegyptfront.org/news/?news/?s=165&a=23127

الهوامش

١ كنبـار كريـم، وآخـرون (٢٠١٦): الـصراع العربـي الإسرائيـلي مـن التسـوية المرحليـة إلى التسـوية النهائيـة «أسرا طـين»، الـدار الأكاديميـة للطباعـة والتأليـف والترجمـة والنـشر، طرابلـس ليبيـا. ص١٢٧.

٢ محمـد شـعيب (٢٠١٦): التطبيـع مـع إسرائيـل وأثـره عـلى المنطقـة العربيـة، كليـة الاقتصـاد والتجـارة، الجامعـة الأسـمرية الإسـلامية، مرجـع سـابق، ص٢٩٢.

٣ عبد الرحمن عواطف، التطبيع الثقافي: التطبيع بين مصر وإسرائيل. مرجع سابق.

٤ محمد شعيب (٢٠١٦): التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٩٢.

٥ إياد القطراوي (٢٠١٦). المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل عملية التسوية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج دراسات الشرق الأوسط. جامعة الأزهر غزة. ص٣١.

٦ محمد شعيب (٢٠١٦): التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٩٣.

٧ رزاق عبد السلام، علاقات المغرب وإسرائيل بين إملاءات تل أبيب ومرونة الرباط. ٢١-١٠-٢٠٢٠ في:
www.aljazeeraner./knowledgegate/opininos

٨ مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ال عدد١٧، ١٩٩٧. ص٢٩-٣١.

٩ ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ اقتصاد فلسطين. نظر في: ٢٩-١٠-٢٠٢٠
/https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17198

١٠ منظمـة التعـاون الإسـلامي: لا تطبيـع للعلاقـات إلا بعـد إنهـاء الاحتـلال الإسرائيـلي، آرتـي عربـي. نظـر في: ٢٧-١٠-٢٠٢٠
.https://arabic.rt.com

١١ ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ اقتصاد فلسطين. نظر في: ٢٧-١٠-٢٠٢٠
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17198

١٢ فهمي هويدي، إذ يصبح التطبيع بديلًا عن التحرير، الشروق، القاهرة.
http://fahmyhowedy.blogspot.comblog-post-15.html

١٣ محمد البحراوي (٢٠٠٢): قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، القاهرة، دار الجزيرة. ص٢٠٠.

١٤ التطبيع خيانة.. إدانات عالميّة وإقليميّة للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي. وكالة أنباء فارس. مرجع سابق.

١٥ إياد القطراوي (٢٠١٦). المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل عملية التسوية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة. مرجع سابق. ص٣٢.

١٦ التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين؟ مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. نظر في: ١٣-١٠-٢٠٢٠
https://fikercenter.com/position-papers

١٧ التطبيع خيانة.. إدانات عالميّة وإقليميّة للتطبيع الإماراتي – الإسرائيلي. مرجع سابق.

١٨ المرجع السابق.

١٩ رجاء بقاص (٢٠١٨): دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الإسلامية، دعوة وإعلام واتصال، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. ص٥٢.

٢٠ أمين «التعاون الإسلامي»: زيارة القدس تطبيع مع المسجد الأقصى والقدس الشرقية والمقدسيين، صحيفة الأيام الفلسطينية. نظر في:
https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=f029d33y251829555Yf029d33 . ١٤-١٠-٢٠٢٠

٢١ إعلان الرباط لـ«منظمة التعاون الإسلامي» يُخلف وعوده ويتجاهل «صفقة القرن» و«التطبيع مع إسرائيل»، رأي اليوم. نظر في:
https://www.raialyoum.com ١٤-١٠-٢٠٢٠

٢٢ «التعاون الإسلامي» ترفض نقل سفارة باراغواي للقدس. أمد للإعلام. نظر في: ١٦-١٠-٢٠٢٠
https://amadmedia.com/ar/post/237223

٢٣ منظمة التعاون الإسلامي ترفض قرار البرازيل افتتاح مكتب تجاري في القدس. الإعلام الحقيقي. نظر في: ١٩-١٠-٢٠٢٠
https://www.prealmedia.net

٢٤ مجموعـة منظمـة التعـاون الإسـلامي في الأمـم المتحـدة تناقـش الحالـة الخطـيرة في الأرض الفلسـطينية، وكالـة وفـا الفلسـطينية. نظـر في : ٢٧-١٠-٢٠٢٠
https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=SpC82za876538815669aSpC82z

٢٥ منظمـة التعـاون الإسـلامي: لا تطبيـع للعلاقـات إلا بعـد إنهـاء الاحتـلال الإسرائيـلي، آرتـي عربـي. نظـر في: ٢٧-١٠-٢٠٢٠
https://arabic.rt.com

٢٦ إدانة يمنية لصمت الجامعة العربية والتعاون الإسلامي إزاء التطبيع، قناة العالم. نظر في: ١٧-١٠-٢٠٢٠ https://www.alalamtv.net/news

٢٧ إياد القطراوي (٢٠١٦). المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل عملية التسوية السياسية. مرجع سابق. ص٣١.

٢٨ كنبـار كريـم، وآخـرون (٢٠١٦): الـصراع العربـي الإسرائيـلي مـن التسـوية المرحليـة إلى التسـوية النهائيـة «أسرا طـين»، الـدار الأكاديميـة للطباعـة والتأليـف والترجمـة والنـشر، طرابلـس ليبيـا. ص١٢٧.

٢٩ محمـد شـعيب (٢٠١٦): التطبيـع مـع إسرائيـل وأثـره عـلى المنطقـة العربيـة، كليـة الاقتصـاد والتجـارة، الجامعـة الأسـمرية الإسـلامية، مرجـع سـابق، ص٢٩٢.

٣٠ عبد الرحمن عواطف، التطبيع الثقافي: التطبيع بين مصر وإسرائيل. مرجع سابق.

٣١ محمد شعيب (٢٠١٦): التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٩٢.

٣٢ إياد القطراوي (٢٠١٦). المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل عملية التسوية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة. برنامج دراسات الشرق الأوسط. جامعة الأزهر غزة. ص٣١.

٣٣ محمد شعيب (٢٠١٦): التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٩٣.

٣٤ رزاق عبد السلام، علاقات المغرب وإسرائيل بين إملاءات تل أبيب ومرونة الرباط. ٢١-١٠-٢٠٢٠ في:
www.aljazeeraner./knowledgegate/opininos

٣٥ مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ال عدد١٧، ١٩٩٧. ص٢٩-٣١.

٣٦ ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ اقتصاد فلسطين. نظر في: ١٠-29-٢٠٢٠
/https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17198

٣٧ منظمـة التعـاون الإسـلامي: لا تطبيـع للعلاقـات إلا بعـد إنهـاء الاحتـلال الإسرائيـلي، آرتـي عربـي. نظـر في: ٢٧-١٠-٢٠٢٠
.https://arabic.rt.com

مشروع «شطب» فلسطين: استجابات فلسطينية خاطئة

مهند عبد الحميد *

تعد اللحظة السياسية الراهنة تعد من أصعب اللحظات في التاريخ الفلسطيني الذي أعقب النكبة، حيث نشهد سعياً استعمارياً محموماً بوتائر غير مسبوقة لحسم الصراع، عبر شطب قضية اللاجئين وضم القدس وانتزاع حيز داخل المسجد الأقصى والسيطرة على محيطه وعلى ٦٠٪ من أراضي الضفة وفوقها المستوطنات والبؤر والمواقع العسكرية وغور الأردن، علاوة على تكريس فصل الضفة عن القطاع وفصل المدن الفلسطينية وتحويلها إلى معازل منفصلة، والتنكر للحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني من خلال قانون القومية الذي اعتبر أراضي فلسطين التاريخية «ملكاً حصرياً للشعب اليهودي».

قابل الاندفاع الإسرائيلي نحو الحسم مقاومة فلسطينية متعددة الأشكال والأساليب، وعلى الرغم مما اعتورها من اختلالات كبيرة وصغيرة، فإنها أفشلت حتى الآن عملية تهميش القضية الفلسطينية سياسياً وإعادتها إلى المشهد السياسي الدولي والإقليمي. فقد تداعت مقولة قضية غير قابلة للحل، وتحول الحل الاقتصادي المشروط بخفض الصراع وخنوع فلسطيني لصفقة القرن إلى سراب.

في لحظة احتدام الهجوم الإسرائيلي واستفراده بالشعب الفلسطيني، وفي غياب روافع دولية وعربية داعمة، يجدر التوقف عند مهمة تقوية الجبهة الفلسطينية والعمل على

* كاتب رأي.

تجاوز الأخطاء وردم الاختلالات والتوقف عند عناصر المناعة السياسية والأمنية والاقتصادية لعموم الشعب داخل الوطن وخارجه. في كل الأحوال تبقى وحدة الشعب الفلسطيني هي الشرط الحاسم لإفشال السياسات المعادية.

الخطر السياسي

تصريح رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو في اجتماع لجنة الخارجية والأمن لخّصَ الموقف الإسرائيلي العدمي، عندما قال: «يجب العمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وقطع الطريق أمام تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة». [1]

يذكر أن الهدف المركزي لحركة الاستيطان منذ تأسيسها وحتى الآن فضلا عن هدف معسكر اليمين القومي الديني والكاهاني هو تدمير مقومات الدولة الفلسطينية على الأرض، كجزء من عملية تفكيك المجتمع وعزل مكوناته. ولا يغير تباين الأهداف داخل المعسكر من حقيقة اتفاقهم على الجوهر وهو اجتثاث إقامة دولة. فهناك من يسعى إلى سيطرة عسكرية محكمة وضم وطرد، بينما يقبل اليمين التقليدي بسيطرة وضم يشتمل على نظام أبارتهايد في مقابل أقلية إسرائيلية في المؤسسة الرسمية وخارجها تقبل بإقامة دولة فلسطينية بشروط تنفي استقلالها. هذا يعني أن الهدف المركزي الإسرائيلي هو منع إقامة دولة فلسطينية. مقابل ذلك تتبنى بعض التنظيمات كالجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي سياسة رفض الدولة أو إزاحتها عن الطاولة، كما قال الأمين العام المساعد جميل مزهر: «الجبهة أزاحت في هذا المؤتمر الخيار المرحلي عن الطاولة واعتبرته بوابة للتنازلات، وعادت إلى خيارها الاستراتيجي: «فلسطين كل فلسطين». الجبهة تؤكد أنّ لا حلول ولا تسويات ولا مفاوضات، فإما فلسطين وإما النار جيلاً بعد جيل». [2]

الأسباب التي تسوقها الجبهة الشعبية هي أن هذا الحل لم يعد مطروحاً داخل معسكرات التسوية ولا يتم التعاطي معه إلا كغطاء لمزيد من التنازلات. المعسكر الرافض لدولة فلسطينية لا يجيب عن سؤال لماذا تعتبر دولة الاحتلال الاستيطاني أن مهمة اجتثاث فكرة الدولة الفلسطينية من التطلعات وعلى الأرض، مهمة مركزية مطروحة بقوة على مختلف طاولات المؤسسة الإسرائيلية، خاصة على طاولة مجلس المستوطنات في الضفة، في الوقت الذي يزاح فيه حل الدولة عن طاولات فلسطينية؟ ألا يعني ذلك تسليما بالإنجاز الإسرائيلي؟ الجواب، لا الجبهة ولا غيرها يسلم بإنجاز معاد نقيض للحقوق الوطنية. ولا ينسجم موقف إزاحة الدولة عن الطاولة الفلسطينية مع منطق الأهداف المتناقضة لقطبي الصراع المحتدم. فالاحتلال الإسرائيلي / نقيضه الفلسطيني، التحرر الفلسطيني. تقرير مصير الفلسطيني

وفي مركزه إقامة دولة فلسطينية/ نقيضه الإسرائيلي وصاية واجتثاث الدولة.

يقودنا المنطق إلى أن هدف اجتثاث فكرة الدولة من تطلعات الشعب الفلسطيني/ يقابله بالضرورة بقاء فكرة الدولة ومقاومة إزاحتها عن الطاولة. وفي الواقع الدولة الفلسطينية كانت ولاتزال هدفا فلسطينيا عبرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال في العام ١٩٨٨ بموافقة الجبهة الشعبية وتحظى بدعم النظامين العربي والدولي وأكثرية دول العالم التي صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع هذا الهدف.

لكن الجبهة لا تكتفي بإزاحة برنامج الدولة عن الطاولة، بل تضع برنامجا بديلا هو برنامج دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني. متجاهلة أن هذا البرنامج غير مطروح وغير مقبول عربيا ودوليا، يستوي في ذلك موقف المؤيدين للشعب الفلسطيني وموقف المؤيدين لدولة الاحتلال. وهذا يعني أنه لا توجد معركة سياسية ولا ميدانية حول هذا البرنامج. في حين أن المعركة المحتدمة على الأرض هي على برنامج دولة فلسطينية في الأراضي التي تعتبر بموجب القانون الدولي محتلة. معركة تريد إسرائيل منها اجتثاث الدولة وتدمير مقوماتها على الأرض، وتربط عملية الاجتثاث بتطهير عرقي وتهويد وضم وسيطرة على الموارد وإحلال أكثر من مليون مستوطن وفرض نظام أبارتهايد وسحق مقاومة الشعب الفلسطيني على طريق طرده من وطنه. وإذا صح القول فإن إقامة دولة يستخدم لتمرير التنازلات الفلسطينية، فلماذا لا تستخدمها حكومة نتنياهو لتمرير تلك التنازلات طالما أنها تخدم المصلحة الإسرائيلية؟ ولماذا لا يتركز العمل ضد التنازلات أخذا بمقولة غسان كنفاني «إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية، فالأجدر بنا أن نغير المدافعين لا أن نغير القضية.

- المسألة لها علاقة باختلال الفكر السياسي تاريخيا، خاصة ما له علاقة بالدولة، اختلال تاريخي عبّر عنه فكر النهضة العربية الذي اتسم بضعف الاهتمام بالدولة منذ نهايات العهد العثماني. فقد تجاهل ذلك الفكر أهمية الدولة الوطنية، مستعيضا عن ذلك بمهمات إصلاح دولة الخلافة الإسلامية، أو الانتقال إلى إطار إقليمي بديل. استمر الفكران القومي والديني في تجاهل الدولة الوطنية المناط بها قضايا أساسية يحتاجها أي مجتمع كالعمل والتعليم والسكن والرعاية الصحية والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. والانتقال بالمجتمع من مرحلة سيادة القبيلة والعشيرة إلى المجتمع المدني والدولة التي يربطهما مع بعضهما البعض عقد اجتماعي. وحيث لا يمكن فصل مهمة التحرر الوطني وتقرير المصير عن مهمات بناء المجتمع وتنظيمه وفتح الآفاق أمام تطوره.

إضعاف السلطة وتعزيز حماس

يتفق كثير من المحللين والمراقبين الإسرائيليين على أن السياسة الإسرائيلية المتبعة قادت عمليا إلى تعزيز نفوذ حماس وإضعاف السلطة الفلسطينية. مع أن فكرة تقوية طرف وإضعاف آخر من المفترض أن تكون مرفوضة فلسطينيا بشكل لا لبس فيه، انسجاما مع المصلحة الوطنية المشتركة وهي الخلاص من الاحتلال الاستعماري.

يقول عوفر شيلح: إن نتائج السياسة المقصودة لكل حكومات إسرائيل في السنوات الأخيرة هي، إضعاف السلطة وتعزيز حماس، إضعاف السلطة يعني فراغاً تملؤه منظمات المسلحين برعاية إيران. ويضيف إن الحملات العسكرية تعزز الجهاد ومجموعات الضفة وحماس الذين يقولون لأبناء شعبهم إن الطريق الوحيد لنيل شيء هو بالمقاومة..[٣] لكن نتنياهو يزعم أن له رأياً آخر، فمع دعوته إلى اجتثاث فكرة الدولة الفلسطينية وقبر تطلعات الفلسطينيين نوه بأن«إسرائيل بحاجة إلى السلطة الفلسطينية التي لا يمكن السماح بانهيارها ولا نريد أن تنهار مبديا استعداده لمساعدة السلطة اقتصاديا»[٤] لكن دعمه اقترن باشتراطات كما جاء في قرار الاجتماع الوزاري المصغر : «قرر الكابينت دعم خطوات منع انهيار السلطة الفلسطينية مقابل وقف السلطة أنشطتها ضد إسرائيل على الساحة الدولية – محكمة العدل ومحكمة الجنايات –، ووقف دفع رواتب أهالي الشهداء والأسرى ووقف التحريض في الكتب المدرسية».[٥]

خالف قرار الكابينت رأي المستوى الأمني الإسرائيلي القائل إن تقوية السلطة يعني دعم قدرتها على تأمين احتياجات السكان وإطلاق عملية سياسية مدعومة إقليميا وأميركياً واخذ موقف من «الإرهاب» والإرهاب الإسرائيلي .[٦]

الشروط التي وضعها الكابينت مستحيلة لأنها تتجاهل العملية السياسية التي ترفضها جملة وتفصيلا وتتعامل مع إدامة الاحتلال والاستيطان بعد أن ألغت قانون الانفصال في شمال الضفة تمهيدا لإعادة بناء المستوطنات المخلاة. ولأن قبول السلطة بشروط الكابينت يعني تبني الرواية الإسرائيلية في قضايا أساسية كالتنكر لأسر الشهداء والأسرى الذي يعني تنكرا للنضال الوطني الفلسطيني برمته، وغض النظر عن جرائم الحرب الإسرائيلية التي ترقى إلى جرائم بحق الإنسانية. وبمجرد طرح مثل هذه الشروط فإن ذلك يؤكد أن الهدف الحقيقي لحكومة نتنياهو الكهانية هو إسقاط السلطة وليس إضعافها فقط. فعندما يقول نتنياهو إنه «لن يسمح بانهيار السلطة»، ويعقد اجتماعا وزاريا مصغرا لإنقاذها! فهذا بحد ذاته إمعان في إضعاف السلطة وصولا إلى تقويضها، خاصة أن خطاب نتنياهو في هذا

الخصوص يلتقي مع الخطاب الشعبوي الموجه والمعادي للسلطة بسبب اتفاق أوسلو.

الإضعاف والتقوية، وتفضيل سلطة غزة على السلطة الرسمية أو العكس، لا ينفصل عن المشاريع التي تطرحها السلطتان ومدى اتفاقها وتنافرها مع توظيفات الاحتلال الكولونيالي. فعندما يكون الهدف اجتثاث الدولة الفلسطينية من تطلعات الفلسطينيين، فإن دولة الاحتلال ترى فائدة في المواقف الرافضة للدولة الفلسطينية أو المواقف التي تطرح القضاء على دولة إسرائيل، لأن من السهل عليها هزم أو عزل تلك المواقف عالميا وإقليميا باستثناء بعض الدول التي تعد على أصابع اليد الواحدة، وفي مقابل ذلك لا تحبذ بل يسوؤها القوى الفلسطينية التي تتمتع بشرعية وتسبب لدولة الاحتلال مواقف مناهضة من أكثرية الدول في الجمعية العامة ومن مؤسسات كمجلس حقوق الإنسان و«أمنستي» و«هيومن رايتس ووتش» التي تناهض تنكر دولة الاحتلال للحقوق الفلسطينية المعرفة في القانون الدولي، ويسوؤها أن تتعرض لإدانات على الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها مع أنها لا ترقى إلى مستوى ضغوط وعقوبات. ويسوؤها أن تُعرض انتهاكاتها وجرائمها على محكمتي العدل الدولية ومحكمة الجنايات أو إصدار قرارات ورأي قانوني حول شرعية احتلالها وجرائمها كما حدث سابقا في الموقف القانوني من جدار الفصل العنصري.

خلاصة القول هي إن دولة الاحتلال معنية بوجود قوى فلسطينية لا تعترف بالقانون الدولي ولا بالشرعية الدولية وقراراتها ولا باتفاقات جنيف وشرعة حقوق الإنسان ولا بالاتفاقات المبرمة ولا تلتزم بضوابط المقاومة لحماية المدنيين، وتفضل أن يكون الممثل الفلسطيني مندمجاً بالإرهاب أو مداناً بالإرهاب وخارج القانون. عدو فلسطيني من هذا النوع يسهل هزيمته وعزله سياسيا ويسهل ذلك انتهاك أبسط حقوق الشعب الذي يمثله. المفاضلة الإسرائيلية بين طرف وآخر لها علاقة بالأهداف، فعندما يكون الهدف الإسرائيلي هو تخليد حكمها في المناطق، وما يقتضيه ذلك من تصفية إمكانية التسوية السياسية، فلا يمكن أن تعمل على تعزيز شريك محتمل في رام الله.[٧]

الفصل بين الضفة والقطاع

الفصل بين الضفة والقطاع وتخليد حكم إسرائيل في المناطق وتصفية إمكانية التسوية، أهداف عملت دولة الاحتلال بمختلف حكوماتها على تحقيقها وما زالت تعمل على إنجازها. صحيح أن نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته كانا سببا أساسيا في سحب قوات الاحتلال والمستوطنين من قطاع غزة، لكنه لم يكن سببا وحيدا. فهناك أسباب أخرى وفي مقدمتها

فصل قطاع غزة عن الضفة والقدس وتكثيف عمليات الاستيطان والتهويد والضم في الضفة الغربية وإحداث انقسام فلسطيني يجعل حل الدولة الفلسطينية غير قابل للتحقيق سياسيا وديمغرافيا، وسبب آخر هو التخفيف من وطأة الخطر الديمغرافي بسلخ مليوني فلسطيني من التعداد السكاني الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، وإزالة خطر دولة واحدة نصفها من الفلسطينيين، أما الانسحاب الرمزي من شمال الضفة فكان يعني أيضا أن الحل القادم لا يكون بإقامة دولة فلسطينية ولا يكون دولة واحدة وإنما نظام أبارتهايد يحشر التجمعات الفلسطينية الكبيرة في معازل فصل عنصري. غير أن إلغاء معسكر نتنياهو والكهانيين الجدد قانون الانفصال في شمال الضفة تمهيدا لإعادة بناء المستوطنات المترافق مع إطلاق موجات ضخمة من الاستيطان يضيق الحصار على المعازل ويفتح المجال أمام وتائر من التطهير العرقي الداخلي توطئة للترانسفير نحو الخارج.

لو أسقطنا الدوافع والأسباب والأهداف الإسرائيلية الأخرى وسلمنا باعتقاد قيادة حركة حماس الــذي يعزو الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة إلى إنجاز انتفاضة ٢٠٠٠ المسلحة. فإن هذا الاعتقاد يتجاهل نتائج خطيرة كبناء جدار الفصل العنصري وقضم ١٠٪ من مساحة الضفة بذريعة الحفاظ على أمن الإسرائيليين الذين تعرضوا لتفجيرات في العمق ألحقت بهم خسائر كبيرة. ويتجاهل إعادة احتلال مدن الضفة وتصفية أو اعتقال المقاومين بما في ذلك حصار مركز القيادة واغتيال الرئيس المنتخب ياسر عرفات وتدمير البنية التحتية للسلطة بعد دمجها بالإرهاب واعتبار الحرب ضدها جزءا من الحرب الدولية على الإرهاب في أعقاب تفجير برجي التجارة في العام ٢٠٠١، وكتحصيل حاصل جرى تدمير البنية التحتية للمجتمع، وفتح الأبواب على مصراعيها أمام كل أنواع التدخل الخارجي في الشأن الفلسطيني وفي إعادة بناء أجهزة السلطة بمستوى غير مسبوق. هذه الأسباب تستدعي القول إن الانتفاضة الثانية المسلحة أفضت إلى نتائج وخيمة حتى الانسحاب من قطاع غزة أعاد وضع القطاع داخل قبضة أمنية وحصار محكم، وقد تحول احتلال القطاع من احتلال مباشر إلى احتلال عن بعد. فقط يمكن القول إن صعود حماس وفوزها في الانتخابات وسيطرتها بالقوة على قطاع غزة أدى إلى تعميق فصل الضفة عن قطاع غزة، وكان بمثابة إنجاز فئوي أحدث تغييرا سلبيا في الوضع الفلسطيني.

المقاومة امتداد لأي سياسة

سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بانقلاب عسكري تحت شعار التخلص من السلطة التي شكلت عائقا أمام حرية المقاومة ضد دولة الاحتلال. وامتدت السيطرة لتشمل كل المجموعات والفصائل الأخـرى خارج سيطرتها حيث أخضعتها بالقوة. نجحت حماس في التسلح عبر الأنفاق. لكن المقاومة تحولت إلى شكل من المواجهة الموسمية غير المتكافئة مع قـوات الاحتلال. وجـاءت في معظمها ردا على اعتداءات وحروب إسرائيلية استهدفت تدمير البنية التحتية في القطاع. أخذا بمقولة المفكر العسكري كلاوسيفت «الحرب هي امتداد للسياسة بأشكال عنيفة». لم تربط حماس مقاومتها بأهداف وطنية كوقف الاستيطان ونهب الأراضي في الضفة وضم القدس والتطهير العرقي في الأغوار ومسافر يطا ووقف أعمال التنكيل والاعتقال اليومية التي مورست بحق المواطنين في الضفة، ولا في مواجهة صفقة القرن والصفقات اللاحقة – الاتفاقات الإبراهيمية وغير ذلك من قضايا فشلت مفاوضات السلطة في وقفها أو التأثير في نتائجها المأساوية.

انتقلت المقاومة من هدنة إلى هدنة ومن هدوء مقابل هدوء تخللها إنجاز يسجل لحركة حماس هو تبادل الجندي الإسرائيلي الأسير بأسرى فلسطينيين. تقول تجربة حركة حماس في قطاع غزة إن ما يهم الحركة هو بقاء حكمها لقطاع غزة وما بعد ذلك الطوفان. وفي هذا السياق جرى تفاوض غير مباشر بين دولة الاحتلال وحركة حماس حول هدنة طويلة الأمد مقابل تعزيز حكم حماس في قطاع غزة، الذي يعني عمليا فصله عن الضفة الغربية وقضية التحرر من الاحتلال. بعد طول فصل قضايا القطاع عن الضفة، في العام ٢٠٢١ أطلقت حركة حماس صواريخها دفاعا عن القدس وأسمت المعركة التي استمرت ١١ يوما «سيف القدس» ووعدت بأن سيف القدس لن يغمد وأن وحدة الساحات ستبقى قائمة طالما استمر العدوان الإسرائيلي. ظل السيف مشرعا بالأقوال ومغمداً في الممارسة، وتحديدا أثناء اعتداءين إسرائيليين استهدفا حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وأثناء الاعتداء الأخير على جنين وقبل ذلك أثناء الاعتداءات على نابلس. أصبحت وحدة الساحات كلاماً للاستهلاك المحلي، وتحولت غرفة العمليات المشتركة إلى مكان تنطلق منه التهديدات فقط.

السؤال الذي يطرح نفسه؟ لماذا تحرص حركة حماس على التصعيد في الضفة وعلى الهدوء في قطاع غزة؟ للوهلة الأولى قد يتبادر إلى الذهن أن قطاع غزة «محرر» وأن الضفة الغربية محتلة. لكن هذا يتناقض مع اعتماد

سياسة «وحدة الساحات». تجنب المغامرة في حرب غير متكافئة في قطاع غزة موقف واقعي يؤدي إلى تفادي خسائر فادحة. مقابل ذلك لماذا يتم تشجيع المغامرة المسلحة في مخيمات الشمال التي تعرض الجسم النضالي إلى خسائر فادحة؟ لماذا لا يخضع الشبان المتحمسون موازين القوى فيه بالغة الاختلال، لمصلحة المستعمرين.

مرة أخــرى، تقدم المقاومة في خطاب قياديها بلا أهداف بعيدة وقريبة كمنع إقامة بؤر استيطانية وإزالة البؤر القائمة، والرد على اعتداءات المستوطنين ووقف هدم المنازل، ومنع اقتحام المسجد الأقصى، وتسليم جثامين الشهداء، وفك الحصار عن قطاع غزة، والإفراج عن الأطفال والمرضى المعتقلين، ووقف قرصنة الأموال وسرقة المياه وغير ذلك من أهداف ومهام عجزت السلطة الرسمية عن تحقيقها وجلها يرتبط بالخلاص من الاحتلال وتقرير المصير بما في ذلك إقامة الدولة المعترف بها من ١٣٨ دولة عضو في الأمم المتحدة. ما يحدث هو غير ذلك، تطرح المقاومة كرد فعل على فشل دون تجاوز الفشل، وتطرح انتقاما لضحايا سقطوا ببنادق المحتلين، أو ردا على إذلال واعتقال. وهناك هدف غير معلن هو تقويض السلطة والحلول مكانها، أو استبدال سلطة بسلطة بمعزل عن أي تغيير في المضمون وتكرار ما حدث في قطاع غزة. وهناك أجندات تستثمر في المقاومة لغاية أجندات خاصة تتضمن تعزيز نفوذ وممارسة ضغوط عبر سلاح المقاومة.

الحقوق الفلسطينية تتعرض للشطب والشعب الفلسطيني يتعرض لهجوم استيطاني فاشي مدعوم بمنظمات إرهابية وبجيش الاحتلال. والرد على الشطب والهجوم يكون باعتماد بوصلة مركزها فلسطين[٨] وبأجندة وطنية فلسطينية تنطلق من المصالح والحقوق الوطنية للشعب، وتضع قضية إنهاء الاحتلال في مركزها.

الهوامش

١ الجزيرة نت يوم ٢٠٢٣/٦/٢٦، نتنياهو يدعو لاجتثاث فكرة إقامة دولة فلسطينية والسلطة ترد، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2023/6/26/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-

٢ نائب الأمين العام جميل مزهر - كلمة في المهرجان المركزي في الذكرى ٥٥ لانطلاقة الجبهة https://somoud.com.ps

٣ عوفر شيلح، يديعوت أحرنوت، مقال بعنوان الحملة العسكرية تضعف السلطة وتعزز حماس، "الأيام" ٢٠٢٣/٧/٧.

٤ تصريح نتنياهو، مصدر سابق.

٥ ramallah news ٢٠٢٣/٧/٩ .

٦ غرشون باسكين، مقال بعنوان التحدي الكبير، «جيروزاليم بوست"، ٢٠٢٣/٦/٧

٧ عوفر شيلح، الحملة العسكرية تضعف السلطة، "يديعوت"/ "الأيام".

٨ بوصلة لا تشير إلى القدس مشبوهة / الشاعر العراقي مظفر النواب.

إسرائيل في «مصائد» الحروب الباردة

نضال صلاح *

لقد كان العقد الأول الذي تبع تأسيس إسرائيل مهماً في تاريخ السياسة الإسرائيلية الخارجية، فقد انحصرت السياسة الإسرائيلية وأدبياتها في تلك الحقبة في تدعيم الرواية الصهيونية ضد العرب عبر إظهارهم على أنهم الطرف المعتدي من خلال تحريف روايتهم وموقفهم الذي يرفض الاعتراف بقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة ١٩٤٧ من جهة، ومن جهة أخرى انشغلت الدبلوماسية الإسرائيلية وما زالت في إدارة العلاقات مع القوى العظمى لضمان دعمها السياسي والعسكري.

لقد نجحت هذه الدبلوماسية حتى ١٩٥٦ في الحفاظ على التوازن في العلاقات مع الدول الكبرى من خلال تبني سياسات ومواقف تعزز موقفها غير المنحاز إلى طرف ضد الآخر (بين الشرق والغرب).

الهدف الأساسي من هذا المقال، هو إظهار كيف تعاطت السياسة الإسرائيلية مع المتغيرات السياسية على الساحة الدولية في هذه الحقبة الحرجة، من خلال إلقاء نظرة على نتائجها اللاحقة.

ارتبطت نشأة إسرائيل بشكل قوي بعلاقاتها الجيدة مع القوى العظمى، التي سارعت إلى الاعتراف بقرار التقسيم سنة ١٩٤٧. إذ كان الموقف الأميركي مسانداً ومؤيداً للصهيونية بشكل مطلق قبل إعلان «دولة إسرائيل»، فما إن أعلن بن غوريون استقلال إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، حتى اعترف بها الرئيس الأميركي

* باحث في الشؤون السياسية.

ترومان كدولة ثم لحقه الاتحاد السوفييتي بعد ثلاثة أيام. منذ تأسيس إسرائيل التزمت أميركا اتجاه دعمها، هذا الالتزام أحرج حكومة ترومان الذي تردد في دعم إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً (منذ تأسيس إسرائيل قدمت لها الحكومات الأميركية المتعاقبة نحو ١٥٠ مليار دولار[١] كمساعدات وعقود اقتصادية وعسكرية) خوفاً من أن تتحول المنطقة إلى حلبة سباق تسلّح بين إسرائيل والدول العربية، حيث خشي ترومان أن تتوجه هذه الدول إلى الانضمام إلى الاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

تبقى العلاقة بين الكرملين (والحركة الصهيونية) وإسرائيل مميزةً بشكل مدهش، مع تغيرها بناءً على حسابات دقيقة. فقد كان الكرملين من أشد المؤيدين للنضال الفلسطيني ضد الصهاينة والإنجليز خاصة في ثورات ١٩٢٩ و١٩٣٦ ومن أشد معارضي النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل تأسيس دولة إسرائيل.

تغيّر الموقف السوفييتي اتجاه الحركة الصهيونية من العدائية إلى التأييد يمكن إرجاعه إلى تاريخ الهجوم الألماني على السوفييت ١٩٤١،[٢] حيث كانت المصلحة السوفيتية والصهيونية المشتركة تتركز في مواجهة النازية الألمانية. ففي تلك السنة بالتحديد شكلت الحركة الصهيونية لجنة لمكافحة النازية في موسكو كانت على تواصل وطيد مع قادة وسكان ما يسمة «اليشوف» (Yishuv) الصهيوني في فلسطين.[٣]

لقد ساعد الاتحاد السوفييتي بدايةً في تأسيس إسرائيل إلى أن قرر ستالين إنهاء هذه العلاقة. سارع ستالين رئيس الاتحاد السوفييتي إلى الاعتراف بإسرائيل على أمل أن تكون حليفةً له، لكن التحالف الأميركي مع إسرائيل جعل إسرائيل من أشد أعداء الاتحاد السوفييتي،[٤] وقد سارت الأمور خلال الحرب العالمية الثانية باتجاه جعل الاتحاد السوفييتي يؤيد الصهيونية اعتقاداً من ستالين أن إقامة دولة إسرائيل سيؤدي إلى التسريع في إخراج الإنجليز من المنطقة، حيث النفوذ الإنجليزي العسكري والاقتصادي كان قوياً في مصر والعراق والأردن. أما سياسياً فإن أول حكومة إسرائيلية بقيادة بن غوريون كان فيها ٥٠٪ من البرلمانيين ذوي الفكر الاشتراكي مما جعل ستالين يظن أن إسرائيل ستكون حليفاً استراتيجياً له.

نجحت الحركة الصهيونية في إخفاء نواياها العدائية المسبقة اتجاه الفلسطينيين، المتمثلة بنوايا العمل من خلال العنف والإرهاب على طردهم وتهجيرهم من خلال موافقتها على قرار التقسيم ١٨١ الذي صوتت عليه في الجمعية العمومية في ٢٩ نشرين الثاني ١٩٤٧ واستغلالها رفض الدول العربية هذا القرار، حيث نجحت في إظهار نفسها أمام العالم كطرف ملتزم، الأمر الذي كانت له آثار سلبية

على الشعب الفلسطيني. خلال الحرب العالمية الثانية ازدادت المواجهات بشكل ملحوظ في فلسطين بين الصهيونية والشعب الفلسطيني الذي كان يشكل الغالبية المطلقة، مما ساهم في فقدان بريطانيا السيطرة على الأوضاع ودفعها إلى أن تعجل في إنهاء انتدابها على فلسطين، فأعلنت رسمياً في شباط ١٩٤٧ نيتها إنهاء الانتداب وحوّلت المسألة برمتها إلى الأمم المتحدة التي شكلت لجنة دولية لوضع توصيات لحل المسألة الفلسطينية،[٥] وبعد جولات ومفاوضات بين الدول الغربية تم التوصل إلى قرار التقسيم الذي أعطى إسرائيل ٥٩٪ من الأراضي التي تحت الانتداب البريطاني.

المعركة الدبلوماسية

كما ذكرنا سابقاً، فإن السوفييت كانوا معنيين في إنهاء الانتداب الإنجليزي وإضعاف نفوذ إنجلترا الإمبريالي لدى حلفائها الاقتصاديين العرب من خلال دعم إقامة إسرائيل. سياسياً، كان الاتحاد السوفييتي أول دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، حيث أعلن المندوب الدائم للاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة أن إسرائيل والشعب الإسرائيلي لهم الحق بالوجود وتربطهم علاقات تاريخية بأرض فلسطين.

لقد كانت حسابات الموقف البريطاني والأميركي من إعلان «دولة إسرائيل» في البداية لصالح الاتحاد السوفييتي الذي كان واضحاً في موقفه اتجاه دعم إسرائيل. الموقف البريطاني كان ضد قيام دولتين في الأراضي الفلسطينية مما زاد كره المستوطنين لهم. أما الرئيس الأميركي ترومان فقد واجه رأيين متناقضين داخل حكومته، ففي الوقت الذي كانت وزارة الخارجية ضد الاعتراف بالدولة كانت هناك قوة مؤثرة في البيت الأبيض حسمت الأمر لصالح الموافقة على إعلان الدولة. لكن أميركا رغم تأييدها قيام «دولة إسرائيل» كانت متحفظةً في تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل خوفاً من اشتعال سباق تسلح في المنطقة العربية. هذا التحفظ الأميركي على تسليح إسرائيل والرفض الإنجليزي قابله دعم سوفييتي وإن كان بشكل غير مباشر لإسرائيل عبر صفقات سلاح من خلال حلفائهم مثل تشيكوسلوفاكيا.

نهاية شهر العسل

لم تدم السياسة الخارجية التي تبناها بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل طويلاً في عدم التحيز لأي من القوى العظمى خلال الحرب الباردة. فمن وجهة نظر الإسرائيليين فإن موقف الاتحاد السوفييتي الداعم للعرب ورفضه السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل وحملات التضييق عليهم وعلى مؤسساتهم في الاتحاد السوفيتي دفع إسرائيل إلى الميل اتجاه التحالف مع الغرب الذي لم يتردد في مساعدة إسرائيل. لقد تجلى هذا التحالف بين إسرائيل والغرب في حرب السويس سنة ١٩٥٦ وكان من ثمرته جسر المساعدات العسكرية الأميركية

الجوي لإسرائيل في حرب ١٩٧٣ أضف إلى ذلك مليارات الدولارات من المساعدات والصفقات العسكرية الأميركية لإسرائيل منذ تأسيسها وإلى اليوم.

إسرائيل بين «فخ ثيوسيديدس» و«فخ تشرشل»؟[٦]

«فخ ثيوسيديدس» (Thucydides Trap) هو في جزء كبير منه استقراء لتجارب تاريخية حول سياسات القوى العظمى، وهو مصطلح سياسي يستخدم عندما تظهر قوة جديدة يكون هدفها القضاء على قوة موجودة. إذ على إسرائيل أن تأخذ احتمالية المواجهة القادمة بين روسيا والصين كقوى صاعدة من جهة وأميركا من جهة أخرى على محمل الجد، على النقيض من ذلك، فإن «فخ تشرشل» (Churchill Trap)، ينطبق على الحالة التي تقع فيها القوى العظمى في مواجهة طويلة الأمد، ويذكرنا بالمواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. في سياق النموذج الثاني كما ذكرنا سابقا فإن إسرائيل مارست سياسة متوازنة في عقدها الأول إلى أن دفعتها سياسات روسيا للوقوف مع الحلف الغربي.

إذا أسقطنا النموذج الأول في ظل المستجدات الحالية، فإن حرب أوكرانيا تعد البداية لحرب باردة جديدة بين القوى العظمى تحولت إلى مواجهة عسكرية بالوكالة، وبالتالي فإن أي استهانة من إسرائيل بهذه الحرب الباردة يمثل خطراً حقيقياً يجب أن يؤخذ على محمل الجد. هذه النسخة الجديدة من الحرب الباردة فيها ثلاثة أطراف من الدول الكبرى روسيا والصين (القوى الصاعدة) في طرف، وأميركا في طرف آخر.[٧]

تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية إلى إدارة العلاقة بين الدول المتواجهة بالتوازن نفسه الذي اتبعه بن غوريون في العقد الأول لقيام إسرائيل، بدوافع المصلحة الإسرائيلية أولاً، ولكن ضمن معطيات جديدة.

السؤال الصعب الذي تواجهه إسرائيل اليوم: هل تبقى محايدة في الحرب الباردة الجديدة؟ وإلى متى؟ إسرائيل اليوم تربطها علاقات مميزة مع كل الدول المتصارعة في حرب أوكرانيا. فهي على علاقة جيدة مع أوكرانيا وروسيا. إضافة إلى تحالفها القوي مع أميركا، إسرائيل تربطها علاقات جيدة مع الغرب في جميع المجالات وهناك تعاون ومناورات عسكرية مشتركة على الرغم من أنها ليست عضواً في الناتو. كما أن لها علاقاتها المميزة اقتصادياً مع الصين. لا تستطيع أميركا إجبار إسرائيل على اتخاذ مواقف عدائية اتجاه روسيا والصين. وبالتالي فإن إسرائيل لا تتخذ موقفاً واضحاً مع الغرب ضد روسيا في الحرب في أوكرانيا بعكس ما آلت إليه مواقفها في الحرب الباردة الأولى. التدخل الروسي في سورية منذ ٢٠١٥ لصالح الأسد جعل روسيا اللاعب الأكبر في الشرق الأوسط الذي لا يمكن لإسرائيل أن تتجاوزه في حروبها

في المنطقة.

ثنائية القطبية بين الاتحاد السوفييتي وأميركا خلال الحرب العالمية الثانية كانت السمة العامة للسياسة الدولية وحافظت على حالة من الدمج بين المواجهة الدائمة والسلام.[٨] تلك الحرب كانت تحكمها الأيديولوجية، أما الحرب الجديدة فهي اقتصادية بامتياز بين أميركا والصين تحديداً. استطاعت الصين الدخول اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط مستغلة تراجع نفوذ أميركا في المنطقة، وخفوت اهتمامها فيها بعد أن أصبحت لا تعتمد على النفط من الشرق الأوسط. وتربط إسرائيل علاقات اقتصادية جيدة مع الصين وصلت إلى ١٤ مليار دولار سنة ٢٠١٨.[٩]

لذلك، يتحتم على إسرائيل قريباً الإجابة عن السؤال: مع أي من الطرفين ستقف في الحرب الباردة الجديدة؟ وكما ذكرنا سابقاً، ستالين بسياسته دفع إسرائيل إلى أن تقف مع الغرب في الحرب الباردة الأولى، أما اليوم فما زالت إسرائيل على الرغم من صغر حجمها الجغرافي ناجحةً في أن تبقى على علاقة جيدة مع القطبين. الحيرة الإسرائيلية تزداد، فهي بحاجة إلى إبقاء علاقاتها جيدة مع روسيا لضمان قدرتها على الاستمرار في حروبها في الشرق الأوسط (war between wars). دور روسيا أصبح ذا أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط خاصة في سورية وليبيا إضافة إلى تحالفها مع إيران وقدرتها على التأثير في لبنان وغزة من خلال حليفتها إيران.

اضطرت إسرائيل إلى تنسيق مواقف مشتركة مع روسيا في سورية واتجاه إيران. فالتحالف الإسرائيلي مع بعض الأنظمة العربية ضد التهديدات الإيرانية المشتركة لا يمنحها حرية التحرك في حروبها دون اللجوء إلى إرضاء روسيا. فالدول العربية، خاصة الخليجية مثل السعودية والإمارات وقطر بالإضافة إلى مصر حافظت على علاقاتها الاقتصادية مع روسيا واكتفت بالاستنكار الخجول للحرب الروسية على أوكرانيا. وإسرائيل بحاجة أيضاً إلى الإبقاء على العلاقات الاقتصادية مع الصين العملاق الاقتصادي الجديد في الشرق الأوسط، الذي سيكون الطرف الأهم في إعمار سورية وغيرها بعد انتهاء الحرب في سورية.

أخيراً، مع استمرار الحرب في أوكرانيا، فإن إسرائيل تجد نفسها متخوفة أكثر من تداعيات هذه الحرب على الشرق الأوسط. رسائل روسيا إلى الغرب بأنها لن تتهاون في تحقيق أهدافها في حربها مع أوكرانيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تزيد احتمالية المواجهة العسكرية بين روسيا والغرب الذي تقوده أميركا. تسخين هذه الحرب الباردة سيدفع إسرائيل إلى التوقف عن سياسة الجلوس على الحائط لتحسم أمرها لصالح الغرب وحليفتها أميركا. الموقف الإسرائيلي ستكون له تداعيات على حدودها الشمالية إضافة إلى حاجتها الماسة

إلى الحفاظ على علاقاتها الجيدة بدول المنطقة التي تقوم بعملية تطبيع معها، تلك الدول التي قد تواجه أزمات داخلية إذا ما تطورت وامتدت الحرب إلى أزمة دولية في ١٠ أغلب السيناريوهات. إذا توسعت الحرب وأثرت على النظام الدولي فإن من المبكر معرفة ما ستؤول إليه الأمور في أوروبا. أما في الشرق الأوسط وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالتداعيات فيه، فمن المؤكد أن الأنظمة في المنطقة ستتأثر بدرجة كبيرة مع أنها تقف موقف الحياد من هذه الحرب الباردة الجديدة المتصاعدة. من المؤكد أيضاً أن إسرائيل ستخرج قوية من هذه الحرب لأن لديها القدرة والمقومات لتجاوز هذه التحديات. إسرائيل في النهاية لن تخسر الغرب وسيتحتم عليها إيضاح موقفها لأميركا، التي ستتفهم موقفها من الحرب الباردة الجديدة وإن كان بشكل سري.

تبقى الهواجس الإسرائيلية مشروعة من اندلاع حرب إقليمية ضدها بينما حلفاؤها مشغولون في حرب أوكرانيا، مما يجعلها في وضع سيئ، وقد تدفع ثمن جرائمها ضد الفلسطينيين الذين هجروا من وطنهم تحت سياط الإرهاب الإسرائيلي.

الهوامش

1 https://www.dw.com/en/top-stories/s-9097 How US-Israel relations have evolved since 1948 – DW – 072022/12/

2 Gabriel Gorodetsky. The Soviet Union and the Creation of the State of Israel , December 2001. https://www.marxists.org/subject/jewish/soviets-israel.pdf

3 S. Redlich, War, Holocaust and Stalinism (London, 1995), p. 21

4 Oleg Yegorov : Russia Beyond. Why did the USSR help to create Israel, but then became its foe , DEC 15 2017 https://www.rbth.com/Why did the USSR help to create Israel, but then became its foe - Russia Beyond (rbth.com)

5 Interactive Encyclopedia Of the Palestinian Question https://www.palquest.org/

6 Yuan Yang. The Chines Journal of International Politics : Escape both the 'Thucydides Trap' and the 'Churchill Trap': Finding a Third Type of Great Power Relations under the Bipolar System, Published: 02 March 2018. https://academic.oup.com/cjip/article/11/2/193/4917785

7 Aharoneim Anna ,Jerusalem Post : Israel is standing on the sidelines of the beginning of a second Cold War, Updated: JANUARY 30, 2022 20:21. https://www.jpost.com/israel-news/article-694991

٨ مصدر سابق
Yuan Yang. Escape both the 'Thucydides Trap' and the 'Churchill Trap'

9 Jaskel Harvey . Israel's Dilemma in the New Cold War ,BESA. August 16, 2020. https://besacenter.org/israel-china-cold-war/

10 Dukel Udey, Kurz Anat ,Shavite Eldad . The Cold War is Heating Up: Implications for Israel;INSS, February 23, 2022. https://www.inss.org.il/publication/russia-usa-tenion/

ورشة وطنية حول «سياسات تمكين قطاع الطاقة في فلسطين: مسارات استراتيجية"

إعداد: هيئة التحرير

نظم معهد السياسات العامة (IPP)، بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت» الألمانية، ورشة وطنية حول «سياسات تمكين قطاع الطاقة في فلسطين: مسارات استراتيجية»، وذلك تحت رعاية دولة رئيس الوزراء د. محمد اشتية.

وقد عقدت الورشة بتاريخ ٢١ حزيران الماضي، وجاهياً في رام الله وافتراضياً باستخدام تقنية «زوم» بمشاركة سلطة الطاقة الفلسطينية ومجلس تنظيم الكهرباء وشركة النقل الحكومية وصندوق الاستثمار والاتحاد العام لصناعات الطاقة المتجددة وممثلين عن شركات التوزيع والقطاع الخاص إضافة إلى الخبراء والمهتمين بقطاع الطاقة، وممثلي مؤسسات محلية ودولية.

تكونت الورشة، من جلسة افتتاحية، تحدث فيها رئيس المعهد د. محمد عودة، والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء د. شاكر خليل، ومدير برنامج البيئة والطاقة في مؤسسة فريدريش إيبرت د. أسامة عنتر، إضافة إلى ثلاث جلسات، تناولت الأولى مسألة «إدارة وحوكمة قطاع الطاقة»، حيث قدم رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعة المهندس ظافر ملحم، شرحاً عن البيئة القانونية والسياسات الناظمة لقطاع الطاقة، بينما ركز الرئيس التنفيذي لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء المهندس حمدي طهبوب على الإطار التنظيمي للطاقة، قبل أن يقدم مدير عام شركة نقل الكهرباء الوطنية نشأت أبو بكر، مداخلة حول دور الشركة في إدارة قطاع الطاقة وحوكمته.

بحثت الجلسة الثانية في «دور قطاعات الحكم المحلي والاقتصاد والمالية»، وشارك فيها مدير الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني المهندس خضر دراغمة، الذي قدم مداخلة عن «تعزيز استخدام الطاقة المستدامة في القطاع الصناعي»، ومدير عام الرقابة والتوجيه في وزارة الحكم المحلي رائد الشرباتي، الذي تحدث عن دور هيئات الحكم المحلي في قطاع الطاقة، والمستشار المالي باجس بترو، وقدم مداخلة بعنوان «كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية لقطاع الطاقة».

تمحورت الجلسة الثالثة التي حول «دور القطاع الخاص في تطوير قطاع الطاقة المتجددة»، شارك رئيس الاتحاد العام للطاقة المتجددة عنان عنبتاوي، الذي قدم مداخلة عن «دور القطاع الخاص في تطوير استخدامات الطاقة المتجددة»، والرئيس التنفيذي لشركة «مصادر» عازم بشارة، الذي ركز على «توليد الطاقة من مصادر أخرى، بين الواقع والمأمول».

أعمال المؤتمر

قدم د. محمد عودة كلمة ترحيبية، ركز فيها على الغاية من الورشة، مشيرا إلى انعقادها في ظروف صعبة ميدانيا، معتبرا أن المشاركة الكبيرة التي ميزت الفعالية، دليل على أهمية الموضوع مدار البحث، وهو ملف الطاقة.

وقال إن مجرد المشاركة اليوم في هذا الحدث، وبهذا الحضور التخصصي، هو بمثابة مؤشر على أن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من قتل وتشريد وهدم وتدمير يصل حتى إلى قطاع الطاقة، فالحصاد الإسرائيلي بعملياته كما يسميه، يحاول أن يصل إلى البشر والأرض، والموارد الفلسطينية كافة، بما فيها هذا القطاع، ولذا فإننا في المعهد نثمن حضور الجميع.

وأضاف إن المعهد سبق أن عقد مؤتمرا في ١٤-١١ تشرين الثاني الماضي، تناول ملف أمن الغذاء والطاقة بسبب الأزمة الناجمة عن الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، خاصة أن العالم أدرك أن الطاقة بأشكالها المختلفة، أصبحت دعامة رئيسة لنهضة المجتمعات وتطورها وصمودها، وقد بدأنا هذه المبادرة بالتشاور المتواصل مع الشركاء وأصحاب المصالح، في ظل توفر الإرادة السياسية من مكتب رئيس الوزراء.

وقد توصلنا خلال اللقاءات مع الشركاء إلى استخلاصات أولية من ضمنها وجود إشكالية في البيئة القانونية المرتبطة بقطاع الطاقة، علاوة على إشكالية أخرى تتعلق بالهيكليات والآليات والإجراءات والسياسات، لكن دون الانتقاص من الجهد المبذول منذ العام ١٩٩٤، أي منذ نشأة قطاع الطاقة.

وتحدث د. شاكر خليل، عن اهتمام الحكومة ومكتب رئيس الوزراء الكبير بقطاع الطاقة، فمنذ أن توجه د. عودة، ود. عبد الله النجار أمين سر المعهد، إلى رئيس الـوزراء حول الدراسة المتعلقة بقطاع الطاقة، كان ردنا

واضحا بالترحيب بأي جهد يبذل خصوصا في موضوع الطاقة، بغية الخروج بنتائج نستطيع جميعا الاستفادة منها، فالموضوع بالنسبة إلينا ليس نقاشا من أجل النقاش. وأهمية هذه الورشة، هي جمعها على طاولة الحوار شتى الأطراف المعنية بملف الطاقة، بهدف الخروج عبر النقاش الواعي الهادئ بتوصيات، تستفيد منها مختلف الأطراف لصناعة القرار المناسب في هذا القطاع.

وإن ما يجمع مختلف الأطـراف في هذه القاعة، هو الحرص على رفعة الوطن، وإحراز تقدم في ملف الطاقة بما يخدم مصلحة بلدنا، لذا من الجيد تناول المعهد هذا الموضوع بطريقة مدروسة، وتكاملية عبر نقاش موسع.

وقال: لن أتحدث في تفاصيل القطاع، لكن ما أود التأكيد عليه هو الترابط الوثيق بين ملف الطاقة والاقتصاد، ففي دراسات كثيرة باتت هناك انتقادات للطريقة التقليدية في احتساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وباتت هناك بدائل في هذا الشأن، ومن ضمن هذه البدائل طرق تراعي انعكاسات وانبعاثات الضوء والطاقة، وباعتقادي لا يوجد نمو اقتصادي دون تطور قطاع الطاقة.

ولا يخفى على أحد، أننا نعيش في ظروف غير طبيعية بحكم الاحتلال الإسرائيلي، فتعزيز قطاع الطاقة هو أيضا تعزيز لصمود مواطنينا، وهذه هي الاستراتيجية التي نتبعها كحكومة، ومن الجيد أن نسترشد بالنماذج العالمية، لكننا نريد أن يكون هناك نموذج أكثر ملاءمة للواقع الذي نعيش.

ولأكون أكثر صراحة، فإن هناك العديد من الإشكاليات الناتجة في أغلبها عن الاحتلال، فنحن لا نملك السيطرة على الموارد مثل أي دولة طبيعية، وسلطات الاحتلال تضع قيودا على هذا القطاع، كما أن هناك الكثير من المستثمرين الذي يريدون الاستثمار في الطاقة الشمسية، لكن يجدون عوائق، وحقيقة فإن هذا أمر استراتيجي بالنسبة إلينا، لكن تظل هناك محددات وقيود جلية للعيان ترتبط بالاحتلال وتصنيفاته للأراضي وغيرها.

وأيضا، هناك مشكلة تؤرقنا كحكومة وهي مسألة صافي الإقراض، وأن أكبر مكون فيه هو الطاقة الكهربائية، ولا أتحدث عن ذلك لإلقاء اللوم على أحد، بل لأننا نتطلع إلى وضع مختلف الأمور على طاولة البحث للخروج عبر النقاش بخطوات عملية.

كما أن هناك شرذمة في هذا القطاع، إذ يوجد أكثر من ٢٤٠ جهة تأخذ الكهرباء من نقاط ربط من إسرائيل، ما يشمل شركات توزيع، وهيئات محلية، ونقاط ربط خاصة بأسماء أشخاص، وقد تم إجراء دراسة استقصائية، أبرزت أن هذا الوضع يؤدي إلى نزيف كبير بحاجة إلى معالجة حكيمة.

وقدم د. أسامة عنتر، شرحا عن المؤسسة الألمانية، مبيناً أنها مؤسسة بحثية فكرية عمرها ٩٨ عاما، ولها فروع في نحو ١١٢ دولة

حول العالم من ضمنها فلسطين، ومن ضمن أنشطة المؤسسة برنامج التغيرات المناخية، وهو برنامج إقليمي يتم تنسيقه بشكل أساسي في مكتب المؤسسة في العاصمة الأردنية عمان، ومن ضمن أنشطة البرنامج تحولات الطاقة الذي نتناوله اليوم. وأضاف إن العنوان الكبير هو حماية البيئة، وللأسف فإن هناك مؤشرات تشير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة، ومستوى سطح البحر، وغيرها تمثل مؤشرات خطيرة تبرز أن البيئة لن تكون صالحة في المستقبل.

وبالنسبة إلينا في المؤسسة، فإن هذا الموضوع مهم جدا، وإن أحد مخرجات البرنامج هو عدم الاعتماد على الوقود الأحفوري، وكما هو معلوم فإن لفلسطين وضعاً مختلف عن غيرها، ففي هذه الحالة لابد من تأمين الطاقة وتقليل التبعية لإسرائيل في هذا المجال، ومن هنا تبرز الحاجة للعمل ضمن خطين متوازيين بمعنى العمل على الطاقة المتجددة من ناحية، والابتعاد شيئا فشيئا عن التبعية والوقود الأحفوري.

وتابع: إن كثيرا من الدراسات أثبتت أن عدم الاعتماد على الوقود الأحفوري، مقابل الاعتماد على الطاقة المتجددة أقل كلفة على المستويين المتوسط والبعيد، وقد أوجز الأمين العام للأمم المتحدة هذا الأمر عبر إشارته إلى أنه دون مصادر الطاقة المتجددة لا يمكن أن يكون هناك مستقبل للبشرية.

وأضاف إن مستوى حصة إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة المتجددة في العالم تصل إلى ٢٩٪، بينما نحن نقع هنا في ذيل القائمة عبر إنتاج ما نسبته ١٠٪، وفي الدول المتقدمة فإن هذه النسبة ستصل إلى ٦٠٪، فماذا نحن فاعلون؟

وأضـاف: في ألمانيا رُبط مفهوم الطاقة المتجددة منذ العام ٢٠٠٠ بمجموعة من التشريعات، وهناك مسار متكامل فيها في هذا المجال، بحيث ستعتمد ألمانيا في العام ٢٠٥٠ على الطاقة النظيفة بنسبة ١٠٠٪، بما يشمل حتى وقود الطائرات، من هنا فإننا أمام معضلة حقيقية حيث يجب أن نعمل في خطين متوازيين، وأن نولي اهتماما أكبر بالطاقة المتجددة لآثارها على النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية.

«تمكين قطاع الطاقة»

من جهته، قدم الخبير في مجال الطاقة، ورئيس الفريق البحثي في معهد السياسات العامة الدكتور ياسر الخالدي، مسودة ورقة سياسات حول «تمكين قطاع الطاقة»، مشيرا إلى أن قطاع الطاقة خطا خطوات كبيرة خاصة في ما يتعلق بإعداد استراتيجيات وخطط مختلفة بما في ذلك الاستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، وغيرها، بيد أنه رغم ذلك يواجه تحديات خطيرة، ناجمة عن عدم وضوح البيئة التشريعية، إضافة إلى القيود الجيوسياسية التي فرضها الاحتلال، وهذه العوامل أعاقت إنشاء هيكل واضح وفاعل لإدارة قطاع الطاقة.

كما تحدث عن المحاور الرئيسة لسياسات تمكين قطاع الكهرباء في فلسطين، وارتباطها بركائز أساسية، تشمل حوكمة وإدارة قطاع الطاقة، وإمدادات الطاقة وتشمل توليد الطاقة وتخزينها والوصول إليها، أما الركيزة الثالثة فهي الطلب على الطاقة وتتناول الحاجة إلى كفاءة الطاقة وقدرة المواطنين والشركات والمصانع على تحمل التكاليف، وتطوير الشبكات الذكية، وتتمثل الركيزة الرابعة في الاستدامة للحفاظ على البيئة ومصادرها وحماية الصحة العامة.

وبخصوص التحديات المرتبطة بقطاع الطاقة، فهناك تحديات مرتبطة بأمن الطاقة، حيث تعاني جميع مناطق الضفة من نقص في إمدادات الطاقة، علاوة على الاعتماد على الواردات الإسرائيلية من الكهرباء، ومحدودية قدرات التوليد، وبطء عملية الإصلاح في قطاع الطاقة وإن كان ذلك لا يقلل من أهميتها وآثارها المستقبلية.

يضاف إلى ما تقدم، التحديات المالية مثل الجدارة الائتمانية، إذ يعمل قطاع الكهرباء لترسيخ مكانته كمشتر ذي جدارة ائتمانية لتوليد الكهرباء رغم أنه لم يتم تحديد التعرفة الجمركية في الضفة والقطاع بمستويات استرداد الكلفة مع وجود فجوات كبيرة بين التعرفات والتكاليف لا سيما في قطاع الطاقة.

وأضاف: هناك أزمة صافي الإقراض والديون المتراكمة التي تشكل مصدر قلق كبير لدى شركات توزيع الكهرباء في الضفة.

واستدرك بالقول: أما بشأن توسيع إمدادات الكهرباء وتنويعها، فإن هناك خيارات عدة، من ضمنها مثلا زيادة واردات الكهرباء الإسرائيلية على المدى القصير، بشرط زيادة الربط البيني وحل أزمة صافي الإقراض، كما أن الأردن ومصر يقدمان خيارات محتملة لواردات الطاقة.

علاوة على ذلك، فإن استيراد الغاز لتوليد الطاقة لا سيما من خلال اكتشافات الغاز في البحر المتوسط، يوفر حلا عمليا على المدى المتوسط، إضافة إلى ذلك يمكن تسخير الطاقة الشمسية الكبيرة في الضفة الغربية وتنفيذ إجراءات كفاءة الطاقة بما يسهم بشكل كبير في تعزيز أمن الطاقة.

وتحدث عن تعزيز تنمية قطاع الطاقة في فلسطين، بالقول: يمكننا اعتماد نهج «إدارة الانتقال»، والجمع بين عناصر المركزية واللامركزية في إطار موحد، وهذا يعتمد على الإصلاحات القائمة كمرجعية للبناء عليها والمضي قدما، ومن خلال دمج الرؤية المتوسطة والطويلة الأمد المحددة في الإصلاح مع التطورات الجارية على الصعيدين المحلي والإقليمي، بهدف تحقيق توازن بين الاستمرارية والتكيف، مما يعزز في نهاية المطاف وجود قطاع طاقة مرن ومزدهر في فلسطين.

إشكاليات وحلول

واستهلت الجلسة الأولى بمداخلة معالي رئيس سلطة الطاقة المهندس ظافر ملحم، أشار فيها إلى أن قطاع الطاقة يعاني من إشكاليات كما سائر القطاعات، ففي الدول المتقدمة الطاقة قطاع متدحرج، بمعنى أنه في كل عام لابد من أن تكون هناك مشاريع استراتيجية لتلبية القطاعات المختلفة، سواء أكانت تجارية، أم صناعية أم زراعية، أم صحية ... لأنه في حالة توقف هذه العجلة ستكون هناك مشكلة.

وقال ملحم: للتعاطي مع هذا الموضوع، هناك ثلاثة عناصر رئيسة، تتمثل بالنقل، والتوليد، والتوزيع، فلدينا شركات توزيع للكهرباء، كما أن لدينا هيئات محلية توزع الكهرباء، كما أن ليدنا شركة النقل الوطنية.

وبالنسبة لشركات التوليد، هناك شركة التوليد الموجودة في قطاع غزة، عدا شركات توليد الطاقة المتجددة، وهذه كلها مطلوب منها تلبية احتياجات المواطنين.

وفي ما يتعلق بالشق القانوني والبيئة التشريعية لقطاع الطاقة، لا بد من الإشارة إلى الإشكالية القائمة بين التشريعات الأساسية والثانوية، فالتشريعات الثانوية تعدل بينما تبقى الأساسية كما هي، مما يمثل تضاربا في القوانين.

ولدينا مصفوفة صلاحيات للجهات العاملة في القطاع، سواء من شركات التوزيع، أو شركة النقل، أو مجلس تنظيم الكهرباء وغيرها، بالتالي لابد من التوافق على آلية تطبيق القوانين من هذه المؤسسات.

وكما هو معلوم، فإن قانون الكهرباء العام، أشار إلى أنه بعد عامين على صدوره، لا يجوز أن تكون هناك جهات بخلاف شركات التوزيع تقوم بتوزيع الكهرباء، لكن لدينا ١٢١ هيئة محلية تقوم بهذا الأمر، عدا تعاونيات تؤدي الأمر ذاته وبالتالي لابد من تصويب هذا الوضع.

وبالنسبة للتحديات المتعلقة بتطبيق القوانين، فإن أهم تحد يكمن في الاحتلال وتصنيفه الأراضي إلى (أ) و(ب) و(ج)، خاصة أنه في الأخيرة يطبق القانون الإسرائيلي، بمعنى أنه إذا ما أردنا إنشاء محطة توليد في المناطق (ج) يجب أن تخضع هذه المسألة لإجراءات التراخيص الإسرائيلية، لذا فإننا عملنا مع المجتمع الدولي على ورقة لوضع بروتوكول لتسهيل العمل في المناطق (ج) عبر اعتماد تسهيلات في مناطق معينة كتطوير شبكات النقل والتوزيع والتوليد.

كما أن هناك إشكالية في عدم العمل بالعقوبات الواردة في قانون الكهرباء، فهناك مخالفات كثيرة من مشتركين وشركات عندما نتوجه بها للقضاء، يحكم عليهم بعقوبات مخففة جدا أو يطبق قانون غير فلسطيني، أو يعتمد على مزاج القاضي ما عدا العقوبات المغلظة.

كما أن دور فصائل العمل الوطني يمثل إشكالية، ففي كثير من الحالات المتعلقة بأناس متجاوزين للقانون، تقوم هذه الفصائل بحماية

المؤسسات المتجاوزة «المخالفة».

كذلك، فإن هناك إشكالية تتعلق باعتماد أكثر من مرجع قانوني وتطبيق أخف عقوبة كما أوردنا سلفا.

وبخصوص القوانين، لدينا الكثير منها مثل قانون الكهرباء، وقانون الطاقة المتجددة، إضافة إلى تعديلات على القوانين، عدا أنظمة ناظمة لقطاع الطاقة، فهناك ١٣ قرارا صادرا من مجلس الوزراء ينظم عمل الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية وغيرها.

كذلك لدينا تعليمات، لكن السؤال الماثل أمامنا هو هل قامت شركات التوزيع مثلا بقراءة التعليمات المتعلقة بالطاقة؟

وقد حدثت تعديلات على القوانين فمثلا تعديل قانون الكهرباء يجب أن يمر بمراحل، ففي الأولى ينبغي أن يدرس ويناقش مع المتأثرين بالتعديل، وينسّب من سلطة الطاقة لمجلس الوزراء، ثم الجهات التشريعية حتى يصادق عليه، لكننا نرى تعديلات على قانون الكهرباء، لا تعرف بها سلطة الطاقة، ولا شركات التوزيع، ولا شركة النقل.

وعندما تنظر إلى التعديل تجده في أحيان عديدة كارثياً، بحيث أعطى مثلا صلاحيات الحكومة لشركة النقل، وهذا شيء خطير جدا.

وعودة إلى التعليمات، فمنها ما هو صادر من مجلس الوزراء، ومنها ما هو صادر من سلطة الطاقة، أو من مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، بمعنى أن كل طرف يصدر حسب مزاجه، لذا هناك قوانين وتشريعات لكن هناك مشكلة في تطبيقها، وطريقة إصدارها فيه مشكلة، كما إن المؤسسات المفترض بها تطبيقها فيه مشكلة كذلك.

كذلك لدينا تشريعات غير مصنفة، مما يدلل على أنه من غير المعروف من قام بتنسيبها، ومن صادق عليها، ولماذا؟

وبخصوص التحديات التي يعاني منها قطاع الطاقة، يجب تسهيل آلية منح الرخص، وعملية تنفيذ المشاريع وتطبيق التعرفة والأسعار المرتبطة بالطاقة المتجددة، ومن هنا فإن التشريعات يجب أن تيسر عملية تنمية وتطوير هذا القطاع.

وقد كنا نعتمد بنسبة ١٠٠٪ على الجانب الإسرائيلي في مجال الكهرباء، وحاليا تبلغ النسبة ٨٧٪، كما أن لدينا ربطا مع الأردن بحاجة لتعليمات ناظمة للربط الإقليمي، وقد تم الاتفاق على إعادة الربط مع مصر.

وللحد من الاعتماد على الجانب الإسرائيلي، هناك عناصر عدة، العنصر الأساسي هو الأمن الطاقي، إذ لا نستطيع توفير أمن طاقي، ما دام هناك مصدر واحد للطاقة الكهربائية في فلسطين، بمعنى أنه يجب أن تكون هناك محطات توليد ذاتية، وزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية، والربط الإقليمي، وغيره من تنوع مصادر الطاقة.

أما التحدي الآخر، فهو التأثير السلبي للوضع الحكومة المالي، وقد تحدث الدكتور خليل

عن صافي الإقراض، وهذه المشكلة برزت منذ العام ٢٠٠٢، وحاولنا حلها، ولم ندخر جهدا على هذا الصعيد، لكن لا يوجد تقدم على هذا الصعيد، لأن الجانب الإسرائيلي معني بالإبقاء على موضوع الخصم من المقاصة.

وقد كان لدينا إنجاز منذ سنوات، بأن خففنا من أو ألزمنا شركات التوزيع والهيئات المحلية بتسديد فواتيرها، لكن الجانب الإسرائيلي كان يطلب من الشركات عدم الدفع، بحجة خصمها من العائدات الضريبية.

إن مساهمة شركات التوزيع في مسألة صافي الإقراض في الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) يصل إلى ٥٨٪، ومثلا شركة كهرباء طوباس منذ بداية العام، لم تدفع شيئا لشركة كهرباء إسرائيل.

وبخصوص خطوات الإصلاح طرحنا العديد منها، مثل الهيئات المحلية غير الملتزمة، وفوضى التعليمات وغيرها، (...) والهدف الذي نسعى إليه هو وجود جهة واحدة تشتري الكهرباء من مصدر الطاقة، وفي النموذج الذي أقترحه أرى أن تكون هذه الجهة هي شركة النقل الوطنية، بحيث تشتري من محطات الطاقة سواء محلية أو ما يتأتى من الربط الإقليمي وتبيع لشركة كهرباء فلسطين، وهي بمثابة دمج لشركات التوزيع عندما تكون الظروف السياسية والاقتصادية والفنية ملائمة، وهذا الأمر يحتاج إلى وقت لتطبيقه، لكن الهدف حاليا أن نصل لثلاث شركات توزيع في الضفة، وشركة واحدة في القطاع، ثم نقوم بدمجها في شركة واحدة مستقبلا، عند توفر الظروف الملائمة.

حول الإطار التنظيمي

وقدم المهندس حمدي طهبوب مداخلة من منظور علمي حول الإطار التنظيمي لقطاع الطاقة، من منطلق هيكلته وإصلاحه المعروف باسم «ريفورم-Reform"، مع طرح نماذج دولية في هذا المجال. إذ لا يوجد نموذج ناجح في مكان يفترض أن ينطبق وينجح في كل مكان، فهناك سياق لكل دولة مرتبط بالفاعلين والموارد والأدوات التي تحدد ما يحدث فيها.

وقال طهبوب: هناك ثلاث مراحل، إذا ما تحدثنا عن تدخل الدولة في التشريعات وقطاع الطاقة، فهناك التدخل المباشر وهذا موجود في كثير من الدول حيث تشرف الدولة على تزويد المواطنين بالكهرباء، ثم هناك نموذج له علاقة بوجود منظمين ومزودين يقومون بتوزيع الكهرباء على المواطنين، بينما تقوم الدولة بمنح الرخص وتحديد التعرفة وما إلى ذلك، وهذا النموذج قائم في فلسطين. وفي أوروبا ودول كثيرة تطور هذا الشأن بحيث أصبحت هناك هيئات تقوم بتنظيم المنافسة، بحيث تكون السوق حرة وتكون المنافسة أكبر.

وبخصوص كيفية تعاطي منظمي سوق الطاقة مع المسائل المرتبطة بنطاق عملهم، هناك مبدآن مهمان، الأول يقوم على إصدار تعليمات محددة وإبـلاغ الجهات العاملة بالقطاع بالالتزام بها لكن مشكلة هذا النموذج أنه لا

يدعم الإبداع، إذ عمليا يتم الالتزام بالتعليمات.

أما المبدأ أو النموذج الثاني، فإنه على نقيض الأول، يشجع إبداع الجهات العاملة في مجال الطاقة، وتطوير عملياتها بما يشمل أيضا كيفية خفض التكاليف.

وتنظيم قطاع الطاقة مرده وجود مستهلكين مستضعفين، بالتالي فلابد من تشريعات لحمايتهم، كما أن هناك آليات مهمة للحفاظ على استمرارية الخدمة وجودتها، وضمان العدالة في توفير الخدمة.

وبالنسبة لهيكلة قطاع الطاقة، فإنه ليس جديدا بل يعود لفترات تعود لبدايات القرن الماضي مرورا بالحرب العالمية الثانية، وصولا للنموذج الذي تم الوصول إليه في العام ١٩٩٠، ونحن بدأنا بهذه المسألة بصدور قانون الكهرباء العام في سنة ٢٠٠٩.

وهناك أربع مسائل ترتبط بهذه المسألة، الأولى تتمثل في وجود منظم، أما الثانية فتتعلق بتوزيع المسؤوليات والصلاحيات وتقسيمها أفقيا وعموديا، والثالثة تتعلق بزيادة انخراط القطاع الخاص، بينما الرابعة تتصل بالمنافسة وتعزيزها.

وتبعاً لنماذج الهيكلة والإصلاح، بالتأكيد لها تأثيرات على عملية المنافسة، فتبعا للنموذج القائم حالياً فإن لشركة التوزيع امتيازا في حالتنا، بالتالي لا توجد منافسة كبيرة في بيع الكهرباء، بينما لو تم اعتماد نموذج آخر، فحين ذلك سيتاح لأكثر من مزود توفير خدمة الكهرباء للمواطن، من هنا فإنه حسب ما يناسب كل بلد يمكن اختيار النموذج، وهذا له تأثيرات على المنافسة، بمعنى أن هناك نماذج عديدة وكل دولة تختار الأنسب لها وفقا ظروفها واحتياجاتها، ومصادرها، وغيرها.

ولابد من الإشارة إلى أنه في حال الرغبة بالانتقال إلى مرحلة أعلى لتعزيز المنافسة، ينبغي التركيز على البنية التحتية لقطاع الكهرباء واستكمال هذه المسألة، وهذا لا ينفصل عن سن تشريعات ملائمة، تأخذ بالاعتبار العديد من الجوانب والتطورات المرتبطة بهذا القطاع.

الحوكمة ومؤشرات الأداء

وتناول أبو بكر دور شركة نقل الكهرباء، مشيرا إلى وجود أهداف للحوكمة يمكن أن تصبح لاحقا مـؤشرات أداء لقياس مدى فعالية الحوكمة، والهدف الأول هو إطار هيكلي وتنظيمي متوازن وقد تم التحدث عنه باستفاضة في أكثر من لقاء، أما الهدف الثاني فيكمن في توفير الكهرباء بشكل مستديم وهذا يتضمن تحقيق توازن بين العرض والطلب، ويتمثل الهدف الثالث في تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء.

ويتمثل الهدف الرابع في تعزيز الشفافية والمساءلة، بمعنى وجود آليات رقابية فعالة لرقابة أداء الشركات والمؤسسات الكهربائية وتحقيق التزامها بالمعايير واللوائح، أما الهدف الخامس فهو تشجيع الاستثمار والابتكار

وإيجاد بيئة ملائمة للاستثمار من خلال وضع سياسات وإجراءات تشجع على المنافسة العادلة، وأخيرا حماية حقوق المستهلكين من خلال خدمات عادلة ومنصفة للجميع.

كما أشار طهبوب، فإن هناك مؤشرات أداء، نفترض أنها مؤشرات على العمليات التشغيلية لدى الشركات، لكنني أطالب بأن تكون هناك مؤشرات أداء للقطاع بشكل عام، لكن ما الذي يعيق أن يكون نظامنا محوكما بالشكل المطلوب ومدارا بشكل فعال؟.

الأمر يرتبط بالتحديات، وهي كثيرة، وتنقسم إلى داخلية وخارجية، فنحن دون شك مسؤولون عن بعض التحديات الداخلية، فعلى سبيل المثال لدينا هيكل تنظيمي مرتبك، فالهيكل التنظيمي كان في أول قانون للكهرباء والصادر في العام ٢٠٠٩، يتحدث عن تركيبة وعلاقة معينة بين مكونات القطاع الرئيسة: النقل والتوزيع والتوليد، إذ كان يتحدث عن شركة ناقلة بنظام المشغل الوحيد، لكن لاحقا تم تعديل القوانين، وإحداث تغييرات.

وهناك هياكل تنظيمية متعددة لقطاع الكهرباء حول العالم، لكن في حالتنا فإن الهيكل التنظيمي لا تجد له مسمى، وهذا أمر ينبغي معالجته لأن مسألة الهيكلية أهم ركن ينبغي التركيز عليه للارتقاء بالقطاع.

أما التحدي الآخر، فيكمن في البيئة التشريعية والقانونية، إذ تشوبها عملية إصلاح بطيئة، ونتيجة للهيكل التنظيمي فإن هناك تعددا في السلطات ورسم السياسات واللوائح، فنحن كشركة نقل وفقا للقانون الجديد الذي تم تعديله العام الماضي تم منحنا صفة رقابية وهذا فيه مشكلة.

وبخصوص التحديات الخارجية، فإن القاسم المشترك فيها هو الجانب الإسرائيلي، ما يضاف إليه شح المصادر وعدم تنوعها، بمعنى أن المصدر شبه الوحيد لدينا هو إسرائيل في موضوع الكهرباء، وهناك واردات خجولة من الأردن، إضافة إلى أن الإنتاج المحلي من الطاقة يصل إلى نحو ١٠٪.

كما إن البنية التحتية ضعيفة جدا، والشبكات متهالكة وغير مترابطة ومعظمها تقع في المناطق «ج»، ويرفض الجانب الإسرائيلي الاستثمار فيها، بالتالي نحن غير قادرين على تطويرها وإعادة هيكلتها، ما يضاف إليه مسألة صافي الإقراض التي لا توجد حلول جذرية لها.

كما إن هناك مشاركة غير فاعلة من القطاع الخاص، الذي يحتاج إلى بيئة مناسبة، والبيئة الحالية ليست كذلك لاستثمار القطاع الخاص.

لكن يمكن لشركة النقل المساهمة في عملية الحوكمة؟ في حال قدر لنا ولاحت الظروف المناسبة، تستطيع الشركة أن تساهم في حوكمة القطاع بشكل فعال من خلال أمور عدة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تساهم في تحسين البنية التحتية وتعزيزها، إضافة إلى تعزيز المصادر وتنوعها من شأنه تعزيز الانفكاك عن الاحتلال.

كما إن بناء نظام النقل الفلسطيني يعني

توفر القوة على وضع الخطط والبرامج المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية، ما من شأنه تطوير البنية التحتية وجعلها ملائمة للاستثمار والمنافسة.

كما إن تعزيز دور الشركة من شأنه تحسين الملاءة المالية للقطاع، عبر تدفقات مالية سليمة والتزام بتسديد الحقوق المالية للشركاء، إضافة إلى وضع تعرفة أقل من تلك الإسرائيلية.

القطاع الصناعي

واستهلت الجلسة الثانية بمداخلة للمهندس خضر دراغمة، تحدث فيها عن القطاع الصناعي، باعتباره يشكل أكبر قوة عاملة في فلسطين إذ هناك نحو ١٢٢ ألف عامل فيه، وقال إن وزارة الاقتصاد الوطني قامت بإعداد السياسة الوطنية للصناعة ووضعت فيها أكثر من سيناريو، ونظمت العديد من ورشات العمل في مختلف محافظات الوطن، بهدف التمكن قبل نهاية العام من صياغة هذه السياسة، وما سينتج عنها من برامج ومشاريع للنهوض بالصناعة، ورفع مساهمتها إلى نحو ١٦٪.

وقد كانت مساهمة الصناعة في الاقتصاد خلال الانتفاضتين الأولى والثانية تصل إلى نحو ٢٠٪، لتتراجع بعد ذلك إلى ١٢٪، الأمر الذي يعود إلى أسباب عدة، معظمها يرتبط بمدخلات الإنتاج وخاصة الطاقة.

وقال إن مدخلات الإنتاج تستهلك ٤٠٪ من الطاقة، وإن الصناعة تقسم إلى أقسام، مثل الصناعات التحويلية، وتشكل نحو ٧٠٪، والصناعات الاستخراجية مثل الحجر والرخام وتشكل نحو ٣٪.

وقد أظهر المسح الصناعي الأخير الذي أجري في العام ٢٠٢٠، أن هناك نحو ٢١ ألف منشأة في فلسطين، وأكثر من ١٢٢ ألف عامل في هذا القطاع، وأن أهم مشاكل القطاع الصناعي حاليا هي الأيدي العاملة، إذ إنها بعد اكتساب الخبرات والمهارات تبحث عن أماكن عمل أخرى خاصة لدى الجانب الإسرائيلي بسبب الفارق الجلي في الأجور.

وإن إجمالي مبيعات القطاع الصناعي للسوق المحلية تشكل نحو ٨٧٪، مقابل ١٣٪ للتصدير، وقد عانت المصانع الفلسطينية خلال الفترة الأولى من جائحة «كورونا» وأغلقت ما نسبته ٨٠٪ منها أبوابها، وقد قامت وزارة الاقتصاد الوطني بوضع خطة إنعاش لهذا القطاع وتحديدا قطاع الأغذية، بالتالي عملنا خلال فترة الجائحة على إبقاء نسبة معينة من القطاعات تعمل طوال هذه الفترة مع تطبيق البروتوكول الصحي الصادر من وزارة الصحة.

مثل دعم المنتج الوطني أحد الأهداف الاستراتيجية للوزارة، بالتالي فإنها تعمل على تعزيز قدرته على الصمود والمنافسة في الأسواق العالمية، كما إن الحكومة أقرت الأول من تشرين الثاني من كل عام يوما للمنتج الوطني.

وقال إننا نشهد زيادة في حصة المنتج الوطني، حيث بلغت حصة المنتجات الغذائية

نحو ٤٧٪، وتطورت حصة الأثاث على نحو غير مسبوق ووصلت إلى نحو ٨٤٪، أما منتجات المعادن اللافلزية فقد وصلت إلى نحو ٨١٪، والمنتجات الإنشائية ٦٦٪، ومنتجات اللدائن إلى نحو ٤٩٪، وإن منتجاتنا موجودة في أسواق ٨٠ دولة حول العالم، ونطمح لزيادة هذا العدد.

وقد ارتأت الوزارة منذ فترة وتحديدا ما قبل العام ٢٠١٨، التحول إلى الاقتصاد الأخضر، بالتالي فإنه في مختلف البرامج والمشاريع والتدخلات التي قامت بها الوزارة تحاول الحد من الآثار السلبية على البيئة، وربطها بالأهداف الدولية المستدامة.

وقد تم إنشاء دائرة الصناعات الخضراء في الإدارة العامة للصناعة، وهذه الدائرة لها علاقة بتنفيذ السياسات والترويج، والتوعية، وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء.

وتعتبر الطاقة المستدامة بمثابة حل بيئي واقتصادي لمعالجة التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم ونحن جزء منه في مجال الطاقة، وتلبية احتياجاته المتزايدة في هذا المجال.

فوضى قطاع الكهرباء

ولفت الأستاذ رائد الشرباتي ممثل وزارة الحكم المحلي في مستهل مداخلته، إلى أن قطاع الكهرباء في فلسطين يعاني من الفوضى، والمستفيد الوحيد من ذلك هي الشركة القطرية الإسرائيلية، وإن وزارة الحكم المحلي تتابع هذا الملف منذ العام ٢٠١٦، حيث كانت نسبة السداد من هيئات الحكم المحلي التي تشتري الطاقة من إسرائيل بشكل مباشر تصل إلى ٤٥٪، ومع نهاية العام ٢٠١٨ وبداية العام ٢٠١٩ وصلت إلى ٨٥٪، بينما وصلت النسبة مع نهاية العام الماضي إلى ٧١٪.

وقال: بالمناسبة فإن لدينا ٤٢٠ هيئة محلية في فلسطين، مسؤولة منذ البداية عن قطاع الكهرباء، ونحن كوزارة مسؤولون عن ٥٠٪ من هذه الهيئات، وإن نسبة المديونية لنهاية ٢٠٢٢، للـ ١١٤ فاتورة الصادرة من الشركة الإسرائيلية للهيئات التي تخضع لمسؤولية الوزارة بلغت ١,٧ مليار شيكل، ونحن نحاول مع الهيئات المحلية سداد هذه المبالغ، لكن هناك إشكالية بعدم توفر السيولة، إضافة إلى قلة الجباية سواء في مخيمات، أو مناطق خارج حدود السيطرة الأمنية.

ونحن نحيي الهيئات المحلية التي تقوم بسداد كامل فاتورتها لكن هذه الهيئات عددها قليل، وهناك هيئات لا تدفع بالمرة، ومن ضمنها ٧ هيئات محلية تراكمت عليها ديون لا تقل عن ٢٠٠ مليون شيكل، وهي لا تريد الدفع تحت أي ظرف.

إن نسبة المديونية على قطاع الكهرباء، تصل حصة الحكم المحلي فيها إلى ١٩,٣٪ من مجمل المديونية، وقد اشترينا في العام ٢٠٢٠ كهرباء من مختلف المصادر بما مجموعه ٢,٧ مليار شيكل، وكانت حصة الحكم المحلي ١٩٪ منها.

وعلى صعيد الحوكمة، عملنا في الوزارة على

تسديد كامل الفاتورة، وزيادة إيرادات الهيئات المحلية، وبالرجوع إلى قانون الحكم المحلي، وجدنا أن هناك ٢٧ مهمة للهيئات المحلية، كثير منها لا تقوم هذه الهيئات بجباية المال نظير أدائها، مثل ضريبة رخصة المهن التي لم تفعلها كثير من الهيئات المحلية، كما إن هناك هيئات محلية كثيرة لا تجبي رسوما على اللافتات الإعلانية في الشوارع، بالتالي حاولنا زيادة إيرادات هذه الهيئات للحد من الاعتماد على فاتورة الكهرباء.

وبالنسبة للتعرفة، فإننا في كل عام نتعاون مع الجهات ذات الاختصاص، كما يقوم مجلس الوزراء بإرسال التعرفة المعتمدة، ونحن نضع ملاحظاتنا إذا اقتضى الأمر، ونقوم بتوزيعها على الهيئات المحلية، بالتالي نحاول ضبط الموضوع على صعيد الهيئات المحلية، بيد أننا نواجه صعوبة كبيرة على هذا الصعيد.

وبخصوص الطاقة البديلة، فقد عملنا مع مؤسسات كثيرة، وحاولنا العمل مع الهيئات المحلية، لكن بصراحة هناك إشكالية على هذا الصعيد، فالهيئات المحلية لا تميل إلى هذا النوع من الطاقة، والغريب أن كثيرا منها تبرر موقفها الرافض بكونها منتخبة، وتشير إلى أن استعمال هذه الطاقة سيحد من إيراداتها الشهرية.

كما إن لدينا إشكالية مع مراكز المسؤولية التابعة للسلطة الوطنية في الضفة، مثل مقار الأجهزة الأمنية أو المدارس والمديريات والـوزارات، حيث بلغت نسبة الديون عليها لصالح الهيئات المحلية (الـ ١١٤) نظير الكهرباء إلى مليار شيكل، وقد تواصلنا مع وزارة المالية لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

الإدارة المالية لقطاع الطاقة

وتحدث الخبير والمستشار المالي باجس بترو، عن كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية لقطاع الطاقة، مبيناً أن الشق المالي المرتبط بأداء قطاع الطاقة والكهرباء يستحق مزيدا من الاهتمام، وفي ظل عدم وجود قانون حرية الحصول على المعلومات، فإنه ليس من السهل الوصول إلى البيانات التي تخص مزودي الخدمة أي شركات التوزيع، والهيئات المحلية وعددها نحو ١١٤ هيئة مزودة للكهرباء.

وقال: إن موضوع الملاءة المالية يأتي من حيث الأهمية بعد مسألة الأداء المالي، بالتالي لا بد من تحديد بعض الحيثيات والمصطلحات مثل التقارير المالية والإبلاغ المالي، علما أن أحد الإشكاليات يتمثل في غياب معيار موحد للقياس وتحديدا في ما يتصل بالتوجيهات الخاصة المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية (IFRS)، وهو الإطار المحاسبي المتاح في فلسطين والعالم، إذ بينما يتم استخدام هذا الإطار والقياس عليه بشكل دقيق في القطاع المصرفي، فإن الأمور تبدو مغايرة في ما يتعلق بقطاع الكهرباء سواء في ما يتصل بشركات التوزيع أو الهيئات المحلية المزودة للكهرباء، خاصة في ظل عدم وجود توجيهات خاصة تحدد آلية التعاطي مع الإطار

الدولي، كما تفعل سلطة النقد في الشق المصرفي.

وأشار إلى شركات توزيع الكهرباء الست، وقال لا توجد أي منها مدرجة في السوق المالية «البورصة»، مما يعني أن هناك فرصا محدودة أمام هذه الشركات، في ما يخص الاستثمار وأدوات التمويل «سندات دين»، وزيادة رأس المال، في المقابل، فإن الشركات العاملة بقطاع الكهرباء والمدرجة في الأسواق المالية عالميا، تحصل على فرص تمويلية أكبر، من خلال الاستثمار بالأسهم، أو سندات الدين.

وإن غياب الإبلاغ المالي الموحد باستخدام المعايير المحاسبية الدولية لهذه الشركات، يستدعي معايير وتوجيهات محاسبية محددة وواضحة وموحدة.

وبموازاة ذلك، فإن شركات التوزيع تعمل وفقا لقانون لا يأخذ بخصوصية هذه الشركات، مثل توزيع الأرباح وتدويرها، والاحتياطات المختلفة مثل احتياطي تجديد الشبكة، والقانون يتطلب احتياطيا إجباريا بنسبة ١٠٪ ويجوز زيادة النسبة بقرار من مجلس الوزراء وصولا إلى ٢٥٪، لكن لا يوجد ما يلزم باقتطاع مبلغ لتطوير الشبكة، في ظل غياب تعليمات وتوجيهات ولوائح بهذا الصدد.

وبالنسبة لمسألة صافي الإقراض، ويشمل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، فإنه للأسف لا يوجد حتى اللحظة مكان واحد، يظهر المبالغ المستحقة للهيئات المحلية تجاه الحكومة الفلسطينية من الكهرباء والمياه والصرف الصحي «المجاري»، وهذا ما يوجد الأزمة المالية التي تعاني منها الهيئات المحلية.

وختم: بخصوص التوصيات، أرى أنه لابد من وجود قاعدة بيانات موحدة تخص صافي الإقراض عند وزارة المالية أو الحكومة لإظهار مستحقات البلديات، وقد تم التنبه لهذه المسألة وبدء العمل عليه بتمويل من البنك الدولي، والعمل مع جهات الاختصاص وتحديدا مجلس تنظيم مهنة الحسابات، وجمعية مدققي الحسابات أسوة بالقطاعات الحيوية مثل القطاع المصرفي لإصدار تعليمات تخص قطاع الكهرباء، وتوعية شركات التوزيع حول أهمية استخدام أدوات التمويل المتاحة محليا ودوليا.

مسؤوليات غير واضحة!

وفي الجلسة الثالثة، أشار الأستاذ عنان عنبتاوي رئيس الاتحاد العام لصناعات الطاقة المتجددة، إلى أنه بعد استماعه إلى المتحدثين في الورشة، توصل إلى قناعة مفادها أن كل من يعمل بقطاع الطاقة خاصة في المؤسسات العامة، لديه عوائق حتى إن القطاع الخاص يتعاطف معه، لأن هناك مشاكل قائمة تتعلق بطرف حكومي آخر، أدى بالنهاية إلى عدم العمل بالقانون، وتعديل قوانين دون التوافق عليها مع ذوي الاختصاص والصلاحية، بالتالي غياب المسؤوليات الواضحة في ما يتعلق بدور الجهات ذات الصلة المنوط بها خدمة قطاع الطاقة.

وأضاف، بيد أنه رغم التحليل والواقع القائم، فإن ذلك لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها إزاء قطاع الطاقة، ونحن نقدر دور مختلف الجهات، لكن يبقى السؤال ما الذي علينا فعله، من هنا قد تكون إحدى التوصيات، أن تكون هناك جلسات داخلية تؤخذ بجدية من الحكومة لاتخاذ إجـراءات لسد الثغرات الموجودة في مختلف الوزارات.

وقـال: لم يكن من المشجع أن نعي أن التعديلات على قوانين الطاقة، حصلت بمنأى عن اتفاق مع سلطة الطاقة، بالتالي لا عجب أن يكون هناك خلاف في التفسير على قضايا منصوص عليها في القانون ما بيننا وبين شركات التوزيع، لأن من قام بتعديل القانون لم يستشر سلطة الطاقة.

والآن أود الإشارة إلى سبب مبادرة القطاع الخاص إلى الاستثمار في الطاقة الشمسية أو المتجددة، فهناك أسباب من ضمنها دعوة الرئيس محمود عباس للاستثمار في هذا القطاع، وقد حضرت الجلسة التي تحدث فيها السيد الرئيس عن الحوافز التي ستعطى للقطاع الخاص والبلديات التي ستستثمر في الطاقة الشمسية.

وأعتقد أن القطاع الخاص وأنا أحد أعضائه توقع أن تترجم هذه السياسة الوطنية، إلى إجراءات وسياسات واضحة يستثمر في إطارها القطاع الخاص في مشاريع في الطاقة الشمسية، لكن ما وجدناه للأسف مختلف عن توقعاتنا.

وقد ألمح الكثيرون إلى حقيقة أنه لا توجد لدينا كهرباء كافية سواء في الضفة أو القطاع، بمعنى أن معظم الكهرباء تأتي من إسرائيل، التي تزودنا بكمية غير كافية وهذا أمر يفترض أن يكون محفزا لنا جميعا كما القطاع الخاص، للاستثمار في الطاقة المتجددة.

إن الطاقة المتجددة هدفها توفير كهرباء تستخدم بالنهار لخدمة الاقتصاد، بالتالي يفترض في النهار أن تكون هناك شركات عاملة وصناعية، تستطيع الدمج بين الكهرباء من الطاقة المتجددة والتقليدية.

وأحد الأسباب الأخرى لاستثمار القطاع الخاص في هذا المجال، هو ما توفره الطاقة الشمسية من خيارات، تستطيع تجاوز العقبات الإسرائيلية، بالتالي فإنه في ظل طول فترات الإشعاع الشمسي في مناطقنا وتزيد على ٣٠٠ يوم، يوفر نوعا من الاستقلال وبداية الانفكاك عن الجانب الإسرائيلي، لذا بادر القطاع الخاص إلى هذا الاستثمار.

ويضاف إلى ما تقدم، السعر العالي للتعرفة الكهربائية قياسا إلى نسبة الدخل، من هنا فإن هناك حاجة لتخفيض كلفة الكهرباء التي هي أصلا غير كافية من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية، وكما هو معلوم فإن التعرفة مصدرها هو الجانب الإسرائيلي، وليس الجهات الرسمية التي لدينا، التي عليها لوم لأنه ليس هناك تعرفة موحدة، وهذا مرده إلى عوامل، من ضمنها رغبة هيئات محلية كثيرة ببيع الكهرباء

بالسعر الذي تراه مناسبا.

ومن الطبيعي أن يسهم هذا الوضع في دفع الكثيرين إلى العمل في المناطق (ج)، وأخذ الكهرباء من الجانب الإسرائيلي مباشرة، حيث كلما كبر الاستثمار تقل أسعار الكهرباء، بالتالي فإن الجميع يفقدون هذا الاستثمار.

وفي ما يتعلق بالمعيقات التي يواجهها القطاع الخاص في الاستثمار في مناطق (ج)، توجد رزمة كبيرة من المتطلبات التي يطلبها الجانب الإسرائيلي، ما يضاف إليه إلغاء الكفالة السيادية مع أنها عنصر أساسي في أي استثمار بالطاقة الشمسية، إلى غير ذلك من حوافز.

وفي تعامل شركات التوزيع، وجدنا في أحيان عديدة أن ما لا تستطيع أخذه من الحكومة، تحاول أخذه من القطاع الخاص عند الاستثمار.

وبموازاة ذلك، هناك مشكلة على صعيد الأراضي في مناطق (ج) وتسويتها، فهناك مساحات كبيرة لم يتم إجراء هذا الأمر فيها «التسوية».

وفي ما يتعلق بالتوصيات، فإنني أقترح تدخل وزارة الحكم المحلي وتكاملها مع سلطة الطاقة في تفسير القوانين، وتبيان العلاقة بين مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وشركات التوزيع، حتى يعرف القطاع الخاص ماذا يعمل.

كما أرى ضرورة وجود خارطة استثمارية حتى يعرف القطاع الخاص أين يستثمر بقطاع الطاقة المتجددة، لتتم معالجة الأمور بشكل آني.

كذلك على المجتمع الدولي الذي أرى منه العديد من المبادرات غير المترابطة أو المتكاملة، أن يحدث تغيرا في آلية عمله لتجاوز الوضع القائم.

قصص نجاح

واختتمت الورشة بمداخلة للأستاذ عازم بشارة الرئيس التنفيذي لشركة «مصادر»، ركز فيها على أنه رغم التحديات والعقبات في قطاع الطاقة، فإن هناك قصص نجاح على صعيد الطاقة المتجددة، الذي يمكن أن يصل إلى ٣٠-٤٠٪ من حيث تنوع مصادر الطاقة، بالتالي يظل الهم الماثل أمامنا هو كيفية توفير كهرباء كافية لكل البلد.

وقال إن تنويع مصادر الطاقة وتوفير كمية كافية منها، يستدعي استثمارات ضخمة، وبيئة تشريعية واضحة، والعمل لحل مسألة الشرذمة على المستوى الفني وعدم التنظيم في القطاع، ما يؤثر على الإدارة المالية والنواحي الفنية، من هنا فإن النموذج الذي طرحه الدكتور ياسر الخالدي مهم، ويعكس الحاجة للعمل على أكثر من مسار.

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا وجود العديد من المعيقات التي نواجهها في العمل مع الهيئات المحلية، من هنا فإن هناك حاجة لحل مشكلة التشرذم القائم بقطاع الطاقة.

وأضاف، من واقع تجربتنا في الضفة فقد

كانت صعبة لكنها واعدة، لكن التحدي الماثل أمامنا بأنه لا ينبغي الاكتفاء بالطاقة الشمسية لأن الأحجام التي عملنا عليها صغيرة، عدا أن هذا شق صغير من الجهد المطلوب.

وأعتقد أنه لابد من تنويع مصادر الدخل للهيئات المحلية، ومعالجة مسألة المخيمات.

توصيات

وفي ما يتعلق بأبرز التوصيات التي خرجت بها الورشة فقد كانت:

١- تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات العاملة في قطاع الطاقة.
٢- الارتقاء بمنظومة العمل في المجال التشريعي، وإشراك الجهات ذات الصلة في هذه المسألة بشكل أكبر.
٣- العمل على توفير قاعدة بيانات في ما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بصافي الإقراض، بغية المساهمة في حل هذه الإشكالية أو الحد منها.
٤- تحديد توجيهات لشركات التوزيع حول كيفية التعاطي مع المعايير المحاسبية الدولية.
٥- تكثيف الجهود لتحسين فرص الاستثمار في مناطق «ج»، وحل المشاكل القائمة مثل مسألة تسوية الأراضي، والكفالات السيادية، إلى غير ذلك.
٦- توعية شركات التوزيع بأهمية مسألة إدراجها في البورصة للوصول إلى فرص تمويلية أكبر، ووضع مخصصات لتحسين الشبكات.
٧- تشكيل مجلس أعلى لقطاع الطاقة للعمل على تحسين مستوى التعاون بين مكونات القطاع وحل إشكالياته.
٨- العمل على لملمة المبادرات الدولية لقطاع الطاقة في إطار تكاملي، بما ينعكس إيجابا على القطاع.
٩- زيادة حجم الاستثمارات في مجال الطاقة، والعمل على تنويع مصادرها، مع التركيز على تحسين مستويات التوليد المحلية.
١٠- وضع آليات لتحسين الحوكمة في قطاع الطاقة، والعمل على تهيئة بيئة محفزة للقطاع الخاص، لزيادة انخراطه في مجال الطاقة والاستثمار فيها.

التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الأسباب والمآلات وسبل العلاج

د. محمد كمال أبو عمشة *

مقدمة

دفعت الصدمات المدمرة الاقتصاد العالمي إلى الخروج من توازن التضخم المنخفض وأسعار الفائدة المنخفضة اللذين كانا سائدين قبل عام ٢٠٢٠ إلى بيئة جديدة من ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة.

بدايةً، كانت جائحة كورونا التي بدأت في العام ٢٠٢٠، وحصدت عدداً هائلاً من الأرواح البشرية وألحقت خسائر بالاقتصادات، ثم ضربت صدمات جديدة الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٢: مثل الحرب في أوكرانيا، والبطء الاقتصادي الأسـوأ من المتوقع في الصين، ومستويات التضخم الأعلى من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة. وتراجع النمو العالمي في الربع الثاني من العام ٢٠٢٢، مع بطء النشاط في اقتصادات العالم الرئيسة الثلاثة (الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو).

وفي حين كان التحول إلى بيئة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة قائماً بالفعل في العام ٢٠٢١، فقد جاء نشوب الحرب في أوكرانيا في شباط ٢٠٢٢ ليعجل تلك العملية، لتبلغ أسعار النفط ضعف ما كانت عليه في بداية العام ٢٠١٩، وإن كانت قد انخفضت إلى حد ما عن ذروتها، في حين أن أسعار الغاز الطبيعي أصبحت أعلى بأكثر من أربعة أمثال، ولا تزال أسعار المواد الغذائية والأسمدة مرتفعة أيضاً. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى نحو ٩٪ في كل من

* قسم العلوم المالية والمصرفية – جامعة فلسطين التقنية خضوري

الولايات المتحدة ومنطقة اليورو من منتصف العام ٢٠٢٢.

ودفع ارتفاع معدلات التضخم البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى تشديد السياسة النقدية، مما أدى إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع وأكثر قوة مما كان متوقعاً في بداية العام ٢٠٢٢. أدى ارتفاع العائدات في الاقتصادات المتقدمة إلى تدفق رؤوس الأموال بصورة كبيرة من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى الخارج. أسفر ذلك عن انخفاض كبير في قيمة العملة في بعض البلدان، لا سيما البلدان غير المصدرة للطاقة، وزيادة أسعار الفائدة الأساسية في البنوك المركزية والعائدات على الديون الحكومية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. نتيجة لذلك، زادت المخاطر المتعلقة بالديون في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية غير المصدرة للنفط، التي تضطر إلى دفع أسعار فائدة أعلى عند إصدار ديون جديدة.

تسير بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مسارات نمو متباينة في البيئة العالمية الجديدة. ففي البلدان المصدرة للنفط، تتيح مثل هذه الأوضاع فرصاً لأن ارتفاع أسعار النفط والغاز مصدر رئيس لعائدات التصدير وإيرادات المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي والبلدان النامية المصدرة للنفط في المنطقة. لكن في البلدان النامية المستوردة للنفط، فإن البيئة العالمية الجديدة هي بيئة تنطوي على ضغوط ومخاطر متزايدة، من ارتفاع فواتير الواردات، لا سيما بالنسبة للمواد الغذائية والطاقة، وانخفاض قيمة العملات المحلية في بعض البلدان.

الشكل ١-١: أدت الحرب في أوكرانيا إلى تسريع وتيرة الارتفاع في أسعار السلع الأولية التي بدأت في النصف الثاني من العام ٢٠٢١

اللوحة أ. أسعار الهيدروكربونات

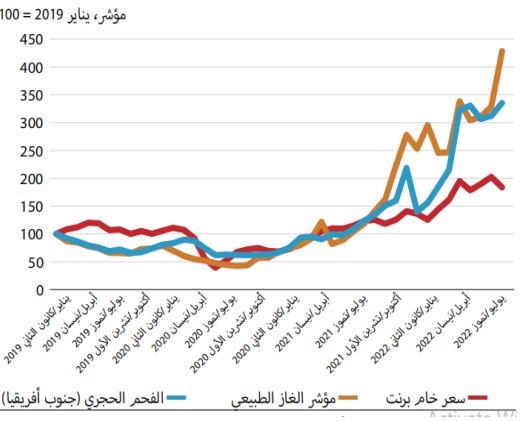

اللوحة ب. أسعار الحبوب

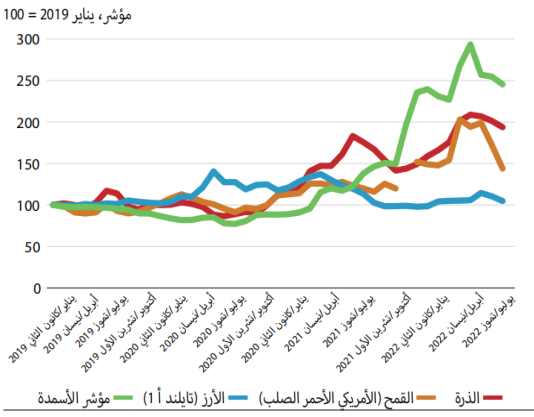

المصدر: بيانات البنك الدولي عن أسعار السلع الأولية (النشرة الدورية) وحسابات خبراء البنك الدولي

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط إلى حد ما عن مستوياتها المرتفعة، فإنها لا تزال قريبة من ضعفي ما كانت عليه بداية العام ٢٠٢١، كما أن أسعار الغاز الطبيعي والفحم أيضاً آخذة في الارتفاع، حيث ارتفع مؤشر أسعار الغاز ٤,٧ مرةً عما كان عليه في كانون الثاني ٢٠٢١، في حين يتداول الفحم بأسعار تزيد على ثلاثة ونصف أمثال سعره في كانون الثاني ٢٠٢١، وهو موضح في الشكل (١-اللوحة أ)، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أسعار القمح والذرة والأسمدة مرتفعة مقارنة بالعام ٢٠٢١، وهي أعلى كثيراً مما كانت عليه في العام ٢٠١٩، كما يوضحه الشكل (١-اللوحة ب)، على الرغم من أنها انخفضت في الأشهر الأخيرة من مستوياتها المرتفعة في شهري آذار ونيسان.

أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية، مؤخراً، إلى تسارع الاتجاه التصاعدي في أسعار المواد الغذائية والطاقة. وكان التضخم آخذاً بالفعل في الارتفاع قبل نشوب الحرب في أوكرانيا، وذلك بسبب عدم التطابق بين ارتفاع الطلب العالمي على السلع واختناقات العرض الناجمة عن الجائحة، وفي بعض الحالات بسبب تحفيز الطلب المرتبط بالسياسات المالية التوسعية خلال الجائحة. وأدت عمليات الإغلاق الرامية إلى مكافحة جائحة كورونا في الصين خلال ربيع العام ٢٠٢٢ إلى زيادة تعطيل سلاسل الإمداد على جانب العرض. نتيجة لذلك، استمر ارتفاع التضخم في الاقتصادات المتقدمة. ومع ارتفاع أسعار السلع الأولية الزراعية والهيدروكربونية، استمرت الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل الغذاء والطاقة في الارتفاع، الأمر الذي دفع التضخم الكلي لمؤشر أسعار المستهلكين إلى الارتفاع.

ففي الولايات المتحدة، بلغ معدل التضخم على أساس سنوي مقارن ٩,١٪ في حزيران، قبل أن ينخفض قليلاً إلى ٨,٥٪ في تموز وإلى ٨,٣٪ في آب. والتضخم في الولايات المتحدة واسع النطاق. وعلى الرغم من أن مؤشرات الطاقة والغذاء أظهرت زيادات قوية على مدى الأشهر الاثني عشر المنتهية في آب، وهي أعلى بنسبة ٢٤٪ و١٤٪ على التوالي، فقد تسارع التضخم الأساسي (الذي لا يأخذ في الحسبان أسعار الغذاء والطاقة) إلى ٦,٣٪ في آب. وفي منطقة اليورو، أسهمت الزيادات في أسعار الغذاء، وأسعار الطاقة على وجه الخصوص، بدرجة أكبر، في ارتفاع معدلات التضخم الكلي. وعلى الرغم من أن معدلات التضخم الأساسي لم تتجاوز ٤,٠٪ على مدى الاثني عشر شهراً المنتهية في تموز، فقد بلغ معدل التضخم الكلي ٨,٩٪ في تموز كما هو موضح في الشكل رقم (٢).

الشكل ٢: تسارعت وتيرة التضخم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية

اللوحة أ. الولايات المتحدة

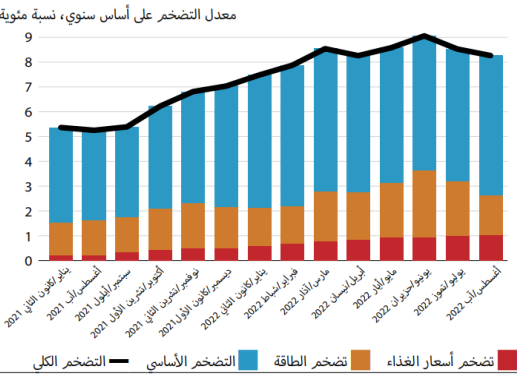

اللوحة ب. منطقة اليورو

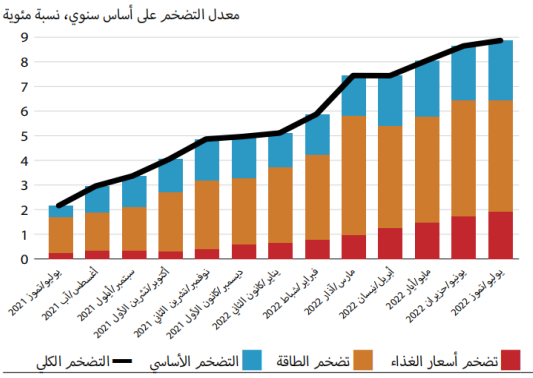

المصدر: مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأميركية والمكتب الإحصائي الأوروبي لمنطقة اليورو

ملحوظة: يمثل الخط الأسود التضخم الكلي، والجزء الملون من كل عمود يمثل مساهمة فئة هذا اللون في التضخم الكلي

أقنع تسارع التضخم المستمر خلال عام البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بتشديد السياسة النقدية على نحو أسرع وأكثر شدة مما كان متوقعاً، ويبين الشكل (٣، اللوحة أ) ذلك. فمنذ بداية عام٢٠٢٢ ، رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي – البنك المركزي الأميركي – أسعار الفائدة خمس مرات، بما مجموعة ٣٠٠ نقطة أساس، ومن المتوقع حدوث زيادة إضافية. ورفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أسعار في تموز، في أول زيادة في تلك الأسعار منذ عام ٢٠١١، و٧٥ نقطة أساس إضافية في أيلول.

وأدى ارتفاع العائدات في الاقتصادات المتقدمة إلى تدفق رؤوس الأموال بصورة كبيرة من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى الخارج، مما أدى إلى زيادة الضغوط على عملاتها المحلية. وأسفر ذلك عن انخفاض كبير في قيمة العملة في بعض البلدان، لا سيما البلدان غير المصدرة للطاقة، وزيادة أسعار الفائدة الأساسية في البنوك المركزية والعائدات على الديون الحكومية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. نتيجة لذلك، زادت المخاطر المتعلقة بالديون في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية غير المصدرة للنفط، التي تضطر إلى دفع أسعار فائدة أعلى عند إصدار ديون جديدة أو عند تجديد الديون القديمة كما هو مبين في الشكل (٣، لوحة ب). بالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج تلك البلدان إلى

الشكل رقم (٣): ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك المركزية أدى إلى تشديد شروط تمويل الحكومات

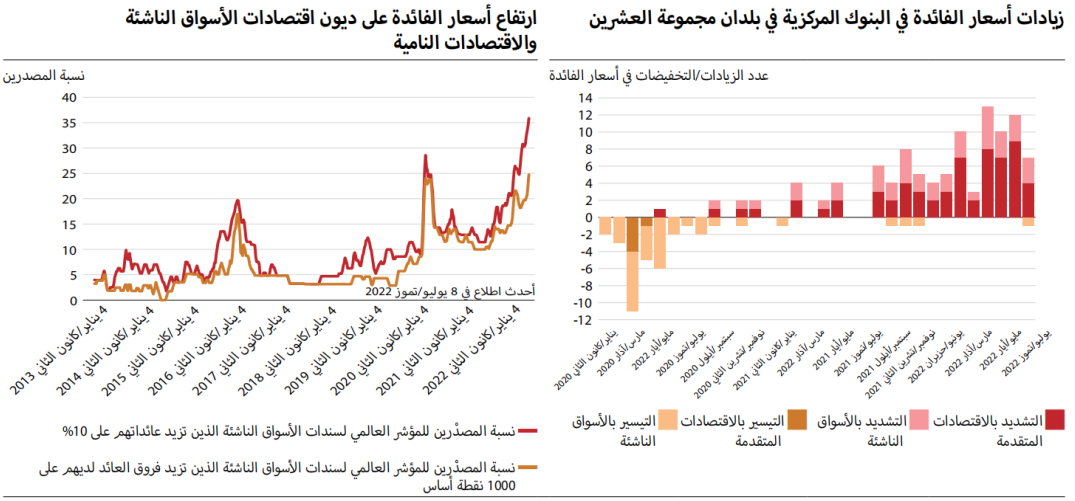

المصدر: بلومبرج، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي تموز وحسابات خبراء البنك الدولي.

إصدار المزيد من الديون لمساندة مصروفات المالية العامة الموجهة للحد من تأثير ارتفاع الأسعار على مواطنيها – مثل التحويلات النقدية ودعم الغذاء والوقود. وتتم مناقشة تأثيرات تلك الأقسام لاحقاً.

من السابق لأوانــه معرفة ما إذا كان الاقتصاد العالمي قد تحول تماماً إلى توازن جديد، وما إذا كانت التغيرات التي حدثت ستكون دائمة أم قصيرة الأجل (تعود بعد بضعة أشهر إلى التوازن السابق لانخفاض التضخم وانخفاض الفائدة). لكن ما هو مؤكد الآن أنه يجب على الحكومات في أنحاء العالم أن تواجه التحديات التي تفرضها البيئة الحالية التي تتسم بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة.

المسارات المتباعدة للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تشكل البيئة العالمية الجديدة بالنسبة لعدد قليل من البلدان، بما فيها البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوســط وشمال إفريقيا، فرصة سانحة – لأن ارتفاع أسعار النفط والغاز مصدر رئيس لإيرادات التصدير وايرادات المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والبلدان النامية المصدرة للنفط. غير أن البيئة العالمية الجديدة، بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، هي بيئة تتفاقم فيها الضغوط والمخاطر. وقد أدت الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة مجتمعة (جاتي وآخرون،

الشكل رقم (٤): أسعار النفط والغاز الطبيعي

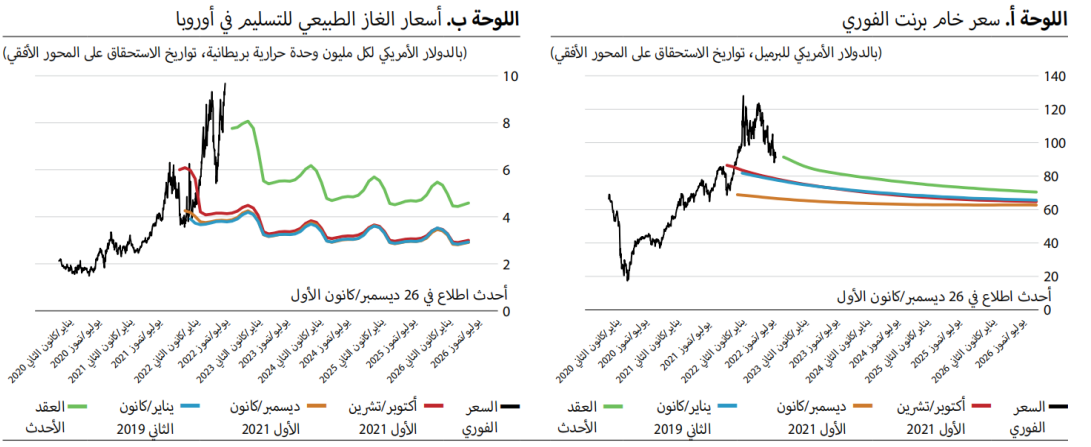

المصدر: مكتب الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي، وبلومبرج

٢٠٢٢) إلى ارتفاع فواتير الاستيراد، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية والطاقة، فضلاً عن انخفاض قيمة العملات المحلية في بعض البلدان – وكلا الأمرين يزيد تأجيج التضخم.

ملحوظة: يشير الخط الأسود إلى السعر الفوري لخام برنت والغاز الطبيعي العام. تشير الخطوط الملونة إلى أسعار العقود الآجلة لخام برنت تشرين الأول ٢٠٢١، كانون الأول ٢٠٢١، كانون الثاني ٢٠٢٢، أيلول ٢٠٢٢.

فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن تظل الأسعار العالمية لصادرات النفط والغاز مرتفعة في المستقبل المنظور كما يوضحه الشكل رقم (٤). وعلى الرغم من تراجع الأسعار في الأسابيع الأخيرة، فإن منحنى العقود الآجلة لخام برنت، اعتباراً من أيلول، يشير إلى أن الأسعار ستظل أعلى من ٧٠ دولاراً على مدى السنوات الأربع المقبلة. وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإن سعر التوصيل لأوروبا، الذي زاد بأكثر من ضعفيه منذ شباط، قد يرتفع أكثر بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا. ومن المفترض أن يعود ذلك بالنفع على البلدان الرئيسة المصدرة للغاز في المنطقة (كما هو موضح في الجدول رقم (١)، التي تسعى بنشاط إلى زيادة الإنتاج ونقل حصة أكبر من الإنتاج الحالي إلى السوق الأوروبية.

على الرغم من أن بعض بلدان المنطقة استفادت، وعانت بلدان أخرى، من الزيادة في أسعار الهيدروكربونات، فقد تضررت جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة أسعار المواد الغذائية. حيث تعتبر بلدان المنطقة من أكبر البلدان المستوردة

الجدول رقم (١): صادرات الغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي -٢٠٢١

البلد	قيمة الصادرات المتداولة (بملايين الدولارات)
الجزائر	١٩,٢٨٩
قطر	٩,٨٩٤
ليبيا	١,٥٠٥
مصر	١,٠٠٠
عمان	المستوى الأدنى
الإمارات	المستوى الأدنى
المجموع	**٣١,٦٨٨**

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأولية لعام ٢٠٢١

للقمح والذرة. ولتكوين فكرة عن حجم ضعف تلك البلدان إزاء ارتفاع أسعار القمح والذرة، يعرض الشكل رقم (٥) صافي الواردات لكلا السلعتين. وتعاني الاقتصادات النامية من أوجه ضعف أكبر مما تسجله دول مجلس التعاون الخليجي. بالنسبة للقمح، تعد واردات اليمن من القمح الأكبر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (٢,٥٪) يتبعه لبنان والمغرب والجزائر وتونس. وبالنسبة للذرة، فإن واردات بلدان المنطقة أقل كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالقمح، حيث يمثل صافي واردات الذرة نحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات النامية. وكما يظهر الشكل رقم (١)، فقد ارتفعت أسعار السلعتين ارتفاعاً

الشكل رقم (٥): صافي واردات القمح والذرة

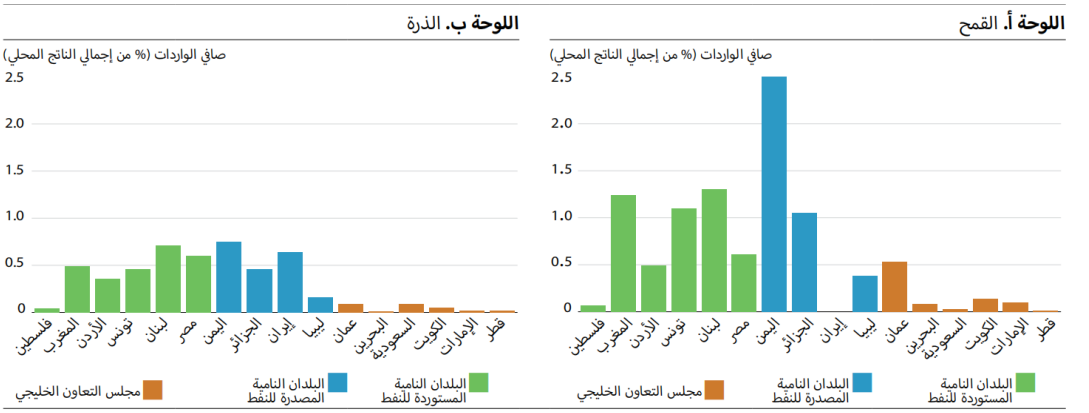

المصدر: قيم الصادرات والواردات المتداولة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، وإجمالي الناتج المحلي من مجموعة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملحوظاً من العام ٢٠١٩، مما يرفع من فاتورة الواردات في معظم الاقتصادات النامية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢-أ. التغيرات في متوسط تنبؤات المحللين لنمو القطاع الخاص منذ بداية الحرب في أوكرانيا

عند تقييم مدى تأثير هذه التحركات في أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن الآثار المباشرة وغير المباشرة الأخرى على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن التغيرات في متوسط تنبؤات نمو القطاع الخاص لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ منذ بدء الحرب في أوكرانيا قد تكون مفيدة. ويتاح متوسط التنبؤات (الذي يستند إلى طائفة من التنبؤات الخاصة بالقطاع الخاص) في بداية كل شهر. وبالمقارنة في ما بينها على أساس شهري يتضح كيف تغيرت التنبؤات مع تردد صدى تبعات الحرب في أوكرانيا.

ومقارنة بتوقعات مستوى إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام ٢٠٢٢، الذي تحقق في شباط ٢٠٢٢، قبيل نشوب الحرب، يعكس متوسط تنبؤات المحللين في أيلول ٢٠٢٢ زيادة متوقعة في المتوسط بمقدار ١,٢ نقطة عن العام ٢٠٢١ كما يوضح الشكل (٦، لوحة أ). وليس من المستغرب أن تكون أكبر زيادة على مستوى إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط بصفة عامة (أعلى بنسبة ١,٨ نقطة مئوية مما أشارت إليه التوقعات في شباط ٢٠٢٢)، تلتها البلدان النامية المصدرة للنفط (١,١ نقطة مئوية). وفي ما يتعلق بالبلدان النامية المستوردة للنفط، أدى ارتفاع تكاليف الطاقة إلى انخفاض متوسط تنبؤات المحللين انخفاضاً طفيفاً (-٠,٣ نقطة مئوية) مقارنة بتوقعات عام ٢٠٢٢ التي صدرت قبل الحرب. ويمكن تفسير هذه التغيرات في مستوى إجمالي الناتج المحلي على أنها الأثر المتوقع للحرب في أوكرانيا على مستوى الاقتصاد الكلي.

أما في ما يتعلق بعام ٢٠٢٣، فقد ارتفع متوسط تنبؤات المحللين للنمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية. وعند جمعها مع الزيادة المتوقعة في العام ٢٠٢٢، يصبح الأثر التراكمي هو زيادة قدرها ١,٣ نقطة مئوية في إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام ٢٠٢٣. وتقود دول مجلس التعاون الخليجي هذه الزيادة مرة أخرى، حيث كان متوسط تنبؤات المحللين لهذا التجمع في أيلول ٢٠٢٢ لعام ٢٠٢٣ أعلى بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية عما كانت عليه في شباط، مما يؤدي إلى زيادة تراكمية قدرها ٢,٣ نقطة مئوية في مستوى إجمالي الناتج المحلي عن عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وفي حالة البلدان النامية المصدرة للنفط، لا يوجد تغيير يذكر في متوسط تنبؤات المحللين للنمو لعام ٢٠٢٣ (٠,١ نقطة مئوية)، في حين

أن متوسط تنبؤات المحللين لعام ٢٠٢٣ للبلدان النامية المستوردة للنفط يقل بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية عما كان عليه في شباط، مما يؤدي إلى انخفاض تراكمي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٠ نقطة مئوية خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

تأثير التضخم على الفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

ويترتب على هذه الآفاق المتباينة للنمو تأثيرات مهمة على الفقر. حيث يعرض الجدول (٣) تقديرات التغيرات المتوقعة في عدد الفقراء في ثماني اقتصادات نامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال تطبيق مرونة معدل الفقر إلى النمو – مقدار التغير في معدلات الفقر استجابة لتغير النمو – على التغيرات في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص لعام ٢٠٢٢. فمنذ شهر شباط ٢٠٢٢، ارتفعت توقعات النمو في عام ٢٠٢٢ بالبلدان المصدرة للنفط ومصر – بلد نام مستورد للنفط، وتراجعت بالنسبة للبلدان النامية الأخرى المستوردة للنفط. وترجم ذلك إلى تغيرات كبيرة في العدد التقديري لمن يعيشون في فقر.

ففي العراق، حيث ارتفعت توقعات النمو

الجدول رقم (٢): زيادة أعداد الفقراء على أساس التغير في متوسط تنبؤات محللي القطاع الخاص للنمو منذ شباط ٢٠٢٢

		التغير في التنبؤات ٪	معدل الفقر للشريحة الدنيا من البلدان متوسط الدخل (٣,٦٥ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في العام ٢٠١٧)		معدل الفقر الدولي (٢,١٥ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في العام ٢٠١٧)		معدل الفقر للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (٦,٨٥ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في العام ٢٠١٧)	
مجموعة البلدان	البلد	٢٠٢٢	عدد الفقراء الأصلي	التغير في عدد الفقراء ٪	عدد الفقراء الأصلي (بالملايين)	التغير في عدد الفقراء ٪	عدد الفقراء الأصلي (بالملايين)	التغير في عدد الفقراء ٪
البلدان النامية المستوردة للنفط	المغرب	-٢,٨	٠,٣	٧,١	٢,٧	٧,٤	١٣,٣	٤,٦
	الأردن	-٠,٦	--	--	٠,٠	٣,١	٠,٤	٢,٤
	تونس	-٠,٩	--	--	٠,٣	٣,١	٢,٢	١,٧
	لبنان	-٢,٩	--	--	--	--	٠,٥	٤,٦
	مصر *	-٠,٩	١,٥	٣,٦	١٥,٩	٢,٠	٦٩,٩	١,١
البلدان النامية المصدرة للنفط	العراق	٢,٤	--	--	١,١	-٦,٨	١٠,٩	-٤,١
	الجزائر	٠,٨	--	--	١,٣	-٢,٩	١٤,٣	-١,٦
	إيران	٠,٧	٠,٦	-٢,١	٣,٦	-١,٧	١٨,٠	-١,١

للعام ٢٠٢٢ بنسبة ٢,٤ نقطة مئوية منذ شباط، من المتوقع أن ينخفض عدد الفقراء نحو ٧٪، باستخدام معدل الفقر للشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والبالغ ٣,٦٥ دولار في اليوم في عام ٢٠١٧ (مقيساً بتعادل القوة الشرائية). ومع وصول العدد الأولي للفقراء إلى ١,١ مليون، فإن هذا يعني انخفاضاً قدره ٧٥ ألفاً في عدد من يعيشون تحت خط الفقر المحدد للبلدان المتوسطة الدخل. وعلى النقيض من ذلك، ففي المغرب، ومع انخفاض متوسط تنبؤات المحللين للنمو في عام ٢٠٢٢ بنحو ٢,٨ نقطة مئوية، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء الذي يستخدم عتبة الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل بنسبة ٧,٤٪ أو ٢٠٠ ألف شخص. بالنسبة لمصر، مع انخفاض متوسط تنبؤات المحللين للنمو بنسبة ٠,٩ نقطة مئوية للسنة المالية ٢٠٢٣، يمكن القول إنه مقياس أفضل لتأثير حرب أوكرانيا على النمو، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء باستخدام عتبة الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة بنحو ٢٪ أو بأكثر من ٣٠٠ ألف شخص.

الآفاق الاقتصادية لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣

بتوقع الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ (أسرع معدل منذ العام ٢٠١٦) وبنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٣ كما يوضحه الجدول رقم (٣). غير أن النمو السكاني يتفاوت بين مجموعات البلدان. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى ٦,٩٪ في العام ٢٠٢٢، مدفوعاً بصادرات الهيدروكربونات بقيادة السعودية، مع تنبؤات بأن يبلغ معدل نمو ٨,٣٪ في العام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تكون معدلات النمو في القطاعات غير النفطية أعلى في جميع أنحاء منطقة الخليج، حيث تتراوح بين ٢,٦٪ في سلطنة عمان و٧,٧٪ في الكويت وفي العام ٢٠٢٣، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ٣,٧٪ مع توقع تراجع الارتفاع في أسعار الهيدروكربونات.

ومن المتوقع أن تشهد البلدان النامية المصدرة للنفط اتجاهات مماثلة للاتجاهات السائدة في مجلس التعاون الخليجي، لكن عند مستويات أدنى، مع توقع زيادة النمو في العام ٢٠٢٢ إلى ٤,١٪. ويقود العراق هذه المجموعة بزيادة متوقعة بنسبة ٨,٢٪ في العام ٢٠٢٢، وإن كان من المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي دون ٣٪ خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، بسبب نقص المياه والكهرباء وعدم الاستقرار السياسي. وستشهد الجزائر أيضاً ارتفاعاً في النمو إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٢٢. علاوة على ذلك قد تؤدي الجهود الأوروبية لتنويع مصادر الطاقة إلى تعزيز الاستثمار في قطاع الهيدروكربونات، في الجزائر والنمو المتوسط الأجل، مما ينجم عنه توقعات إيجابية في التنبؤات. وبسبب العقوبات الاقتصادية

الدولية، من المرجح ألا يستفيد النمو في إيران كثيراً من الزيادة في أسعار الهيدروكربونات. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي في إيران بنسبة ٢,٩٪ فقط في العام ٢٠٢٢، من المتوقع أن يتراجع متوسط النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط إلى ٢,٧٪.

ويتوقع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن تنمو البلدان المستوردة للنفط بمقدار ٤,٥٪ في العام ٢٠٢٢ و٤,٣٪ في العام ٢٠٢٣. وتقود مصر هذه المجموعة مسجلة نمواً بنسبة ٦,٦٪ في السنة المالية المنتهية في حزيران ٢٠٢٢، مدفوعاً في ذلك بصادرات الغاز والاتصالات والسياحة، غير أن من المتوقع للنمو أن يشهد هبوطاً حاداً في السنة المالية ٢٠٢٣. كما ساعدت السياحة في دفع عجلة النمو في الأردن، الذي يتنبأ أن ينخفض إجمالي ناتجه المحلي انخفاضاً طفيفاً إلى ٢,١٪ في العام ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن بطء النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين وإمكانية الركود في أوروبا يشكلان مخاطر، لا سيما في البلدان النامية المستوردة للنفط، التي تعتمد اعتماداً أكبر على السياحة والطلب الخارجي من أوروبا. ومن بين البلدان المستوردة، فإن بلدان شمال إفريقيا الأقرب لأوروبا هي الأكثر تعرضاً لذلك: الصادرات إلى أوروبا كنسبة من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٩ كانت ٧٣٪ في تونس و٦٠٪ في المغرب و٤٣٪ في مصر.

ويمكن القول إن التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أي بعد استبعاد أثر التضخم، هي مقياس أكثر دقة للتغيرات في مستوى المعيشة. ففي أعقاب انتعاش متواضع بلغ ٢,٠٪ في العام ٢٠٢١ من المتوقع أن يتسارع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمنطقة إلى ٣,٩٪ في العام ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى ٢,٠٪ في العام ٢٠٢٣. ولكن، يتفاوت هذا النمو بين مجموعات البلدان. فمن المتوقع أن يتسارع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٥,٥٪ في العام ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى ٢,٤٪ في العام ٢٠٢٣. والنسبة المقابلة هي ٢,٥٪ و١,١٪ للبلدان النامية المصدرة للنفط. وعلى النقيض من ذلك، بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، من المتوقع أن يظل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند نحو ٢,٩٪ في العام ٢٠٢٢ و٢,٧٪ في العام ٢٠٢٣. وباستثناء مصر ولبنان، من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية المستوردة للنفط بواقع ٠,٧٪ في العام ٢٠٢٢ و٢,٥٪ في العام ٢٠٢٣. ومن بين البلدان الثماني عشرة الواردة في الجدول رقم (٣)، سيعود سنة إلى مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قبل الجائحة بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، وعشرة بلدان فقط ستكون قد وصلت إلى مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج

جدول رقم (٣):

	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي٪				نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي٪				رصيد حسابات المعاملات الجارية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)				الميزان الكلي للموازنة العامة (٪من إجمالي الناتج المحلي)			
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢ ن	٢٠٢٣ ن	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢ ن	٢٠٢٣ ن	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢ ن	٢٠٢٣ ن	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢ ن	٢٠٢٣ ن
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	-٣,٠	٣,٦	٥,٥	٣,٥	-٤,٦	٢,٠	٣,٩	٢,٠	-٢,٤	٤,٥	١٠,٥	٨,٥	-٩,٣	-٣,٥	١,٩	٠,٦
البلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	-١,١	٤,٢	٤,٢	٣,٣	-٢,٧	٢,٦	٢,٦	١,٧	-٤,٢	٠,٢	٢,١	١,١	-٧,٦	-٥,٠	-٢,٤	-٣,٧
البلدان المصدرة للنفط	-٣,٥	٣,٤	٥,٨	٣,٣	-٥,١	١,٨	٤,٢	١,٨	-٢,٢	٦,٩	١٤,٣	١١,٤	-٩,٨	-٢,٥	٣,٩	٢,١
مجلس التعاون الخليجي	-٥,٠	٢,٩	٦,٩	٣,٧	-٦,٦	١,٤	٥,٥	٢,٤	-١,٠	٧,٩	١٧,٢	١٤,٦	-١٠,٨	-٢,٢	٥,٣	٤,٢
قطر	-٣,٦	١,٥	٤,٠	٣,٤	-٥,٣	-٠,٢	١٠,١	-١,٣	-٢,٥	١٤,٦	٢٠,١	١٦,٢	-٢,١	٠,٢	٦,٠	٧,٠
الإمارات	-٦,١	٣,٥	٥,٩	٤,١	-٣,٩	٠,٥	١,٧	٢,١	٥,٩	١٠,٥	١١,٢	١١,٩	-٥,٢	٠,٣	٤,٤	٥,٠
الكويت	-٨,٩	١,٣	٨,٥	٢,٥	-٩,٨	٤,٣	٧,٤	١,٤	٣,٢	١٦,٤	٢٨,٦	٢٣,٦	-٣١,٢	-٩,٦	١,١	-٠,٥
السعودية	-٤,١	٣,٢	٨,٣	٣,٧	-٦,٣	٦,٠	٣,٠	٢,٣	-٣,٣	٥,٣	١٨,٨	١٥,٦	-١١,٥	-٢,٤	٦,٨	٤,٥
البحرين	-٤,٩	٢,٢	٣,٨	٣,٢	-٨,٣	-٠,٥	١,٧	١,٦	-٩,٣	٦,٧	١١,٣	٧,٥	-١٧,٧	-١١,٣	-٣,٥	-٤,٧
سلطنة عمان	-٣,٢	٣,٠	٤,٥	٣,٩	-٥,٧	٠,٧	٢,٦	٢,٢	-١١,٧	-٦,٠	٦,٤	٣,٨	-١٦,٤	-٣,٣	٥,٧	٢,٤
البلدان النامية المصدرة للنفط	-١,٠	٤,١	٤,١	٢,٧	-٢,٧	٢,٤	٢,٥	١,١	-٥,١	٤,٦	٧,٦	٥,٠	-٧,٥	-٣,٢	٠,٨	-٢,٠
إيران	٣,٣	٤,٧	٢,٩	٢,٢	٢,٠	٣,٤	١,٧	١,١	-٠,٤	٣,٥	٣,٨	٢,٨	-٥,٨	-٥,٣	-٤,٥	-٤,٧
الجزائر	-٥,١	٣,٥	٣,٧	٢,٣	-٦,٨	١,٦	١,٨	٠,٥	-١٤,١	-٢,٩	٥,٦	٣,٣	-١٢,٠	-٧,٢	-٦,٤	-٦,٧
العراق	-٨,٦	٢,٨	٨,٢	٤,٣	-١٠,٦	٠,٤	٥,٧	١,٩	-٤,٢	١٢,٧	١٥,٦	١٠,٥	-٦,١	٤,٢	١٥,١	٦,٥
البلدان النامية المستوردة للنفط	-١,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٣	-٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٧	-٣,٢	-٤,٦	-٤,٩	-٤,٧	-٧,٧	-٧,٠	-٦,٣	-٦,١
مصر	٣,٦	٣,٣	٦,٦	٤,٨	١,٦	١,٤	٤,٧	٢,٩	-٣,١	-٤,٦	-٣,٩	-٤,١	-٧,٩	-٧,٤	-٦,٦	-٦٠٧
تونس	-٨,٨	٣,٤	٢,٧	٣,٣	-٩,٨	٢,٤	١,٨	٢,٤	-٦,٠	-٦,٣	-١٠,٣	-٨,٥	-٨,٦	-٧,٢	-٩,٣	-٦,١
الأردن	-١,٦	٢,٢	٢,١	٢,٣	-٢,٥	١,٦	١,٨	٢,٢	-٥,٧	-٨,٩	-٧,١	-٥,١	-٧,٣	-٦,٤	-٥,٢	-٥,٠
المغرب	-٧,٢	٧,٩	١,٢	٤,٠	-٨,٣	٦,٧	٠,١	٢,٨	-١,٢	-٢,٣	-٤,٩	-٤,٢	-٧,١	-٥,٩	-٥,٥	-٥,٤
فلسطين	-١١,٣	٧,١	٣,٥	٣,٠	-١٣,٥	٤,٥	١,٠	٠,٦	-١٢,٣	-٨,٢	-٨,٣	-٨,٧	-٧,٥	-٥,٧	-٣,٣	-٢,٧
جيبوتي	١,٢	٤,٨	٣,٦	٥,٣	-٠,٣	٣,٣	٢,٢	٣,٩	١١,٣	-٠,٦	-٤,٩	-٣,١	-١,٧	-٣,٣	-٣,٥	-٢,٦

المصدر: بيانات البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

المحلي الحقيقي قبل الجائحة بحلول نهاية العام ٢٠٢٣.

من المتوقع أن تتحسن موازين المعاملات الجارية والمالية العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسناً كبيراً في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٠,٥٪ و١,٩٪ على التوالي، مدفوعة بارتفاع أسعار الهيدروكربونات. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يرتفع رصيد حسابات المعاملات الجارية إلى ١٧,٢٪ في العام ٢٠٢٢ و١٤,٦٪ في العام ٢٠٢٣، من ٧,٩٪ في العام ٢٠٢١. ومن المتوقع أيضاً أن تتحسن أرصدة المالية العامة بشكل ملحوظ، حيث من المتوقع أن تحقق السعودية وعمان فوائض مالية بنسبة ٦,٨٪ و٥,٧٪ على التوالي في العام ٢٠٢٢، وهي الأولى لهما خلال نحو عشر سنوات. ومن المتوقع أيضاً أن تحقق البلدان النامية المصدرة للنفط تحسناً كبيراً في حساب معاملاتها الجارية (٧,٦٪) وأرصدة المالية العامة (٠,٨٪) في العام ٢٠٢٢. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع فاتورة واردات المواد الغذائية والطاقة في البلدان النامية المستوردة للنفط إلى تفاقم عجز حساب معاملاتها الجارية إلى -٤,٩٪ في العام ٢٠٢٢ في مقابل -٤,٦٪ في العام ٢٠٢٢، في حين من المتوقع أن تتحسن عجوزات المالية العامة بها بشكل طفيف إلى -٦,٣٪ في العام ٢٠٢٢ مقابل -٧٪ في العام ٢٠٢١.

٣- التضخم المنخفض على نحو غير متوقع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تشكل أداء الاقتصاد الكلي للبلدان النامية والأسواق الناشئة بفعل تحول الاقتصاد العالمي إلى بيئة تتسم بارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة. ويركز هذا الجزء على التحدي المتمثل في التضخم، حيث يقدم أولاً أدلة جديدة بشأن التحميل غير التام للتضخم العالمي على معدلات التضخم المحلية في مختلف أنحاء المنطقة. ويناقش مختلف أنواع الاستجابات على صعيد السياسات التي لوحظت على مستوى المنطقة، ويختتم بتقييم تجريبي للتكاليف النسبية على المالية العامة لنوعين عريضين من برامج دعم الاستهلاك الرامية إلى الحد من الآثار السلبية لتضخم أسعار المواد الغذائية.

٣-أ. التمرير غير التام للتضخم العالمي:

بصفة عامة، يتحرك التضخم المحلي لأسباب منها التضخم العالمي وفي جزء آخر بعوامل محلية. ويطلق خبراء الاقتصاد على مكون التضخم المحلي لأسعار المستهلكين المدفوع بالتضخم العالمي «السلع المتداولة»، لأنه يشير إلى سلوك أسعار السلع التي يتم تداولها في الأسواق الدولية، التي عادة ما تكون مقومة بالدولار الأميركي. وثمة مكون آخر للتضخم المحلي مدفوع بعوامل محلية إلى حد كبير تؤثر على أسعار السلع والخدمات «غير المتداولة».

ولما كانت بلدان الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا المشمولة في هذا التقرير من «الاقتصادات المفتوحة الصغيرة»، فإن معدل التضخم في السلع المتداولة مدفوع بمتغيرين رئيسين هما التضخم العالمي المقوم بالدولار وأسعار الصرف في البلاد مقارنة بالدولار، أي تكاليف السلع بالدولار وتكلفة الحصول على تلك الدولارات. ويشير هذا الوصف إلى جانب الطلب في الأسواق العالمية، وليس إلى جانب العرض. فربما كان بوسع بلد ما التأثير جزئياً على الأسعار العالمية، وبالتالي التضخم العالي، بأن يكون منتجاً كبيراً لسلعة أساسية معينة مثل النفط، على سبيل المثال. ولكن من غير المرجح أن يؤثر بلد ما على الأسعار العالمية من خلال استهلاكه السلع المتداولة عالمياً. باتت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بوصفها اقتصادات مفتوحة صغيرة، كثيرة التأثر بالأسعار كونها مستهلكة للسلع المتداولة.

وعلى الرغم من أنه ليس بوسعهم التأثير على السعر العالمي للسلع المتداولة، فإن واضعي السياسات على الصعيد الوطني، يمكن أن يؤثروا على سعرها المحلي من خلال التدخلات في سوق المنتجات – مثل فرض ضوابط على الأسعار أو دعم الاستهلاك. وفي الواقع، تشير البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي (٢٠٢٢) مؤخراً إلى أن بلدان المنطقة لديها أدنى معدل تمرير لأسعار النفط العالمية إلى أسعار البنزين المحلية، وفضلاً عن ذلك، فإن التضخم العالمي إلى التضخم المحلي غير تام، فالمستهلكون في مختلف البلدان لا يستهلكون السلع المتداولة فحسب، وإنما يستهلكون أيضاً سلعاً وخدمات غير متداولة مثل زيارة الأطباء أو التعليم المدرسي أو الإسكان أو البناء. وبالتالي، فإن التضخم المحلي لا يعادل التضخم العالمي.

ولا يعد تمرير التضخم العالمي إلى التضخم المحلي، على ذلك، مثلاً، للأسباب الآتية:

- السلع المتداولة تمثل أقل بكثير من ١٠٠٪ من الاستهلاك المحلي.
- أسعار الصرف قد تتقلب، مما يؤدي إلى زيادة أو خفض أثر التغيرات في الأسعار العالمية المقومة بالدولار.
- يمكن للحكومات أن تستجيب للتضخم من خلال تدخلات في سوق المنتجات تؤثر على الأسعار المحلية للسلع المتداولة.

٣-أ-١. معدلات التضخم المعدلة لمراعاة سعر الصرف منذ شباط ٢٠٢٢:

تعتبر نسبة استهلاك السلع المتداولة والتباين في سعر الصرف في بلد ما (المعرف بوحدات العملة المحلية لكل دولار) عنصرين أساسيين لفهم مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف منذ بدء الحرب في أوكرانيا على معدلات التضخم المحلية. ويتطلب الحصول على تقديرات دقيقة لنسبة السلع المتداولة في إجمالي الاستهلاك بيانات مفصلة عن مكونات مؤشر أسعار المستهلكين

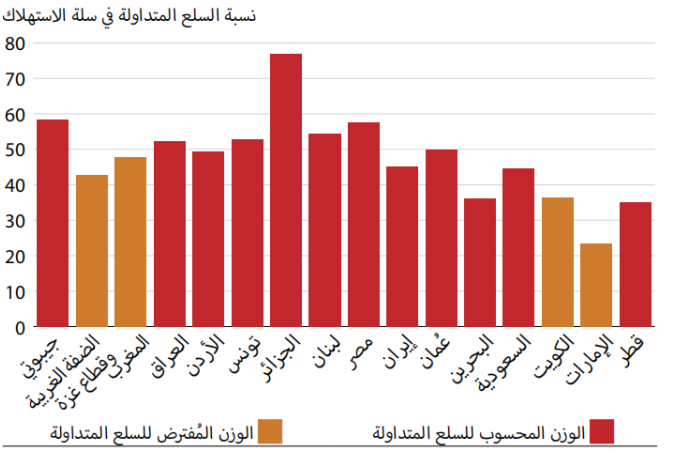

الشكل رقم (٦):
نسب الاستهلاك للسلع القابلة للتداول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لكل بلد. وهذه البيانات متاحة لاثني عشر (١٢) بلداً بالمنطقة – الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق وإيران والأردن ولبنان وعمان وقطر والسعودية وتونس – في حين لا تتوفر لبلدان أخرى سوى بيانات عن فئات المنتجات أو الخدمات بصفة عامة.

ويبين الشكل رقم (٦) نسب استهلاك السلع المتداولة في ١٦ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها بيانات متاحة عن مؤشر أسعار المستهلكين، وتنشر البلدان الاثنا عشر، الممثلة بالأعمدة الحمراء، بيانات مفصلة كافية لحساب نسب استهلاك السلع المتداولة بدقة نسبية، في حين كان لا بد من احتساب نسب الاستهلاك للبلدان الأربعة الممثلة بالأعمدة البرتقالية. وتقدم هذه البلدان – الكويت والمغرب والإمارات وفلسطين -بيانات عن مؤشرات أسعار المستهلكين لفئات الأسعار الرئيسة، لكنها لا تتيح للجمهور الاطلاع على البيانات التفصيلية عن المكونات الفرعية لهذه الفئات.

وتصنف البلدان على طول المحور الأفقي حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المعدل لمراعاة تكافؤ القوة الشرائية، من أفقر البلدان إلى أغنى البلدان. وتميل البلدان الأكثر فقراً إلى أن تكون نسب استهلاك السلع المتداولة فيها أعلى مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل، وهو ما يتسق مع توقع أن الفقراء ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على المواد الغذائية والطاقة والملابس بالأشخاص الأكثر ثراءً (ليدرمان وبورتو، ٢٠١٦). وبالفعل، وباستخدام نسب الاستهلاك هذه، يمكننا حساب إسهام تقلبات أسعار الصرف منذ شباط ٢٠٢٢ في متوسط معدل التضخم الكلي لكل بلد على أساس سنوي مقارن بين آذار وتموز ٢٠٢٢. ويعرض الشكل رقم (٧) ثلاثة إحصاءات لكل بلد من بلدان المنطقة. وتبين الأعمدة الحمراء متوسط معدلات التضخم على أساس سنوي مقارن في الفترة من تشرين الأول ٢٠٢١ إلى شباط ٢٠٢٢، في حين تبين الأعمدة البرتقالية متوسط المعدلات في

الشكل رقم (٧): معدلات التضخم المعدلة حسب سعر الصرف في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

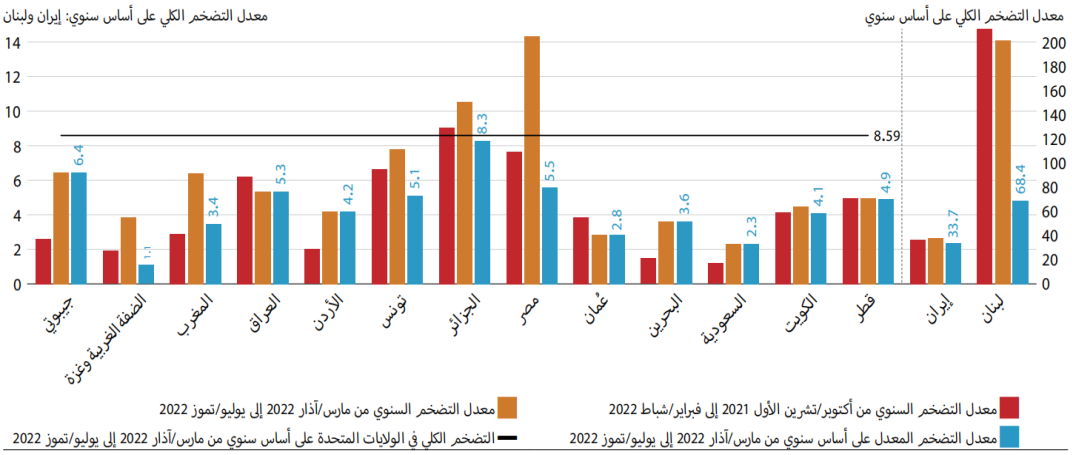

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ومكاتب الإحصاء الوطنية.

الفترة من آذار ٢٠٢٢ إلى تموز ٢٠٢٢. وتظهر الأعمدة الزرقاء متوسط معدلات التضخم «المعدلة لمراعاة سعر الصرف» في الفترة من آذار ٢٠٢٢ إلى تموز ٢٠٢٢. ويتم حسابها عن طريق إزالة المكون الذي يعكس انخفاض قيمة العملة المحلية من رقم التضخم الكلي منذ شباط ٢٠٢٢.

وكما يبين الشكل رقم (٧)، كان معدل التضخم في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل منه في الولايات المتحدة، وهو ما يصوره الخط الأسود الأفقي، وأوروبا – أو كان يمكن أن يكون أقل لو ظلت أسعار الصرف عند مستوياتها في شباط ٢٠٢٢. والاستثناءان الصارخان هما لبنان وإيران، اللذان كانا حتى قبل بداية الحرب في أوكرانيا يعانيان من معدلات تضخم مرتفعة إلى حد أنه تم عرضهما في نطاق مختلف. ففي لبنان، كان من الممكن أن يكون معدل التضخم بعد شباط ٢٠٢٢ أقل لو كان سعر الصرف في السوق السوداء مستقراً منذ شباط، ومع ذلك كان سيظل مرتفعاً للغاية عند ٦٨,٤٪. وبالنسبة لإيران، تجاوز معدل التضخم المعدل لمراعاة سعر الصرف ٣٣٪. وفي كلا البلدين، كان معدل التضخم المرتفع موجوداً من بداية الحرب في أوكرانيا بفترة طويلة.

ولأن معدلات التضخم المعدلة لمراعاة أسعار الصرف في المنطقة أقل من معدلات التضخم الكلية في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن السؤال التحليلي الرئيس ليس هو لماذا ارتفع التضخم إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ بل لماذا لم يرتفع إلى مستوى أعلى؟ ويقدر القسم التالي

الشكل رقم (٨): تقدير تأثير استجابات سياسات أسواق المنتجات المتداولة على التضخم الكلي كانون الأول ٢٠٢٢

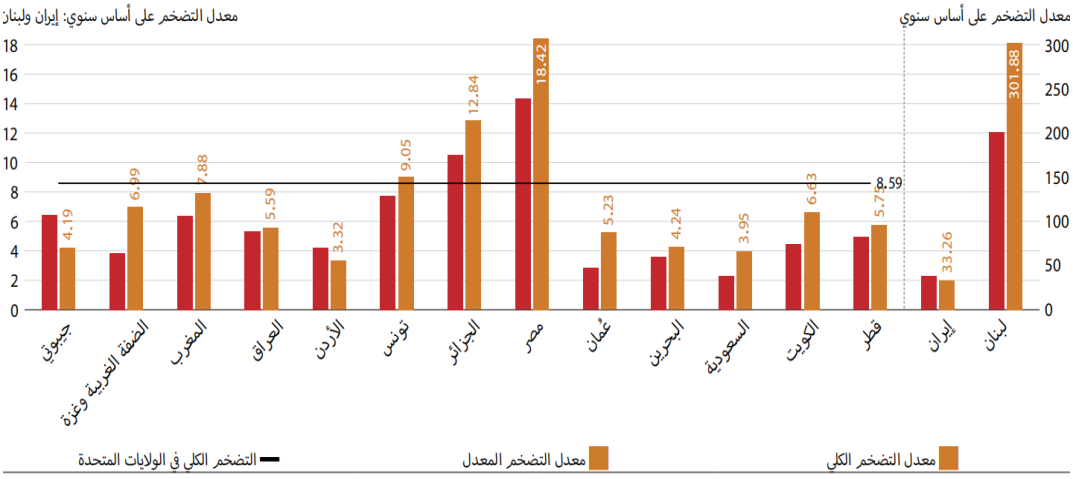

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي ومكاتب الإحصاء الوطنية

تأثير الاستجابات على صعيد السياسات منذ شباط ٢٠٢٢ على معدل التضخم في كل بلد.

٣-أ-٢. تقديرات لتأثير سياسات أسواق المنتجات المتداولة منذ شباط ٢٠٢٢:

على نحو ما جرت مناقشته أعلاه، فإن أحد الأسباب التي أدت إلى عدم تمرير الزيادات في أسعار السلع المتداولة بشكل كامل دائماً إلى التضخم المحلي هو أن السلطات الحكومية كانت تستجيب في العادة بسياسات تخص منتجات معينة، مثل دعم المواد الغذائية والطاقة وفرض ضوابط الأسعار.

ويبين الشكل رقم (٨) مدى تأثير سياسات أسواق المنتجات التي جرى تطبيقها منذ شباط ٢٠٢٢ على التضخم في مختلف بلدان المنطقة. وتمثل الأعمدة الحمراء متوسط التضخم المسجل في الفترة من آذار إلى كانون الأول ٢٠٢٢، في حيث تظهر الأعمدة البرتقالية متوسط معدل التضخم المغاير للواقع، الذي كان يمكن ملاحظته لو لم تحدث تغيرات في سياسات سوق المنتجات للفترة من آذار إلى كانون الأول ٢٠٢٢. ويتم حساب تأثير سياسات أسواق المنتجات على التضخم عن طريق إزالة تأثير هبوط أسعار الصرف ومكونات تضخم السلع المتداولة العالمي من التضخم الكلي.

وفي معظم بلدان المنطقة في هذه العينة، كانت معدلات التضخم المغايرة للواقع أعلى من المعدلات الفعلية. ففي مصر، على سبيل المثال، بلغ متوسط معدل التضخم على أساس سنوي مقارن، خلال الفترة من آذار إلى كانون الأول ٢٠٢٢ ما يقارب ١٤,٣٪، لكنه كان سيكون ١٨,٤٪ لو لم تتدخل السلطات في أسواق

منتجات السلع المتداولة.

أي أن تدخلات الحكومة المصرية أدت إلى انخفاض التضخم بأكثر من ٤ نقاط مئوية. في حين أظهرت جيبوتي وإيران والأردن فقط شواهد على إحداث السياسات تغيرات أدت إلى زيادة صافية في التضخم. ومن بين التفسيرات المحتملة لحالتي جيبوتي والأردن أن ذلك كان نتيجة غير مقصودة لفرض ضوابط على الأسعار في هذين البلدين. فللضوابط تأثير غامض على الأسعار، حيث يصاحبها في الغالب تزايد الندرة وارتفاع أسعار السوق السوداء. وبالإضافة إلى ذلك، رفع الأردن سقف الأسعار على بعض المنتجات. ويعرض الجدول رقم (٤) التأثير الصافي المقدر لسياسات أسواق المنتجات التي جرى تطبيقها منذ بداية الحرب في أوكرانيا. حيث نجحت معظم البلدان في العينة في تخفيف التضخم المحلي استجابة لارتفاع التضخم العالمي. وهذا هو الشق السار، غير أن انخفاض التضخم جاء بتكلفة مالية.

٣-ب. ما تفعله الحكومات في أسواق المنتجات لاحتواء التضخم

تتصارع الحكومات في جميع أنحاء العالم مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع الأسعار. ويميل التضخم، خاصة عندما يكون مدفوعاً بالمواد الغذائية والطاقة، إلى التسبب في

جدول رقم (٤): تقديرات التأثير الصافي للتدخلات في أسواق المنتجات على متوسط التضخم الكلي على المستوى الوطني على أساس سنوي مقارن، شباط – كانون الأول ٢٠٢٢

البلد	نقاط مئوية مقارنة بمعدلات التضخم الملحوظة
لبنان	-١٠١,٠
مصر	-٤,١
الضفة الغربية وقطاع غزة	-٣,١
سلطنة عمان	-٢,٤
الجزائر	-٢,٣
الكويت	-٢,٢
السعودية	-١,٦
المغرب	-١,٥
تونس	-١,٣
قطر	-٠,٨
البحرين	-٠,٦
العراق	-٠,٢
الأردن	٠,٩
جيبوتي	٢,٢
إيران	٤,٥

الانحدار الاجتماعي، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر. وهذا مفهوم جيداً في الأدبيات (انظر، ليدرمان وبورتو، ٢٠١٦). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير تقديرات حديثة للبنك الدولي إلى أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا يمكن أن تزيد عدد الفقراء بأكثر من ٢٠ مليون شخص. فكل زيادة بنسبة ١٪ في أسعار المواد الغذائية في المنطقة، يمكن أن تدفع نحو نصف مليون شخص آخر إلى الفقر (لوبيز-أسيفيد وآخرون، ٢٠٢٢).

وربما كان لدى بعض البلدان دافع إلى كبح أسعار السلع المتداولة بسبب القلق المشروع من أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية. ويقدم بيليمار (٢٠١٤) شواهد على أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية زاد من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية. ويسلط المؤلف الضوء أيضاً على أمثلة من التاريخ، مشيراً إلى أن من المعتقد أن أعمال الشغب المرتبطة بالغذاء أدت إلى اندلاع الثورة الفرنسية (رودية، ١٩٦٤)، والثورة الروسية (واد، ٢٠٠٥)، وسقوط الحاكم البريطاني في الهند (أرنولد، ١٩٧٩). وفي سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهدت أزمة الغذاء في عامي ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة في أسعار المواد الغذائية بنسبة ٤٠٪ بين كانون الثاني ٢٠٢١ وشباط ٢٠١١، وقبل اندلاع أحداث الربيع العربي مباشرة (كانون الأول ٢٠١٠ إلى كانون الأول ٢٠١٢).

ويقدم الجدول رقم (٥) لمحة عامة عن أنواع السياسات المعنية بأسواق المنتجات التي جرى تطبيقها في مختلف بلدان المنطقة منذ شباط ٢٠٢٢، ولا تشمل هذه القائمة سياسات الاقتصاد الكلي القياسية، مثل زيادة أسعار الفائدة، التي تستخدم للسيطرة على التضخم من خلال مساندة العملة الوطنية و/أو خفض الطلب الكلي المحلي. وكذلك لا تشمل السياسات الرامية إلى تأمين الحصول على المواد الغذائية الأساسية المستوردة، التي كانت ذات أولوية لمعظم البلدان التي كانت تعتمد على الواردات المباشرة من روسيا و/أو أوكرانيا قبل شباط ٢٠٢٢، ومن خلال عمليات البحث عن إمدادات بديلة للمواد الغذائية والطاقة، تتكيف الأسواق العالمية مع انخفاض إمدادات الحبوب والأسمدة والهدروكربونات على الصعيد العالمي.

وبدلاً من ذلك، يركز الجدول على السياسات التي تستهدف أسواق المنتجات المحلية – خلال التغيرات في دعم الاستهلاك، والضرائب غير المباشرة (أو الضرائب النوعية على السلع الأساسية)، والتعريفات الجمركية على الواردات، وضوابط الأسعار، واستخدام أسعار صرف متعددة لمنتجات محددة بهدف تخفيض تكاليف واردات سلع معينة، ويورد الجدول أيضاً التغيرات في سياسات الحماية الاجتماعية، التي تهدف إلى التخفيف المباشر لمعاناة الأسر التي تشكو من ارتفاع

جدول رقم (٥): تغيرات سياسات أسواق المنتجات والتحويلات النقدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ شباط ٢٠٢٢

	التدخلات في أسواق الإنتاج							الحماية الاجتماعية المستهدفة		
	زيادة دعم المواد الغذائية والوقود	وضع ضوابط جديدة للأسعار	القواعد التنظيمية للتجارة	إعفاءات ضريبة تعسفية	أسعار الصرف لمنتجات محددة	زيادة الأسعار المحددة/ خفض الدعم	التحويلات النقدية	مساندة المرافق والخدمات المالية	تحسين الاستهداف
مجلس التعاون الخليجي									
عمان		✓						✓	
البحرين				✓			✓		
السعودية		✓					✓		
الكويت		✓							
الإمارات	✓	✓						✓	
قطر									
البلدان النامية المصدرة للنفط									
سورية			✓		✓	✓			✓
اليمن			✓						
العراق	✓		✓				✓	✓	✓
الجزائر				✓				✓	
إيران					✓	✓	✓		
ليبيا		✓	✓					✓	
البلدان النامية المستوردة للنفط									
جيبوتي	✓	✓		✓			✓		✓
فلسطين	✓	✓		✓					
المغرب	✓								
الأردن	✓	✓	✓	✓		✓	✓		
تونس	✓	✓				✓			
لبنان					✓	✓	✓	✓	
مصر	✓	✓	✓		✓		✓		
المجموع من ١٩ بلداً	٨	١٠	٦	٥	٤	٥	٧	٧	٣

المصدر: تقارير البنك الدولي بالاستناد إلى التقارير الإخبارية حتى كانون الأول ٢٠٢٢.

تكاليف المواد الغذائية والوقود دون تغيير أداء أسواق المنتجات المحلية. ويعتمد الجدول على المعلومات التي يقدمها خبراء الاقتصاد بالمكاتب القطرية للبنك الدولي والمستكملة بالتقارير الإخبارية. وعلى الرغم من عدم اكتمال الجدول على الأرجح، فإنه يقدم موجزاً نوعياً للسياسات التي يمكن أن تكون لها آثار متعارضة على التضخم المحلي.

فيما زادت ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دعمها للمواد الغذائية والطاقة للحد من تمرير الأسعار إلى التضخم المحلي. وأعلن كل بلد تقريباً من البلدان متوسطة الدخل أو منخفضة الدخل المستوردة للنفط عن زيادات في دعم الاستهلاك. ويبدو أن لبنان، الذي يعاني من ضائقة نقدية، هو البلد الوحيد في هذه المجموعة الذي لم يفعل ذلك. وعلى الرغم من أن الدعم المحسن يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية، فإنه ينطوي على تكلفة كبيرة محتملة على المالية العامة، وهو ما قد تكون له عواقب كبيرة على الاقتصادات التي كانت تعاني من أوجه ضعف سابقة في المالية العامة والديون العامة.

وقد فرضت ستة بلدان – مصر وجيبوتي والأردن وتونس وفلسطين وليبيا- ضوابط جديدة على الأسعار. وأفادت التقارير بأن ثلاثة بلدان (مصر والعراق والأردن) خففت القيود المفروضة على الواردات على منتجات محددة للحد من تمرير التضخم العالمي إلى التضخم المحلي. ويعد العراق البلد المصدر للنفط الوحيد الذي طبق كلاً من الدعم المحسن وتخفيف القيود على الـواردات. ويمكن أن تساعد هذه السياسات على تخفيف التضخم المحلي، لكن على حساب الرقابة الأقل صرامةً على جودة الواردات أو انخفاض الإيرادات الحكومية إذا تم خفض التعرفات الجمركية على الواردات.

ويبدو أن سورية وإيران ومصر ولبنان تدعم الـواردات باستخدام أسعار صرف خاصة بمنتجات معينة تجعل شراء الواردات المستهدفة أرخص. وعلى الرغم من أن أسعار الصرف المدعومة لا تظهر بالضرورة كإنفاق عام على الموازنة، فإنها ليست بلا تكلفة. فعلى أقل تقدير، يمكنها خفض احتياطيات البنك المركزي وربما إضعاف مركزه المالي.

ويتمثل آخر نوع من أنواع التدخل الواردة هنا في أسواق المنتجات في زيادة سقف الأسعار الخاضعة للرقابة، مما يقلل من التكاليف المالية لدعم الاستهلاك. وأفادت التقارير بأن تونس والأردن قد فرضتا سقفاً أعلى للأسعار (لا سيما للمنتجات الغذائية كالبطاطا والدجاج والرومي والطماطم في تونس وزيت النخيل في الأردن) إلى جانب الزيادات في دعم الاستهلاك العام – وبعبارة أخرى، تبدأ إعانات الدعم عندما يرتفع السعر المحلي فوق الحد الأقصى للسعر أو عتبة السعر. ولأن السلطات قد ترفع الحد الأقصى مع زيادة الدعم أيضاً، فمن

الصعب التأكد مما إذا كان صافي التأثير على التضخم المحلي إيجابياً أم سلبياً.

خطة عمل لعلاج مشكلة التضخم:

على الرغم من عدم وجود حلول سحرية لعلاج مشكلة التضخم التي تؤثر سلباً على عملية التنمية، فإنه في المساهمات الواردة في الدراسات والأبحاث لدى علماء الاقتصاد والتمويل تشير إلى الجوانب الآتية لعلاج تلك المشكلة وهي الحوكمة (الشفافية والمساءلة)، تعزيز المؤسسات (عدالة أكثر إنصافاً وكفاءة)، إعادة النظر في الحوكمة في الاقتصاد (وجهات نظر قطاعية خاصة في المهارات والإنتاجية)، التعليم المدرسي (الوظائف، الهجرة)، رأس المال الطبيعي (الأراضي والموارد المائية)، الجانب الإيجابي في التكنولوجيا الرقمية، الحوكمة وسياسات المالية العامة، وفي ما يلي نتناول عناصر هذه الخطة بشيء من التفصيل:

أولاً: الحوكمة (الشفافية والمساءلة):

هناك العديد من التعريفات للحوكمة ويتناول الباحث تعريف أكسفورد للحوكمة كونه مفيداً بسبب ضبطه وشموليته: فالحوكمة... لها أربعة معانٍ على الأقل في الأدبيات: هيكل، وعملية، وآلية، وإستراتيجية. والحوكمة، كهيكل، تدل على هيكل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهي، كعملية، تدل على الديناميات والوظائف التوجيهية التي تنطوي عليها عمليات صنع السياسات الطويلة التي لا تنتهي، وهي، كآلية، تدل على الإجراءات المؤسسية لاتخاذ القرارات والامتثال والرقابة أو (الأدوات)، وأخيراً، بصفتها إستراتيجية فإنها تعني جهود الأطراف الفاعلة لمعالجة تصميم المؤسسات والآليات والتحكم فيها، وذلك من أجل تحديد شكل الاختيار والأفضليات».

وتندرج تحت مظلة هذا التعريف الشامل القوانين واللوائح والقرارات القضائية والممارسات الإدارية («الهياكل»)، وممارسات الحكم وممارسات السلطة السياسية، وقدرات الدولة، وكيف تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي – بعبارة أخرى كيف تنظم المؤسسات الاقتصادية. (نورث وآخرون، ٢٠٠٨).

أ. **الشفافية:** الشفافية الحكومية، السمة الأساسية هي الجودة والانتظام والانفتاح التي تنتج بها الحكومات البيانات وتتبادلها. وينطوي الوصول المفتوح إلى بيانات عالية الجودة عن الاقتصاد – سواء عن رفاهة القطاع العائلي أو مجاميع الاقتصاد الكلي أو ديناميكيات الشركات- على منافع متعددة. فمن جهة تتيح إمكانية الحصول على البيانات والاستخدام الجيد لها لواضعي السياسات التخطيط بفاعلية (روديك، ٢٠١٠)، بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم في كثير من الأحيان بغية توجيه الموارد النادرة إلى حيث يمكن أن يكون لها أكبر

الأثر (جاتي وآخـرون، ٢٠٢١) وتظهر الشواهد أن شفافية البيانات ترتبط بارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (إسلام وليدرمان، ٢٠٢٠) وأن تحسين بيئة البيانات يرتبط بتنبؤات نمو أكثر دقة وواقعية (جاتي وآخرون، ٢٠٢٢). وبدورها، تشكل التنبؤات الأفضل الأساس لتخطيط الموازنة العامة على نحو أكثر واقعية، مما يبرز إحدى التكاليف الرئيسة لعدم إعداد إحصاءات رسمية ذات صلة وذات مصداقية. مما يؤثر سلباً على علاج الظاهر السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد مثل التضخم والبطالة والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. المساءلة: رأينا سابقاً أن «الصوت المسموع والمساءلة» هما العنصران الرئيسان في نظام الحوكمة الذي تقتصُر فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كثيراً مقارنة بالمناطق الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات تتمتع بميزة كبيرة في توفير معايير مرجعية في البلدان بمرور الوقت لمختلف مجالات الحوكمة، فإن منهجية إنشائها لا تسترشد بإطار مفاهيمي أساسي.

يملأ مقال حديث كتبه لورمان وآخرون (٢٠٢٠) هذه الفجوة المفاهيمية لمجال المساءلة في الحوكمة، ويعرف المؤلفون المساءلة بأنها «قيود فعلية على استخدام الحكومة السلطة السياسية» ويفرقون بين المساءلة الرأسية (بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين)، والمساءلة الأفقية (الضوابط والتوازنات التي تحد من خلالها مؤسسات الدولة من قوة الحكومة)، والمساءلة المحورية (التي ترصد مدى مساءلة الحكومات أمام وسائل الإعلام والمجتمع المدني). وترسم جهودهم هذا الإطار المفاهيمي للقياس، وذلك باستخدام مجموعة البيانات التي جمعتها (Varieties of Democracy V-Dem) لإنشاء مؤشرات لجميع المكونات الفرعية الثلاثة للمساءلة (كوبيدج وآخرون، ٢٠٢٢).

ثانياً: تعزيز المؤسسات: عدالة أكثر إنصافاً وكفاءة

يعتبر نظام العدالة، كهيكل، مؤسسة رسمية توفر القدرة على تسوية المنازعات بشكل مستقل وفقاً للقانون، وهو خدمة أساسية للمواطنين وقطاع الأعمال. ولهذه الوظيفة أهمية خاصة للفئات السكانية الضعيفة التي تحتاج إلى نظام العدالة لمواجهة عدم اتساق السلطة. وكعملية، يُخضع الجهاز القضائي أيضاً السلطتين التنفيذية والتشريعية للمساءلة، حيث يعمل كفرع مستقل يضمن التسوية المحايدة والمنصفة للمنازعات القانونية – وهي وظيفة تتحدث عن مفهوم المساءلة الأفقية الذي يتم تحليله باستخدام بيانات V-Dem.

وكآلية للحوكمة، تشترك السلطة القضائية في خصائص بيروقراطية: فهي تتطلب مجموعة

من الإجراءات المؤسسية الرسمية التي يتم من خلالها المضي قدماً في الأمور وتتبع القرارات. ويعتبر تصميم نظام العدالة، كإستراتيجية، اختياراً واعياً أو غير واع بالسياسات، لأن الجوانب الإجرائية للقانون يمكن أن تكون لها آثار جوهرية على المواطنين. فعلى سبيل المثال، فإن أي زيادة في تكلفة تقديم الإقرارات النقدية أو الإجرائية تشكل عبئاً غير متناسب على أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد المالية والخبرة القانونية. وباختصار، فإن تصميم العدالة هو فن الحوكمة.

أنظمة العدالة الفعالة ليست مهمة في جوهرها فحسب، وإنما هي مهمة أيضاً لأن تسهل التنمية الاقتصادية بطرق عديدة: من خلال إنفاذ الاتفاقات التعاقدية، وتسوية المنازعات القانونية وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة في السوق وتجاه المؤسسات الحكومية، ويعتبر تحديد المؤسسات، بدلاً من الجغرافيا أو الانفتاح على التجارة، باعتبارها المحركات الرئيسة للتنمية الاقتصادية. وتقوم مجموعة متنامية من المؤلفات التجريبية وشبه التجريبية التي تستخدم البيانات الجزئية بتسليط الضوء على الآليات التي تؤثر من خلالها الأنظمة القضائية العاملة بشكل جيد على النتائج الاقتصادية. وذلك للحد من المخاطر مثل مخاطر التضخم (شيمين، ٢٠١٢) وزيادة الاستثمار (كراوفورد وآخـــرون، ١٩٧٨) وتحسين التجارة بين الشركات (تشاكرابورتي وآخرون، ٢٠١٨) ويشجع الاستخدام الإنتاجي للائتمان (شفيتس، ٢٠١٣). ونتيجة لذلك، يمكن أيضاً أن تزداد ريادة الأعمال وحجم الشركات جنباً إلى جنب مع تعزيز أنظمة العدالة وزيادة إمكانية الوصول إلى العدالة (ليشاند وسورايس ٢٠١٤) و(ليفين ووودراف، ٢٠٠٤). وهناك أيضاً جانب توزيعي أساسي لنظم العدالة التي تعمل بشكل جيد: فالوصول إلى العدالة يزيد الإنتاجية ويحمي المواطنين المعرضين لخطر الصراع أو عندما تكون القوانين متحيزة ضدهم (أبيرا وشيمين، ٢٠٢١) وتخلص الأدبيات الأكاديمية الأكثر محدودية، وإن كانت متنامية، إلى وجود نظام قضائي قوي يمكن أن يحد من الفساد (ليتشيج وزامبوني، ٢٠١٨).

ثالثاً: إعادة النظر في الحوكمة في الاقتصاد: وجهات نظر قطاعية

من شأن تحسين الشفافية والمساءلة وزيادة فعالية أنظمة العدالة أن يحقق مكاسب واسعة النطاق لجميع القطاعات – على غرار ما يمكن للتكنولوجيا ذات الأغراض العامة –مثل الكهرباء- أن تحققه في زيادة الإنتاجية على نطاق واسع. وتبين الدراسات المتعمقة كيف يمكن لتحسين الحوكمة أن تحدث تحولاً داخل كل قطاع.

المهارات والإنتاجية: يشكل رأس المال البشري، لا سيما المهارات، جزءاً مهماً من

الفروق في الدخل بين البلدان، فالشرق الأوسط وشمال إفريقيا يغلب الشباب على سكانه، ويرى الكثيرون أن الوقت قد حان الآن لجني المكاسب الديموغرافية. ومع ذلك، فإن العديد من الأشخاص في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –لا سيما النساء– إما عاطلون عن العمل أو يعملون في وظائف لا يمكنهم فيها استخدام مهاراتهم بشكل كامل لزيادة إنتاجيتهم. ويتحول عدم التوافق بين الديناميكية الديموغرافية وندرة الوظائف إلى حافز قوي للناس للهجرة، وهو ما يمثل إضافةً أخرى إلى عدد كبير بالفعل من النازحين على الصعيدين الوطني والدولي بسبب الصراع في المنطقة.

رابعاً: التعليم المدرسي:

وفقاً لمؤشر رأس المال البشري – مقياس البنك الدولي للإنتاجية المستقبلية للطفل المولود اليوم – فإن الشخص الذي ولد قبل الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتوقع له أن يكون منتجاً بنسبة ٥٧٪ فقط مما لو كان عاملاً مغايراً للواقع يتمتع بالصحة الكاملة والتعليم الجيد (البنك الدولي، ٢٠٢١). وهذا يعني وجود فجوة في الإنتاجية بين النتيجة الفعلية والواقعية المضادة لنقص التعليم، وهو ما يعكس حقيقة أنه على الرغم من تحسن إمكانية الحصول على التعليم في المنطقة خلال العقود الماضية فإن جودة التعليم لم تتحسن.

ولإنجاح التعليم وليكون له تأثير اقتصادي واجتماعي، هناك العديد من العوامل التي تسهم في ذلك، التي تشمل المعلمين المدربين تدريباً جيداً، والمدارس التي تُدار إدارة فعالة، وأسر التلاميذ، والمواد التعليمية والكتب المدرسية الواضحة والمتاحة. ولا توجد وصفة واحدة يمكن أن تنجح لجميع البلدان. ومع ذلك، فإن التحول إلى أسلوب تفكير يقيم التعلم بانتظام ويعمل بناء على الشواهد ويحقق الاتساق بين حوافز العديد من الأطراف الفاعلة المعنية يعزز على الأرجح نظاماً تعليمياً يعمل لصالح الطلاب (البنك الدولي، ٢٠١٨). وعلى الرغم من وجود طرق مختلفة، فإن الأنظمة التعليمية في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقصر عن خلق منظومة يكون فيها قياس التعلم منتظماً وتستخدم الشواهد من أجل التغيير وتتسق حوافز أصحاب المصلحة فيها من أجل تحسين التعليم. والذي ينعكس على:

أ. **الوظائف:** لن يترجم تحسين التعليم المدرسي إلى زيادة الإنتاجية إذا عجزت الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن خلق الوظائف اللازمة للجموع الكبيرة من الشباب الذين ينضمون إلى سوق العمل كل عام. فالحوافز القوية أمام الشركات الساعية إلى دخول السوق أو الخروج منها – أي الافتقار إلى التنافسية– تخنق نمو القطاع الخاص، ومعه النمو

الكلي للاقتصاد في منطقة الشرق وشمال إفريقيا. فالشركات المملوكة للدولة في المنطقة تلعب دوراً مهيمناً في العديد من القطاعات، ليس فقط في القطاعات التي تعاني من احتكار طبيعي أو إخفاقات أخرى مستعصية في السوق، ولكن أيضاً في قطاعات مثل الصناعات التحويلية أو الإسكان أو التجارة أو الإنشاءات- التي يهيمن عليها عادة القطاع الخاص في بلدان أخرى. فالشركات المملوكة للدولة ليست حاضرة بشكل مفرط فحسب، بل إنها تستفيد في الغالب من القواعد التي تحابيها، مثل تفضيلها في الحصول على الائتمان، والإعفاء من المنافسة، والمساندة الواسعة من جانب الدولة. وقد أظهرت مجموعة كبيرة من البحوث أن الوصول إلى مركز متميز في السوق لا يقتصر على الشركات المملوكة للدولة. كما يحصل العديد من الشركات المملوكة للقطاع الخاص ذات الارتباطات السياسية على معاملة تفضيلية من الدولة.

ومن منظور الشفافية والمساءلة، يجب التركيز على أهمية التحرك نحو الحياد التنافسي بين المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع الخاص، بحيث يمكن أن تتيح إشارات السوق وحوكمة الشركات المساءلة التي تفرضها هيئات فعالة ومستقلة للمنافسة تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص واللازم لتحقيق نمو مستديم. وعلى الرغم من أن التبديل الناجم داخل الاقتصاد سيؤدي على الأرجح إلى فقدان الوظائف على المدى القصير، فإنه سيحقق مكاسب كبيرة على الأجل الطويل في شكل خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، ويمكن تطبيق أنظمة جديدة للحماية الاجتماعية لمساندة العمال الذين يفقدون وظائفهم خلال الفترة الانتقالية.

ب. الهجرة: حتى عام ٢٠٢٠، كان ٣٠ مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد هاجروا إلى بلدان. وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية، زاد عدد سكان المنطقة الذين غادروا أوطانهم بوتيرة أسرع كثيراً مما كان عليه الحال في بقية أنحاء العالم. وتزداد القوى التقليدية طويلة الأجل التي تقف وراء الهجرة الدولية – الاختلافات في الخصائص الديموغرافية ومستويات المعيشة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد- في منطقة يبلغ متوسط العمر فيها ٢٨ عاماً، مقارنة بالمتوسط في أوروبا الغربية والبالغ ٤٣ سنة (UNDESA, 2019). كما أن الفروق في الدخل ملحوظة للغاية، حتى داخل المنطقة. واختار نصف المهاجرين في المنطقة بلداناً أخرى بالمنطقة –لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي – كوجهة لهم.

وتوثق مجموعة كبيرة من الأدبيات الأثر الإنتاجي للهجرة: بالنسبة للمهاجرين الذين يمكن أن يزيد دخلهم ما يصل إلى ثلاثة إلى

ستة أضعاف (جاسو وروزنزويج وسميث، ١٩٩٨) و(كوتهبرت وستيفنز، ١٩٨١) و(ماسي وألاركون ودوراند وجونزاليز، ١٩٩٠) وبالنسبة للبلدان المستقبلة، لأن المهاجرين يسدون فجوات مهمة في الوظائف (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٢) و(بوبتان ودومونت وراولت، ٢٠١٦) وهو أمر جيد أيضا للبلدان المرسلة، لأن إمكانية الهجرة يمكن أن تزيد من حافز الفرد للحصول على التعليم الذي سيكون قيماً في بلد آخر، وهي ظاهرة يطلق عليها اسم حيازة العقول (ماير وبيري، ٢٠٠٩). ويمكن أن تعود الهجرة العكسية بالنفع أيضاً على البلدان المرسلة لأن المهاجرين العائدين اكتسبوا مهارات جيدة ورأس مال بشرياً أثناء وجودهم في الخارج (داستمان وفادلون ووايس، ٢٠١١)، ومن المرجح أن يشاركوا مشاركة أقوى في أنشطة ريادة الأعمال (مارسيتا، ٢٠١٢) و(باتيستا ومادينيدو-كالدرر وفيسينتي، ٢٠١٧).

خامساً: الجانب الإيجابي في التكنولوجيا الرقمية:

من خلال تخفيض تكلفة التفاعلات، تتيح التحسينات في التقنيات الرقمية فرصة ممتازة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل هذه التقنيات ذات الأغراض العامة المدفوعة بالبيانات الاتصال بالإنترنت من خلال النطاق العريض عالي السرعة الثابت أو المحمول، وإمكانيات الدفع الرقمية، والمنصات الرقمية التي تسمح للمستخدمين، الذين قد يكونون بعيدين مادياً عن بعض، بالربط والمشاركة في المعاملات في السلع أو الخدمات (إيفانز وشماليني، ٢٠١٦). فالتقنيات الرقمية هي التي تمكن الاقتصاد الرقمي القائم على المعاملات من الازدهار، وتلعب آليات الدفع الرقمي دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية.

تقنيات الاقتصاد الرقمي، شأنها شأن التقنيات ذات الأغراض العامة الأخرى كالكهرباء والهاتف والسكك الحديدية، قابلة للاستخدام في جميع القطاعات، ويمكنها أن تعزز الربط الاقتصادي، المادي منه والافتراضي على حد سواء. ووفقاً لما ذكره (يوفانوفيتش وروسو، ٢٠٠٥)، ومع تحسن التقنيات ذات الأغراض العامة بمرور الوقت، فإنها تحقق مكاسب واسعة النطاق في جميع أنحاء الاقتصاد. وتشير تقديرات (كوسوليتو وآخرون، ٢٠٢٢) إلى أن إجمالي الناتج المحلي للمنطقة يمكن أن يرتفع بنسبة ٤٦٪ - نحو ١,٦ تريليون دولار –مع تعميم اعتماد التقنيات الرقمية. وسيمثل ذلك مكاسب هائلة في النمو، وهو ما سيترجم أيضاً إلى خلق فرص عمل قوية. فعلى سبيل المثال، على مستوى الشركات، يمكن أن تزيد إيرادات الصناعات التحويلية لكل وحدة من عوامل الإنتاج بنسبة ٣٧٪، كما يمكن أن ترتفع فرص العمل في الصناعات التحويلية بنسبة ٧٪، مما

الشكل رقم (٩): المفارقة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

اللوحة أ. معدل انتشار حسابات فيسبوك، 2018

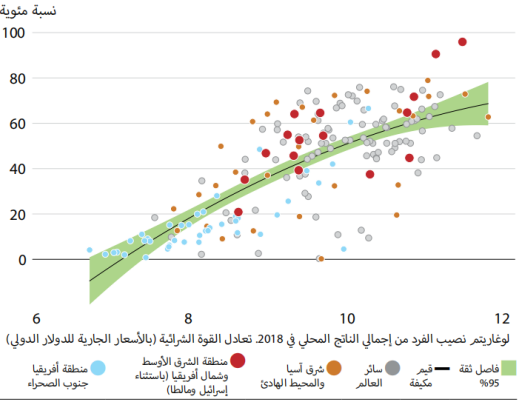

اللوحة ب. استخدام المدفوعات الرقمية، 2017

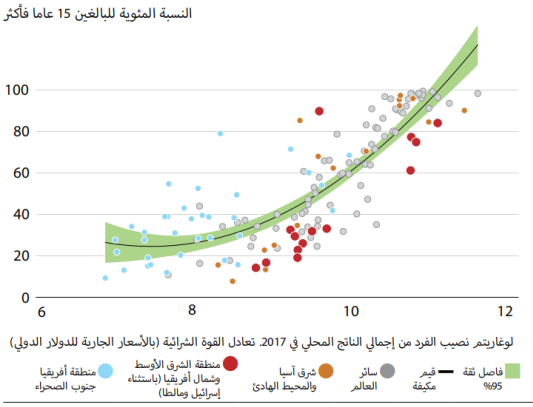

المصدر: بيانات البنك الدولي

يعادل ١,٥ مليون وظيفة جديدة في الصناعات التحويلية.

ومع ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعيش مفارقة: استخدام التقنيات الرقمية في المنطقة مرتفع، لكن لأغراض وسائل التواصل الاجتماعي فقط. وبلا من ذلك، فإن استخدامها للأغراض الاقتصادية يقل كثيراً عما يمكن التنبؤ به حسب مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كما هو مبين في الشكل رقم (٩).

يشير الاستخدام الواسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي إلى أن انخفاض استخدام التقنيات الرقمية لأغراض أخرى لا يعكس في المقام الأول حواجز البنية التحتي. ويتطلب استيعاب استخدام التقنيات الرقمية في أنحاء المجتمع لإجراء المعاملات الاقتصادية عنصراً مكملاً مهماً هو أن يثق المستخدمون في البيئة التنظيمية، والمؤسسات المالية والمصرفية، والحكومة نفسها. وعلى وجه الخصوص، ويرى الباحث من خلال الشواهد أن الشفافية مرتبطة بالثقة وأن الثقة ترتبط بدورها باستخدام المدفوعات الرقمية.

ويتمثل مجال الإصلاح الأولوية الأولى في بناء الثقة في المؤسسات الحكومية والنظام المالي. وتتطلب زيادة هذه الثقة إصلاح اللوائح التنظيمية لتدعيم حماية المستهلك في معاملات التجارة الإلكترونية، وتدعيم حوكمة البيانات، وحماية خصوصية البيانات – وهي جميع المجالات التي تأتي فيها بلدان المنطقة خلف البلدان المقارنة للدخل. ومن شأن زيادة الاعتماد على آليات الحكومة الإلكترونية – مثل استخدام المدفوعات الرقمية في برامج التحويلات النقدية وغيرها من الخدمات العامة والتحول إلى المشتريات الإلكترونية من جانب الحكومات –

أن يزيد الثقة في المدفوعات الرقمية على نطاق أوسع.

سادساً: الحوكمة وسياسات المالية العامة:

يبدو أن الحوكمة لها أيضاً علاقة كبيرة بسياسة المالية العامة – إحدى أدوات السياسات الرئيسة لإدارة الطلب الكلي من أجل تخفيف تقلبات الاستهلاك. ولفعل ذلك، يجب أن ترتفع مصروفات المالية العامة في فترات الركود وأن تنخفض (أو على الأقل ترتفع بوتيرة أبطأ) خلال فترات الازدهار. وتعد الطبيعة المعاكسة للاتجاهات الدورية لمصروفات الموازنة مؤشراً على مدى حسن إدارة البلد لسياسة المالية العامة. ويرى (Aberra, and Chemin, 2021) أن التقلبات الدورية للإنفاق على المالية العامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر مقارنة ببقية العالم. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك مجال للقيام بعمل أفضل: فقد ظلت سياسة المالية العامة مسايرة للاتجاهات الدورية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، أكثر مما كانت عليه في بقية البلدان المناظرة في الدخل في مختلف أنحاء العالم، لا سيما المساءلة الأفقية، في التقلبات الدورية للإنفاق الحكومي في المنطقة مقارنة ببقية العالم. وتبرز هذه النتيجة الأهمية المفرطة للضوابط والتوازنات فيما بين الهيئات الحكومية في مساعدة بلدان المنطقة على وضع سياسات مالية معاكسة للتقلبات الدورية.

لا تختلف أهمية سياسة المالية العامة في تيسير الاستهلاك أثناء فترات الازدهار والكساد التي يشهدها الاقتصاد فحسب، بل إنها أيضاً أداة مهمة لإعادة التوزيع. يستكشف Lührmann, and Marquardt, and Mechkova, 2020) كيف تؤثر تحويلات المالية العامة على التباينات المكانية تبعاً للمنطقة داخل البلد المعني. كما نوقش أعلاه، فإن التباينات المكانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عميقة ومتعددة الأبعاد، وتؤثر على جملة أمور منها الاستهلاك والحصول على الخدمات. ولأسباب عديدة، بما في ذلك التماسك الاجتماعي، وجعلت حكومات المنطقة التقارب في مستويات المعيشة من الأولويات. ومع ذلك، فإن التباينات المكانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آخذة في الارتفاع على كل حال. وعلى الرغم من أن العديد من الآليات قد تكون السبب الجذري لهذا التباعد، فإن المركزية المفرطة للموارد العامة، وصنع القرار، وآليات تقديم الخدمات هي بعض السمات المميزة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تقف في طريق التقارب المكاني.

الخلاصة:

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواطن ضعف مهمة، أدت إلى تفاقمها الأزمات الحالية – أولا جائحة كورونا، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا. فأسعار المواد الغذائية والطاقة ارتفعت، مما أضر بالفئات الأكثر احتياجاً، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تشديد السياسة النقدية على الصعيد العالمي يجعل خدمة الديون أكثر عبئاً. علاوة على ذلك لا يوجد بلد تعافى تماماً من الجائحة، ومن غير المعروف كيفية تحور الفيروس وما إذا كان سيستمر في تحوره. وفي عددين سابقين من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادرين من البنك الدولي، أكدا أن هذه الصدمات أصابت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي غير مستعدة لمواجهتها. والواقع أن مواطن الضعف اليوم متجذرة بعمق في تاريخ من النمو المنخفض استمر عقودا، وفي الدين العام الذي كان يرتفع بالفعل إلى مستويات مثيرة للقلق قبل عام ٢٠٢٠، وفي الخدمات العامة التي لا تزال تخيب أمل الناس.

المراجع:

Aberra, A., and Chemin, M. (2021). "Does legal representation increase investment? Evidence from a field experiment in

Kenya." *Journal of Development Economics, 150*(c). https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2020.102612.

Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J. A. (2001). "The colonial origins of comparative development: An empirical

investigation." *American Economic Review*, 91(5), pp. 1369-1401.

Andrews, M., Pritchett, L., and Woolcock, M. (2017). *Building State Capability: Evidence, Analysis, Action*. Oxford

University Press.

Batista, C., McIndoe-Calder, T., and Vicente, P.C. (2017). "Return Migration, Self-selection and Entrepreneurship."

Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 79(5), pp. 797-821.

Belhaj, F., and Gatti, R. (2021) "The Political Economy of Reform in Post-Covid MENA." In *Thinking MENA Futures: The Next Five Years and Beyond*. Middle East Institute.

Blattman, C., Hartman, A. C., and Blair, R. A. (2014). "How to promote order and property rights under weak rule of

law? An experiment in changing dispute resolution behavior through community education." *American Political*

Science Review, 108(1), pp. 100–120.

Boubtane, E., Dumont, J.C., and Rault, C. (2016). "Immigration and economic growth in the OECD countries 1986–

2006." *Oxford Economic Papers, 68*(2), pp. 340-360.

Cai, L., and Thissen, D. (2014). "Modern approaches to parameter estimation in item response theory." In S. P. Reise and

D.A. Revicki (Eds.), *Handbook of item response theory modeling* (pp. 41-59). Routledge.

Chakraborty, T., Mukherjee, A., Saha, S., and Shukla, D. (2018). "Caste, courts and business." IZA Discussion Paper No.

15037. Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.

Chemin, M. (2012). "Does the quality of the judiciary shape economic activity? Evidence from a judicial reform in India."

Journal of Law, Economics, and Organization, 28(3), pp. 460–485.

Coppedge, M., Gerring, J., Knutsen, C. H., Lindberg, S. I., Teorell, J., Altman, D., Bernhard, M., Cornell, A., Fish, M.S., Gastaldi, L., Gjerløw, H., Glynn, A., Grahn, S., Hicken, A., Kinzelbach, K., Marquardt, K.L., McMann, K., Mechkova,

V., Paxton, P., Pemstein, D., von Römer, J., Seim, B., Sigman, R., Skaaning, S., Staton, J., Tzelgov, E., Uberti, L.,

Wang, Y., Wig, T., Wilson, S. and Ziblatt, D. (2022). *V-Dem Codebook v12*. https://www.v-dem.net/static/website/

img/refs/codebookv12.pdf.

Crawford, R., Klein, B., and Alchian, A. (1978). "Vertical integration, appropriable rents, and the competitive contracting

Fault Lines Left the Middle East and North Africa Ill-Prepared to Face COVID-19. MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank. October.

Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Asif Mohammed Islam, Christina A. Wood, Rachel Yuting Fan, Rana Lotfi, Mennatallah Emam Mousa, and Ha Nguyen (2022). *Reality Check: Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty*. MENA Economic Update. Washington, DC: World Bank. April.

Gosling, S.N., and Arnell, N.W. (2016). "A global assessment of the impact of climate change on water scarcity." Climatic Change, 134(3), pp. 371-385.

Iqbal, F., and Kiendrebeogo, Y. (2015). "Public spending and education attainment in the Middle East and North Africa."

Review of Middle East Economics and Finance, 11(2), pp. 99-118.

Islam, A. M., Moosa, D., and Saliola, F. (2022). Jobs Undone. Reshaping the Role of Governments toward Markets and

Workers in the Middle East and North Africa. World Bank, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.

org/handle/10986/37412.

Islam, A.M., and Lederman, D. (2020). "Data Transparency and Long-Run Growth." Policy Research Working Paper No.

9493. World Bank, Washington, DC.

Jasso, G., Rosenzweig, M. R. and Smith, J. P. (1998). "Determinants of Immigrants' Economic Gains from Immigration."

Working paper, University of Pennsylvania.

Jovanovic, B., and Rousseau, P.L. (2005). "General Purpose Technologies." NBER Working Paper w11093, National

Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. https://ssrn.com/abstract=657607.

Kaufman, D, Kraay, A., and Mastruzzi, M. (2010). "The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical

Issues." Policy Research working paper No. WPS 5430. World Bank.

Kazem, A. (2019). "Egypt: Why collaboration matters for the success of education reform." *World Bank Blogs*. https://

blogs.worldbank.org/arabvoices/egypt-why-collaboration-matters-success-education-reform#comments.

Laeven, L., and Woodruff, C. (2004). "The quality of the legal system, firm ownership, and firm size." Policy Research

Working Paper No. 3246. World Bank, Washington, DC.

Levi-Faur, D. (Ed.). (2012). *The Oxford handbook of governance*. Oxford University Press.

Lichand, G., and Soares, R.R. (2014). "Access to justice and entrepreneurship: Evidence from Brazil's special civil

tribunals." *The Journal of Law and Economics, 57*(2), pp. 459–499.

Litschig, S., and Zamboni Y. (2018). "Audit risk and rent extraction: Evidence from a randomized evaluation in Brazil."

Journal of Development Economics, 134, pp. 133–149.

Lührmann, A., Marquardt, K. L., and Mechkova, V. (2020). "Constraining governments: New indices of vertical, horizontal, and diagonal process." *Journal of Law and Economics, 21*(2), pp. 297–326.

Cusolito, A.P., Gévaudan, C., Lederman, D., and Wood, C.A. (2022). *The Upside of Digital for the Middle East and North Africa: How Digital Technology Adoption Can Accelerate Growth and Create Jobs*. Washington, DC: World Bank.

Cuthbert, R. W., and Stevens, J. B. (1981). "The Net Economic Incentive for Illegal Mexican Migration: A Case Study." *The International Migration Review, 15*(3), pp. 543–550.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., and Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. Washington, DC: World Bank.

Devarajan, S., and Ianchovichina, E. (2018). "A broken social contract, not high inequality, led to the Arab Spring."

Review of Income and Wealth, 64(s1), pp. S5-S25.

Diwan, I., Malik, A., and Atiyas, I. (2019). *Crony Capitalism in the Middle East: Business and Politics from Liberalization to the Arab Spring*. Oxford Academic.

Dustmann, C., Fadlon, I., and Weiss, Y. (2011). "Return migration, human capital accumulation and the brain drain."

Journal of Development Economics, 95(1), pp. 58-67.

Ekhator-Mobayode, U. E., and Hoogeveen, J. (2021). "Microdata Collection and Openness in the Middle East and North

Africa: Introducing the MENA Microdata Access Indicator". World Bank Policy Research Paper No. 9892. World

Bank, Washington, DC.

Elmallakh, N., and Wahba, J. (2021). "Return Migrants and the Wage Premium: Does the Legal Status of Migrants

Matter?" *Journal of Population Economics, 35*(4), pp. 1-55.

Evans, D. S., and Schmalensee, R. (2016). *Matchmakers: The New Economics of Multisided Platforms*. Boston, MA:

Harvard Business Review Press.

Falkenmark, M. (1989). "The massive water scarcity now threatening Africa: why isn›t it being addressed?" *Ambio, 18*(2),

pp. 112-118.

Fasani, F., Frattini, T., and Minale, L. (2021). "Lift the Ban? Initial Employment Restrictions and Refugee Labour Market

Outcomes." *Journal of the European Economic Association, 19*(5), pp. 2803-2854.

Flabbi, L., and Gatti, R. (2018). "A Primer on Human Capital." Policy Research Working Paper No. 8309. World Bank,

Washington, DC.

Gatti, R., Angel-Urdinola, D. F., Silva, J., and Bodor, A. (2014). "Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa." *Directions in Development-Human Development*. World Bank, Washington,

DC.

Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Rachel Yuting Fan, Arian Hatefi, Ha Nguyen, Anja Sautmann, Joseph Martin Sax, and

Christina A. Wood. (2021). *Overconfident: How Economic and Health*

Prospects 2019, Online Edition. Rev. 1. Data extracted on: July 8th, 2022. Available from https://population. un.org/wpp/Download/Standard/ Population/.

World Bank. (2018). *World development report 2018: Learning to realize education›s promise*. Washington, DC: World

Bank.

World Bank. (2019). "Implementation Completion Report for the First and Second Programmatic Energy and Water

Sector Reforms Development Policy Loans to the Hashemite Kingdom of Jordan." Report No: ICR00004657, https://documents1.worldbank. org/curated/en/222301546546705732/pdf/icr00004657-12282018-

636818041906584165.pdf

World Bank. (2020a). *Insights from disaggregating the human capital index*. https://documents1.worldbank.org/curated/

en/306651578290912072/pdf/Insights-from-Disaggregating-the-Human-Capital-Index.pdf

World Bank. (2020b). *Arab Republic of Egypt: Human Capital Index 2020*. World Bank, Washington, DC. https://databank. worldbank.org/ data/download/hci/HCI_2pager_EGY.pdf.

World Bank. (2020c). *Convergence: Five Critical Steps toward Integrating Lagging and Leading Areas in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (2021). *The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19*. World Bank,

Washington, DC.

World Bank. (2022). *Lebanon Economic Monitor, Fall 2021: the Great Denial*. World Bank, Washington, DC.

Yousef, T. M. (2004). "Development, Growth and Policy Reform in the Middle East and North Africa since 1950." *Journal of Economic Perspectives, 18*(3), pp. 91–116.

accountability." *American Political Science Review, 114*(3), pp. 811-820.

Marchetta, F. (2012). "Return migration and the survival of entrepreneurial activities in Egypt." *World Development,*

40(10), pp. 1999-2013.

Massey, D.S., Alarcón, R., Durand, J., and González, H. (1990). *Return to Aztlan: The social process of international*

migration from western Mexico. Studies in Demography, 1. Univ of California Press.

Mayr, K., and Peri, G. (2009). "Brain drain and brain return: theory and application to Eastern-Western Europe." *The BE*

Journal of Economic Analysis & Policy, 9(1), pp. 1-52.

Melde, S., Milan, A., Shivakoti, R., Roy, S.Y., Martineau, D., and Laczko, F. (2019). *Migration governance indicators: a*

global perspective. International Organization for Migration. Retrieved from https://publications.iom.int/system/ files/pdf/mgi-a-global-perspective.pdf.

North, D., Acemoglu, D., Fukuyama, F., and Rodrik, D. (2008). *Governance, Growth and Development Decision-Making*.

Washington, D.C.: World Bank Group.

OECD. (2012). "Renewing the skills of ageing workforces: The role of migration." In *International Migration Outlook*

2012, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/migr_outlook-2012-7-en. Ogden, T. (Ed.). (2017). *Experimental conversations*. MIT Press.

Rodrik, D. (2010). "Diagnostics before prescription." *Journal of Economic Perspectives, 24*(3), pp. 33–44.

Sandefur, J., and Siddiqi, B. (2013). "Delivering justice to the poor: Theory and experimental evidence from Liberia."

Working Paper.

Schiffbauer, M., Sy, A., Hussain, S., Sahnoun, H., and Keefer, P. (2015). "Jobs or Privileges: Unleashing the Employment

Potential of the Middle East and North Africa." *MENA Development Report*. Washington, DC: World Bank.

Shvets, J. (2013). "Judicial institutions and firms' external finance: Evidence from Russia." *The Journal of Law, Economics, and Organization, 29*(4), pp. 735–764.

Taheripour, F., Tyner, W.E., Sajedinia, E., Anguiar, A., Chepeliev, M., Corong, E.L., de Lima, C. Z., and Haqiqi, I. (2020). *Water in the Balance: The Economic Impacts of Climate Change and Water Scarcity in the Middle East*. Washington, D.C.: World Bank Group.

Testaverde, M., and Pavilon, J. (2022). *Building Resilient Migration Systems in the Mediterranean Region: Lessons from*

COVID-19. World Bank, Washington, DC.

UNHCR (United Nations Higher Commissioner for Refugees). (2021). *UNHCR Refugee Population Database*. Data

extracted on: March 31, 2022. Available from https://www.unhcr.org/ refugee-statistics/.

UNDESA (United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division). (2019). *World Population*

«فلسطينيو أميركا .. الجيل الثاني وصراع الهوية»

محمد البريم*

* صحافي وكاتب.

«فلسطينيو أميركا ..
الجيل الثاني وصراع الهوية»
تأليف: طارق موقدي
الناشر: دار الجندي للنشر والتوزيع
عدد الصفحات: ١٦٢
سنة النشر: ٢٠٢٠

يأتي هذا الكتاب «فلسطينيو أميركا .. الجيل الثاني وصراع الهوية» لطارق موقدي والصادر من دار الجندي للنشر والتوزيع في ١٦٢ صفحة، في ظل حالة اللغط التي سادت العقود الأخيرة من القرن العشرين حول موضوع المواطنة المزدوجة، حيث كان ينظر إليها على أنها شر يجب تجنبه، وكان الرأي السائد في العالم الغربي أن المواطنة المزدوجة تسبب مشاكل للدول الجاذبة للمهاجرين، على عكس يومنا هذا الذي أصبحت فيه المواطنة العابرة للحدود مقبولة لدى معظم الدول الغربية.

يبحث هذا الكتاب بشكل خاص في تشكيل الهوية الفلسطينية واستمراريتها في أوضاع الشتات المختلفة من منظور سياسي اجتماعي، وكيف تطورت الهوية الوطنية الخاصة بالجيل الثاني من الفلسطينيين الأميركيين الذين يعيشون في أي من الدولتين، أي الموطن الأصلي لآبائهم وهو فلسطين المحتلة والدولة التي استضافت المهاجرين الفلسطينيين الأوائل من الآباء والأجداد، أي (الولايات المتحدة الأميركية).

تناول الفصل الأول من الكتاب المواطنة المزدوجة وما يواجهه المواطن المـزدوج الجنسية من مشاكل، أهمها تباين الحقوق وتعارض القوانين والمطالبات الناشئة عن تفاعل المجموعات الإثنية من المهاجرين الذين لا يحملون جنسية رسمية لموطنهم الأصلي وهم من يطلق عليهم عديمو الجنسية.

فيضرب مؤلف الكاتب مثالاً على ذلك بأن الولايات المتحدة الأميركية لا تعترف بالفلسطينيين كجنسية قائمة ولا بفلسطين كدولة/ دولة قومية، وهذا بحدّ ذاته يولد شعوراً بالدونية والظلم قد يخلق أزمة هوية لا سيما بين الجيل الثاني من الفلسطينيين الأميركيين.

يتناول الكتاب في الفصل نفسه المواطنة من الناحية التاريخية، وكيفية تناول بيتر برغر القضية في ظروف الهوية، فيقول على سبيل المثال «يولد الشخص في بيئة مجتمع له لغة وثقافة .... إلخ عادة ما يرث هذه البيانات عن طريق التعليم والمجتمع . تظل مهمة كل جيل أن تضيف إلى الهوية الجمعية لأنها ليست ثابتة ولا تعتمد على جيل واحد، إذ يتم بناء الهوية عبر الأجيال ويساهم كل جيل في عملية البناء هذه».

يذهب المؤلف موقدي إلى أن الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة الأميركية بدأت

قبل حرب ١٩٨٤، أي في منتصف العشرين، حيث كانت أعــداد قليلة من المسيحيين الفلسطينيين تشكو من سوء المعاملة التي تواجهها في الإمبراطورية العثمانية، فهاجر عدد منهم إبان الحكم التركي، لكن تيارات المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة الأميركية أصبحت كبيرة بعد حرب عام ١٩٤٨ حيث غادر العديد منهم من الضفة الغربية وقطاع غزة وبعضهم اقتلع من الدول العربية بسبب الصدامات مع الأنظمة او المليشيات والبعض الآخر هاجر ليبحث عن عمل وتعليم وحياة أفضل.

أشارت بيانات تعداد السكان الأميركية إلى وجود ٦٢٢،١١٨ فلسطينياً يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية في بداية العام ٢٠١٥، في حين قدرت هيلينا لندهولمشولتز في العام ٢٠٠١ عدد الفلسطينيين الأميركيين بـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة يشكلون ١٠٪ فقط من مجموع العرب الأميركيين الذين يقدر عددهم بمليوني شخص، وهم أي الفلسطينيين الأميركيين لا يشكلون سوى ٤٪ مقارنة باليهود الأميركيين، وهنا لا بد من الإشارة إلى عدم وجود أرقام وإحصائيات دقيقة وموثوقة تحدد عدد الفلسطينيين الأميركيين بشكل حاسم وذلك لعدم اعتبار الولايات المتحدة «الفلسطينية» جنسية ولا الشعب الفلسطيني مجموعة إثنية، وقد يكون هذا السبب وراء اختلاف الآراء حول عدد الفلسطينيين الحقيقي والمنحدرين من أصل فلسطيني في الولايات المتحدة.

كما أن عدداً كبيراً منهم يحمل الجنسية الأردنية ووثائق سفر من بلدان أخرى.

يعرج مؤلف الكتاب في هذا الفصل على أزمة الهوية وتعقيدات المواطنة ووضع الفلسطينيين القانوني في الولايات المتحدة وأهمية الروابط بين المواطنة والهوية الوطنية بالنسبة لهؤلاء الفلسطينيين الذين ولدوا في الشتات والمنخرطين في فكر جمعي يتمحور سياساً حول بناء ما قبل الدولة والحق في تقرير المصير الناتج عن الشعور بالظلم والحرمان من الجنسية.

يستعرض المؤلف الثابت والمتحرك في السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، فمن الصعب العثور على فوارق جدية بين الرؤساء العشرة الأميركيين الجمهوريين والديمقراطيين الذين حكموا الولايات المتحدة طول الخمسين سنة الماضية تجاه قضية فلسطين، فقد ظلت إسرائيل القضية الرئيسة في السياسة الأميركية في المنطقة، وظل الانحياز إليها وتغطية احتلالها وممارساتها ورفض الضغوط عليها الطابع العام لهذه السياسة.

تمثل ذلك بشكل واضح وجلي في عهد الرئيس ترامب وما تخلله من إجــراءات وقرارات بعيد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة كنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس المحتلة واعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل

ومن ثم قطع مساهمات الولايات المتحدة المالية عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) وآخرها إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ووقف الكثير من المساعدات عن السلطة الفلسطينية.

يتناول المؤلف في الفصل الثاني السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١-٢٠١٨).

والثابت والمتحرك في السياسة الخارجية الأميركية عامة، والسياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن خاصة، والسياسة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس بـاراك أوباما، والسياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، بالإضافة إلى محددات ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وورشة المنامة (صفقة ترامب الاقتصادية).

هنا يمكن تلخيص هذا الفصل في أن السياسة الأميركية لحل الصراع العربي الإسرائيلي لم تتغير من إدارة جورج الابن حتى إدارة ترامب، وكلها بقيت جزءاً من المؤسسة الأميركية الرأسمالية والعسكرية وليس جزءاً من التغيير الذين وعدوا به، الذي يأتي في إطار موازين القوى التي تتحكم في الرئيس الأميركي في الإدارات المتعاقبة، التي تؤكد التصور الأميركي الإسرائيلي مع اقتصار الخلاف بين الولايات المتحدة بإداراتها المختلفة وبين إسرائيل حول التفاصيل وليس على المبدأ.

أما الفصل الثالث، فتناول الكاتب فيه فلسطينيي أميركا، والجيل الثاني «الهوية العابرة للحدود» والاختلافات بين الجيلين، ومفهوم الهوية، والفلسطينيين في ضوء نظرية آرنست جيلنر، والفلسطينيين في ضوء نموذج بنديكت أندرسون، والفلسطينيين ونموذج أنطوني سميث

وهالباخ، والذاكرة الجمعية للفلسطينيين وأماكنها، إضافة إلى تطور هوية الجيل الثاني العابرة للحدود من الفلسطينيين الأميركيين.

وأيضا تناول الكاتب في الفصل نفسه الفلسطينيين والأميركيين المسلمون العرب والأبحاث النمطية، والصورة النمطية بأدلة مؤكدة، والصورة النمطية والأبحاث النفسية، والاندماج والاغتراب.

يستعرض موقدي في هذا الفصل مجموعة من الجيل الثاني من فلسطينيي أميركا الذين ساهموا في تأسيس جمعية النهضة الفلسطينية في نيويورك عام ١٩٢١ وهم فؤاد شطارة المؤسس، وكان من أبرز أعضائها علي الجودة إلى جانب جميل السلاطي وإبراهيم حبيب كاتبة، وبطرس جورج شحادة والأب إبراهيم رحباني.

وكذلك الرابطة الفلسطينية لمقاومة الصهيونية التي تأسست في عام ١٩١٨، فكانت واحدة من أولى الجمعيات الفلسطينية وأهمها في المهجر التي حاولت التصدي

للنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، كما سعت الجمعية إلى هدف نادراً ما تشترك فيه الجمعيات العربية في المهجر وهو الذي كان من شأنه تسهيل العودة الدائمة للمهاجرين الفلسطينيين الذين يريدون العودة إلى فلسطين.

أما الفصل الرابع من الكتاب فتناول المؤلف فيه تحليل النتائج من خلال أداة المقابلة الشخصية لمساهمتها في توفير معلومات عميقة وزاخرة حول الموضوع والظاهرة المراد دراستها.

في ملخص لهذا الفصل وفق مؤلف الكتاب «قمنا بتحليل المقابلات التي أجريناها مع الجيل الثاني من الفلسطينيين الأميركيين في الولايات المتحدة وفلسطين لاستكشاف هويتهم والأساليب المستخدمة للحفاظ على علاقات وثيقة مع الوطن ورصد أنشطتهم عبر الوطنية مثل السفر إلى فلسطين والعودة إلى الولايات المتحدة وكذلك استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للتغلب على المسافة والفصل الجغرافي.

كما نوقشت سياقات الجيل الثاني الاجتماعية من حيث العلاقات العامة والعلاقات الأسرية في كلا البلدين وشبكة علاقاتهم الاجتماعية مع الأصدقاء والوطن واللغة العربية باعتبارها أحد مكونات الهوية الثقافية والوطنية.

كما يمكن للسياقات الاجتماعية مثل الأسرة والجماعة الإثنية أن تعزز الإحساس بالانتماء لدى الجيل الثاني في المساحات الاجتماعية عبر الوطنية مما يسهل بدوره تطوير الممارسات عبر الوطنية.

من المهم الحفاظ على التفاعل الاجتماعي مع أفراد الأسرة في الجيل الثاني من الفلسطينيين الأميركيين، وتوحيد وتجديد هذه العلاقات يعني الارتباط الفيزيائي والرحلات الفعلية لزيارة الأسرة والأصدقاء والأعضاء من المجموعة العرقية نفسها في بلد المنشأ.

ناقش المؤلف موضوع التنميط والتمييز القائمين على أساس عرقي أو ديني أو غيره خاصة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ وتأثير هذه الممارسات على الجيل الثاني وكذلك السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية وتأثيرها على تعزيز الهوية الوطنية للجيل الثاني من الفلسطينيين الأميركيين.

استخدم الإطار النظري للهوية عبر الوطنية وتكوينها من حيث السياقات الأسرية اللغة، الديانة، التراث والسفر بين البلد المضيف والبلد المنشأ كعوامل مهمة في تشكيل هذا النوع من الهويات».

قدم الفصل الخامس من الكتاب نقاشاً مفصلاً لمحاور الكتاب من النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها الباحث، حيث كرر كل محور من المحاور الأسئلة المتعلقة به والإجابة عنها وأخيرا قدم الفصل توصيات البحث بناء على النتائج:

في ما يأتي أبرز التوصيات:

أولاً: تشير البيانات البحثية إلى أن مجتمع البحث ينقصه الكثير من المعلومات والحقائق التاريخية والسياسية حول فلسطين والقضية الفلسطينية وأن عدداً قليلاً ممن تمت مقابلتهم – على الرغم من انتمائهم الذي لا شك فيه – يستطيع الوقوف والمناظرة حول القضية الفلسطينية في أجواء جامعية مشحونة بمغالطات إعلامية ومجموعات صهيونية من الطلبة الجامعيين.

ثانياً: من خلال الملاحظات الميدانية والبيانات البحثية تبين أن جزءاً من مجتمع الدراسة قد زار فلسطين والتقى مع أقارب وأصدقاء ومارس مواطنته بشكل مباشر وإن كان لفترة زمنية قصيرة.

ثالثاً: أفصح عدد من المشاركين عما يشكل لهم تحدياً حقيقياً ومزعجاً إلى حد كبير في ثلاثة محاور رئيسة: وهي التمييز العنصري بعد الحادي عشر من أيلول، دفع الضرائب التي يذهب جزء منها لإسرائيل، وكذلك السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب.

رابعاً: تشير النتائج إلى أن مجتمع البحث لا يندمج بشكل كاف في المجتمع الأميركي لأسباب عديدة وهذا بحدّ ذاته توجه إيجابي من جهة وسلبي من جهة أخرى.

فعدم الاندماج يعني تعزيز الهوية الإثنية وارتباطاً أوثق بالجالية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني في الوطن الأم.

المميز في هذا الكتاب عن غيره أنه يدفع الباحثين إلى إجراء مزيد من الأبحاث المتعلقة بالشرائح الاجتماعية التي لم تحظ بأبحاث كافية خاصة في ظل تصاعد معدلات الهجرة وظهور مجتمعات عابرة للحدود بشكل لافت للنظر.

كما أن عدد الفصول متساوية إلى حد ما في الكتاب، كما كان هناك قصور في عدم تطرق الكاتب لتفاصيل الجيل الثاني من الفلسطينيين الأميركيين لاعتبارات موضوع الدراسة وحدودها.

نهب الممتلكات العربية في حرب ١٩٤٨ لآدم راز: وقائع الجريمة.. بالوثائق

قراءة: أمين دراوشة*

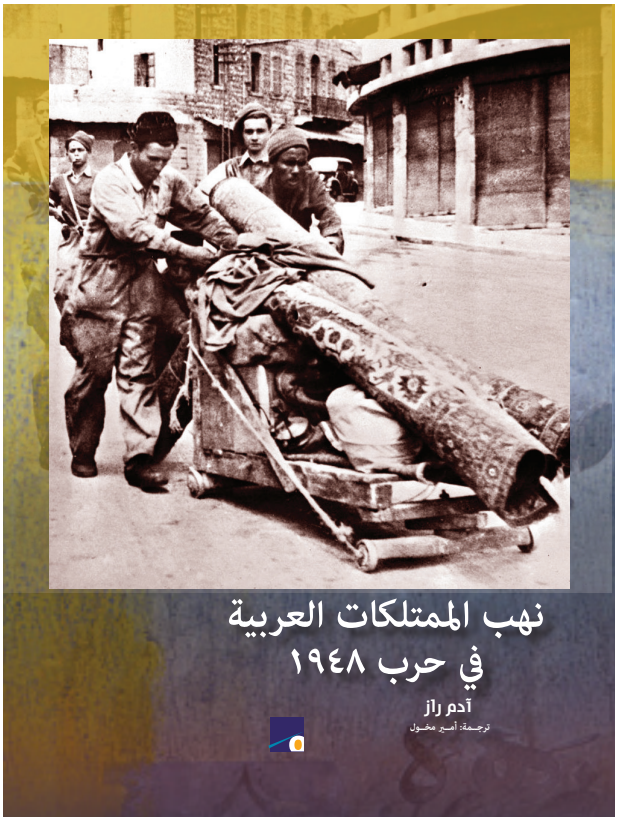

*كاتب في الشؤون الثقافية.

تأليف: آدم راز
ترجمة: أمير مخول
الناشر: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية
عدد الصفحات: ٣٦٠
سنة النشر: ٢٠٢٣م

مقدمة

قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وجزأين، ركز في المقدمة على عملية السطو على الممتلكات المنقولة، والتفرقة بينها وبين سلب العقارات من أراض ومبان ومرافق أثناء الحرب والسنوات التي تلتها.

جرت عملية نهب الأراضي والمباني العربية (التي ما زالت مستمرة لغاية الآن) بتوجيهات سياسية، ونذكر هنا قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠م، الذي تم بوساطته نهب واسع النطاق للممتلكات العربية، وأدى القانون إلى بلورة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في «دولة إسرائيل».

أما عملية السطو على الممتلكات العربية المنقولة، فيحاجج المؤلف في أنها لم تكن سياسة عامة للقادة الإسرائيليين، وأن المشاركة في عملية النهب كانت طوعية شارك فيه جمهور كبير، وأن عملية النهب الهائلة أقلقت المسؤولين الكبار والمثقفين والصحافيين والشخصيات العامة، ذلك أن اندلاع عمليات النهب يقضي على روح الحركة الصهيونية الطلائعية والأخلاقية، وأشار الكاتب إلى أن عمليات النهب في زمن الحرب ظاهرة تاريخية طويلة، وضرب أمثلة عليها كنهب المقاتلين الأميركيين المواطنين في حرب فيتنام، والنهب الذي ارتكبه مقاتلو الحلفاء في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، ويميز عملية النهب اليهودية بأن السكان العرب لم يكونوا أعداء وإنما جيران!

في الجزء الأول، يتناول أعمال النهب طوال فترة الحرب، مع طرد مئات آلاف العرب وترحيلهم من البلاد، وينتهي بنهاية الحرب. أما الجزء الثاني فيناقش فيه المواقف السياسية المختلفة من النهب ونتائجه ومغزاه. ويتوصل إلى نتيجة مفادها أن النهب الفردي حشد الجمهور اليهودي في دعم سياسات القادة اليهود، التي سعت إلى طرد السكان العرب والعمل على عدم عودتهم إلى ممتلكاتهم المنهوبة.

نهب الممتلكات العربية

سِجل سرقة

في الجزء الأول اعتمد المؤلف على التسلسل الزمني، وهو فصل يصف فيه مشاركة الجمهور اليهودي في نهب الممتلكات العربية في عشر مدن ومئات القرى التي «غادر سكانها أو هربوا أو طُردوا» طوال فترة الحرب. وهناك عنوان فرعي خُصص لنهب المساجد والكنائس

والمباني الدينية. وسنتناول في هذه القراءة بعض عمليات النهب في المدن العربية.

نهب طبرية

كانت طبرية المدينة الأولى التي احتلت عام ١٩٤٨، ويتحدث المؤلف عن قوات عربية هاجمت اليهود، ثم هجمات لواء «غولاني» على قرية ناصر الدين التي تبعد كيلومتراً واحداً إلى الغرب من المدينة. قتلت القوات اليهودية ٢٢ من سكان القرية، وتوسع هجوم «غولاني» إلى الأحياء السكنية في المدينة وقتل ٨٠ عربياً، واحتلت المدينة بعد قصفها بمدافع الهاون. يتحدث الكاتب عن دور البريطانيين في تشجيع الوجهاء العرب على إخلاء المدينة، وتم ذلك في ١٨ نيسان بمساعدة البريطانيين، ونقل السكان العرب من طبرية بقوافل طويلة ولم يعودوا إليها.

يستشهد المؤلف بوثائق يتحدث فيها ناحوم عن قائد قوات «الهاغانا» في البلدة القديمة في طبرية، الذي عبر عن دهشة اليهود الكبرى من نزوح العرب الجماعي، قائلا: «لم يفكر أحد في هذا من قبل». (ص ٣٧) وعن صدور تعليمات بمنع عمليات النهب الواسعة، ومحاولة الجنود منع السكان اليهود من اقتحام المدينة بحافز السطو والنهب. قال أحد مقاتلي «البلماح» الذي كان يقوم بمهمة منع النهب: «اقتحم سكان طبرية المنازل مثل الجراد...لم يكن أمامنا سوى ضربهم بالهراوات والكرابيج وإجبارهم على ترك ما نهبوا على الأرض». (ص ٣٧) لكنه يعود للقول: إن «جنوداً كثيرين لم يتصدّوا للجموع، بل شاركوا في الحفلة». (ص ٣٧)

ويورد الكاتب كلاماً ليوسف نحماني، أحد مؤسسي منظمة «هشومير»، وعضو الصندوق القومي اليهودي مأخوذاً من مذكراته، كيف هاجمت الجموع اليهودية المحال التجارية ونهبتها، ويبدي خيبته من التدهور الأخلاقي للجموع اليهودية. أراد نحماني الحفاظ على الممتلكات العربية ليس لأسباب أخلاقية وحسب، وإنما أيضاً من الناحية السياسية، لأن ذلك سيترك انطباعاً جيداً أمام العالم الخارجي. وحاول في مذكراته التقليل من دور الجنود في عمليات النهب، قائلا: «المنازل مليئة بالممتلكات وخالية من الحياة، والمتاجر مليئة بالمحتويات وليس هناك من يشتري، وهنالك ممتلكات هائلة مهجورة. جنودنا يتجوّلون في الأزقة ولا يصدقون ما يرونه بأم أعينهم». (ص ٣٨)

تقول نتيفا بن يهودا، المقاتلة التي شاركت في احتلال طبرية: «من المؤسف أن نمارس النهب والقتل كما مارسهما الآخرون بحقنا في الحرب العالمية الثانية». وتعود للقول «إن السكان العرب لم يطردوا من المدينة بالقوة، بل بسبب العمليات العسكرية التي سبقت عملية الإخلاء».

وعن الدمار الهائل الذي أحدثه الجنود وعمليات النهب اليهودية، قال شطريت وزير الأقليات: «الدمار الذي لحق بالعمران في طبرية

والفنادق مذهل...كان من الممكن استخدام المباني لأغراض مختلفة». (ص ٤٢) ويتحسّر لأنه يجب الآن دفع آلاف الليرات لإصلاحها! لقد تم نهب كل شيء في مدينة طبرية، الكنائس والمساجد وحتى الآثار. ويعلل الكاتب استمرار عمليات النهب شهوراً عديدة، بأن الحراسة صعبة في مواجهة الجموع التي تقوم بالنهب وتحتاج إلى موارد كبيرة.

نهب حيفا

في ٢٢ نيسان، احتلت حيفا بعد قتال قاس، حتى إن المفوض السامي البريطاني آلان كنغهام رأى «أن أساليب القتال التي استخدمها المقاتلون اليهود كانت بربرية بامتياز». (ص ٤٣)

نزح السكان العرب عن المدينة بإيعاز من البريطانيين ومساعدتهم، وتركوا خلفهم كل ما لديهم، وتوجهوا إلى عكا والشمال منها.

كانت حيفا الأكثر حداثة وغنى من بين المدن الفلسطينية، لذلك كانت الممتلكات التي تركها الفلسطينيون هائلة، ويوضح المؤلف أن السكان اعتقدوا أنهم سيعودون مع الجيوش العربية خلال أيام. ويورد ما كتبه بن غوريون في مذكراته عقب زيارته حيفا: «إنها مدينة ميتة، إنها جثة مدينة... كيف حدث أن ترك عشرات الآلاف من الناس مدينتهم بهلع وهجروا بيوتهم وثرواتهم، دونما سبب كافٍ؟». (ص ٤٤) فليس من المعقول أن يقوم الأغنياء بترك رؤوس أموالهم بسبب إصدار أحدهم أمرا بالمغادرة.

الحقيقة أن أعمال العنف والنهب ساهمت في طرد السكان العرب، حتى ٣٥٠٠ عربي الذين بقوا في المدينة عاشوا أجواء الرعب والإرهاب، فهناك آلاف المسلحين الذين يقتحمون المساكن المأهولة ويرعبون سكانها ويطردونهم بالعنف والإرهـاب ويستولون عليها. قال الوزير شطريت عن ذلك: «خلال الاجتياحات كانت هناك حالات استخدم فيها المقتحمون القوة وضربوا الرجال والنساء وحطّموا الأبواب وقاموا بتجميع الأثاث الذي أخرجوه من الغرف وطردوا الأهالي من منازلهم إلى الشارع. لم يحرّك الجيش ساكناً ولم يقدم أي مساعدة للسكان المدنيين العزل.

وقام بن غوريون بزيارة حيفا، وكان يوم الزيارة حاسماً في سياسة اقتلاع العرب وتهجيرهم. أصدر بن غوريون تعليمات للقيادة بأن لا يزيد عدد العرب على ١٥٠٠٠. الثلثان من المسيحيين ويجري تجميعهم في وادي النسناس، والثلث من المسلمين ويجري تجميعهم في حي وادي الصليب، وصدرت الأوامر بطرد السكان العرب من بيوتهم بناء على قرارات بن غوريون. ستقام غيتوهات عدة للعرب تأسيساً على هذه السياسة العنصرية، وستتواصل أعمال السلب والنهب واجتياح منازل الفلسطينيين فيها شهوراً عدة بعد الحرب كما حدث في مدينة طبرية قبلها.

نهب القدس

تواصلت عمليات النهب والسطو في مدينة القدس حتى بعد ستة شهور على احتلالها، فهي المدينة الكبرى، التي تضم الكثير من الأحياء الراقية، والبيوت المؤثثة تأثيثاً فاخراً.

سرّع هجوم قوات «البلماح» على الشيخ جراح في ٢٥ نيسان من النزوح الجماعي من الأحياء الغربية، وهجّر سكان أحياء الطالبية والبقعة والقطمون والحي الألماني والحي اليوناني.

اندهشت الجموع اليهودية من ثراء حي القطمون، وروى يائير غورين، أحد مستوطني المدينة ما رأى: «كان التسابق على النهب بكل ما أوتي الناهبون من قوة...نهب المواطنون بشكل منهجي، راكموا غنائم النهب في أكوام وواصلوا السطو. مثل الفئران المخدرة تراكض الرجال والنساء والأطفال في كل اتجاه». (ص ٧٠) ولأن حجم الأملاك «المهجورة» كان كبيراً جداً فقد تشاجر الناهبون على الأغراض لدرجة إراقة الدماء. بل بعد نهب ما يمكن نهبه من بيوت الفلسطينيين، تطور الأمر إلى السطو على بيوت اليهود، كما حدث بعد أن نزح اليهود عن الحي.

هنا نذكر ما أورده الباحث عن أخلاق الفلسطينيين على لسان إلياهو دوبكين، من قادة حركة العمل: «كان هناك ٢٣ شقة يهودية في القطمون، وقد غادروها منذ أربعة أشهر حين استولى العرب على القطمون. عندما طُرد العرب وعاد أصحاب الشقق المذكورة إليها، وجدوها كما كانت عليه، لا يوجد شيء مفقود هناك...لكن بعد أربعة أيام لم يبق هناك أي شيء. وجد مارتن بوبر منزله كما كان عندما غادره. جاءت حفيدته وقالت: إن كل شيء على ما يرام. ماذا حدث بعد ذلك؟ لست أدري». (ص ٧٥)

كما يورد الباحث مقتطفاً من يوميات المربي الفلسطيني خليل السكاكيني، وتحدث فيها عن تركهم منزلهم مخلفين وراءهم الملابس والأثاث والطعام والبيانو الضخم الذي ليس له مثيل والثلاجة الكهربائية، ومبالغ نقدية تقدر بآلاف الجنيهات، لكن حزن السكاكيني الأكبر كان على مكتبته الثمينة، قال: «الوداع يا كتبي! لست أدري ما حلّ بكِ بعد رحيلنا، أنُهبتِ، أحرقتِ...أصرت على دكاكين البقالين يُلفّ بأوراقك البصل؟»؟ (ص ٦٧)

في ذاك الوقت كان الماشي في الشوارع يشاهد كبار السن والشباب والأطفال العائدين من الأحياء الفلسطينية محملين بالأكياس المليئة بالمسروقات، وتم سرقة كل ما وقعت عليه أيديهم، ثلاجات، وأسرّة، وساعات، وكتب، وملابس، حتى الملابس الداخلية لم تسلم من النهب. فككوا البلاط من جدران الحمّامات، ونهبوا المفاتيح الكهربائية والكوابل، وأجهزة المطابخ، وحنفيات المياه، تم كسر بلاط الأرضيات بحثاً عن الكنوز المخبأة. كانت عمليات النهب لا تقتصر على البيوت التي

تركها سكانها بل تم السطو وممارسة العنف ضد الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم.

وعن محاولة سلطات الاحتلال وقف عمليات السلب والنهب، أو عدم رضاها عن ذلك، قال حاكم المدينة دوف يوسف في رسالة لبن غوريون: «لا توجد لدى القادة رغبة كبيرة في التعامل... هذه الأعمال متواصلة في نطاق موقف مركزي في الجيش». (ص ٩١)

وبالطريقة ذاتها شارك جميع الجمهور اليهودي في عمليات السلب والنهب في القرى الفلسطينية، ففي هذا العام المشؤوم تم احتلال ٥٥٠ قرية بعد طرد سكانها بوسائل عنيفة كإطلاق النار، والقتل، والاغتيالات. ولم تسلم المساجد والكنائس فجرى نهبها وإعاثة الخراب فيها في كل مراحل الحرب. وفي حديث لموشيه شاريت وكان في ذاك الوقت وزير الخارجية، قال إنه اضطر لاستخدام ذريعة «منطقة أمنية» لأحد ممثلي الكنيسة المسيحية، الذي أراد زيارة الكنيسة، وذلك لأن الجنود «حوّلوا القاعة المركزية للكنيسة إلى مرحاض مفتوح، وكانت الأرضية كلها مغطاة ببرازهم». (ص ١٥٤) وتم تحطيم الشواهد في باحات المساجد، وسرقة المواسير والأبواب والشبابيك، وكتبوا على الجدران كلمات نابية، وتم اقتلاع شواهد القبور الإسلامية والمسيحية وبيعها من التجار.

ولتلخيص عمليات السطو والنهب المنهجة، كتبت إحدى مقاتلات «البلماح» رسالة لوالديها، تقول فيها: «أحضرت بعض الأغراض الجميلة من صفد، فوجدت لي ولسارة فستانين عربيين مطرزين بشكل فائق الجمال، ربما سوف يلائماننا. كما أحضرت ملاعق ومناديل وأساور وخرزاً وطاولة دمشقية، وطقم فناجين قهوة رائعاً مصنوعاً من الفضة، وفوق هذا كله فقد أحضرت سارة في الأمس سجادة فارسية كبيرة جداً وجميلة وجديدة تماماً. لم أر مثل هذا الرونق من قبل. مثل هذا الصالون بإمكانه التنافس مع أفضل صالونات أغنياء تل أبيب. على فكرة، هذه الورقة هي أيضا تعود للعرب». (ص ١٢٥) وفي قرية الجش مثلاً تم قتل الكثير من الفلسطينيين من أجل سرقتهم، ووجد «إصبع أحد القتلى مبتورة». (ص ١٨٣) بترت لسرقة الخاتم.

وأخيراً، وبعد شهور عدة توقف النهب، إذ لم يبق شيئاً لنهبه.

الناصرة المدينة الوحيدة التي لم تتعرض للنهب

لم يطرد سكان الناصرة، لم تكن هناك عمليات نهب وسلب تقريباً فيها. لقد حرص بن غوريون على حماية المدينة وعدم طرد سكانها. لم يكن ذلك حباً بالمسيحيين الفلسطينيين وإنما خوفا من ردود العالم المسيحي في حال كان مصير الناصرة كمصير أخواتها حيفا ويافا والقدس...كتب بن غوريون إلى يغئال يدين: إن مدينة الناصرة يجب حمايتها،

وتشكيل قوة خاصة تمنع أي جندي يهودي من وضع موطئ قدم فيها، وتحول دون أي عملية سطو وتدنيس في الأديرة والكنائس. لذلك أبلغ قائد الجبهة الشمالية مقاتليه الذين يهاجمون الناصرة، أن المدينة هي «مهد المسيحية، ومدينة مقدسة لملايين كثيرين، عيون المسيحيين في جميع أنحاء العالم مصوّبة نحوها. توجد فيها كنائس وأديرة». (ص ٢٥٢-٢٥٣) لذا تمنع أي أعمال نهب وتخريب فيها. وفي هذا أثبت بن غوريون أنه لاعب سياسي ماكر ومخادع.

الخلاصة

كان تسهيل القيادة الصهيونية عمليات سلب ونهب المدن والقرى الفلسطينية من الحشود اليهودية محاولةً لجرّ جميع اليهود لخدمة مشروع الحركة الصهيونية ممثلة ببن غوريون، وهو مشروع قائم على طرد السكان الفلسطينيين، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وتدمير بيوتهم وبساتينهم وأراضيهم الخصبة من أجل تدمير اقتصادهم، حتى لا يستطيع الفلسطينيون العودة، فإلى أين سيعودون؟ لا شك في أن النهب مثّل سياسية لإفراغ الأرض من سكانها، وشكل وسيلة وأداة بيد بن غوريون لتحقيق سياسته التطهيرية. ومن الوسائل الأخرى تجفيف البيارات الفلسطينية من خلال سرقة المحركات وأنابيب الري، وحرق غلال الحبوب، وقتل المواشي، وهدم القرى، وهذا يدل على تعمد تدمير وسائل إنتاج العمال والفلاحين مما قضى على الاقتصاد الفلسطيني. لقد شارك عدد قليل من المقاتلين في هدم المساكن وحرق الحبوب وقتل الدواب، لكن الغالبية العظمى من الجمهور اليهودي شاركت بفاعلية في عمليات النهب مما جعله شريكاً في جريمة التطهير العرقي، وأصحاب مصلحة بمنع الفلسطينيين من العودة إلى مدنهم وقراهم.

الكتاب غاية في الأهمية، لأنه محاولة لها جزء من الصدقية في مقابل محاولات السلطات القائمة بالاحتلال إخفاء التاريخ الحقيقي للأحداث في ١٩٤٨ من الرواية الرسمية. كما إن الكتاب يحتوي مئات المصادر عن الحرب وما جرى فيها من أحداث، وهي مصادر لا يمكن للفلسطيني الوصول إليها. إنه كتاب يجعل الفلسطيني يفتش عن ممتلكاته، خاصة كنوزه الثقافية التي سلبت لتشويه ذاكرته ووعيه.